جامعة تبسة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

السياسة الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي
أنموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: دراسات إستراتيجية

إعداد الطالب:
وحيد رشاش

إشراف الأستاذ:
باديس بن حدة

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
بلقاسمي رقية	أستاذ مساعد قسم أ	رئيسا
بن حدة باديس	أستاذ مساعد قسم أ	مشرفا ومقررا
نموشي نسرين	أستاذ مساعد قسم أ	مناقشا

السنـــة الجامعيـــة:

(2014م ــ 2015م)

ملخص الدراسة :

باللغة العربية:

خلصت الدراسة حول موضوع السياسة الأمنية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي

أنموذج المنطقة الفرانكفونية (الجزائر) .

إلى أن منطقة الساحل الإفريقي ذات أهمية جيواستراتيجية هامة جعلتها محل أطماع القوى

الكبرى ، و من أهم هذه الدول نجد فرنسا التي جسدت سياستها في منطقة الساحل

الإفريقي من خلال مجموعة من الأهداف و الآليات السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، و

قد تأثرت دول الساحل الإفريقي بالفرانكفونية ، كما تأثرت بها الجزائر إلا أنها لم تنضم و

يعود ذلك لأسباب سياسية و فكرية .

باللغة الانجليزية :

Study summary:

The study concluded on the subject of French Security Policy towards the African Sahel région model of the Francophone région (Alegria.)

That the African Sahel region with important geo-strategic importance of the place made her ambitions of major powers, and the most important of thèse countries, we find France, which embodied its Policy in the African Sahel region through a set of objectives and the political, economic and cultural mechanisms, and have been affected by the Sahel countries Balafrankovnah, It was also affected by Alegria but they did not join and this is due to political and ideological reasons.

إهداء

قال تعالى:"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"(الإسراء الآية 23)

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال... وكللت بدعائها سماء حياتي ، ولا تزال ... إلى التي وهبتني من آيات صبرها... إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا... " الحبيبة أمي "

إلى من رفع راية التحدي والكفاح دوما، إلى من بقي صلبا وقويا رغم الصعاب والمحن، إلى الذي منحني صفوة جلده فاستسهلت عظمة العلم وسعته، إلى رجل حنون... إلى ذروة فخري وقوتي... " الغالي أبي "

إلى من شاطروني حياتي، إلى اللائي ألهمنني العزة وحلاوة المنى، سناء ، دلال ، مريم ، إسراء " أخواتي "

إلى سفراء النور في حياتي ، أبناء و بنات إخوتي : شيليا ، محمد ، تسنيم ، ميسم ، لينا .

إلى كل أقربائي وقريباتي.

إلى من يسمعونني و يفهموني ، رفقاء دربي : امجد ، أمين ، قيس ، اشرف ، عبد الحكيم ، عبد الحق ، محمد ، الياس ....

إلى كل زملائي وزميلاتي عامة اللذين قاسموني شغفي للعلم والمعرفة

إلى كل طالب علم

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع

شكر و تقدير

-الشكر أولا لله تعالى الذي وفقني في دراستي وحياتي-

و أتقدم بالشكر الجزيل إلى أستاذي الفاضل باديس بن حدة الذي لم يكن أستاذا

فحسب بل أخا وصديقا فلم يبخل علي بوقته الثمين ونصائحه القيمة وتوجيهاته السديدة وصبره

الجميل لك أستاذي كل معاني الشكر والتقدير والاحترام.

كما أشكر كل أساتذتي الذين أفادوني في كل أطوار ومراحل التعليم المختلفة

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أساتذتي بجامعة تبسة... وكل من سألته فساعدني

. واسترشدته فأرشدني على انجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة .

ويحتم علي واجب الوفاء أن أسجل شكري وعرفاني إلى من ساعدوني في إتمام هدا العمل.

جزاكم الله عني خيرا

مقدمة

مقدمة:

تشهد منطقة الساحل الإفريقي جملة من الحركات و التفاعلات الازماتية ذات أبعاد و مستويات معقدة تتسم بالغموض و العنف و أللاستقرار بالرغم من موقعها الاستراتيجي الذي جعلها محل أطماع الدول الكبرى خاصة فرنسا ، هذه الأخيرة التي وضعت إستراتيجيتها في المنطقة و هذا راجع إلى مصالحها المتعددة المتمثلة في التنافس على ثروات المنطقة .

فالساحل الإفريقي تاريخيا تعتبر منطقة نفوذ فرنسية بحكم الاستعمار التقليدي في الجزائر ومالي والنيجر وتشاد ومع اكتشاف للقيمة الطبيعية والجيولوجية التحتية للمنطقة، دخلت قوى دولية أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين،إسبانيا، ألمانيا وروسيا، إلا أن قيمة هذه المنطقة انعكست عليها تهديدات تجاوزت العديد من الاعتبارات حيث أصبحت هذه التهديدات لا تماثلية غير واضحة المعالم و بالتالي أصبحت هده الدول عاجزة على التحكم ورصد هذه التهديدات ومصادرها فهي ما تزال ظاهرة مجهولة الهوية والانتماء.

تضم الفرانكفونية الدول الناطقة بالفرنسية في العالم و هذا ما نجده في دول الساحل الإفريقي و اتخذنا الجزائر كأنموذج لدراسة التركة الثقافية و التأثيرات الفرنسية في مرحلة بعد الاستقلال .

حددت فرنسا مصالحها و آلياتها السياسية في إفريقيا ، فتركزت مصالحها في الجانب الاقتصادي ، و العسكري حتى الجانب اللغوي و ذلك من خلال اعتبار اللغة الفرنسية هي اللغة السائدة في دول الساحل الإفريقي .

الإطار المنهجي و المفهومي :

أ/الإطار المنهجي:

1/الإشكالية:

2/الفروض العلمية:

- **أهمية الموضوع :**
- **أهمية علمية:**

✓ حظيت دراسة الإستراتيجية الأمنية الفرنسية تجاه الساحل الإفريقي بالدراسة و البحث في مختلف فروع العلوم السياسية كما أثارت انشغال العديد من السياسيين و المفكرين.

✓ بناء تراكم علمي حول الإستراتيجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل الإفريقي .

- **أهمية عملية:**

✓ تسليط الضوء على الإستراتيجية الفرنسية اتجاه منطقة الساحل .

✓ معرفة الأسباب الحقيقية للتواجد الفرنسي في المنطقة .

✓ مدى نجاح الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي .

- **أهداف الموضوع :**

✓ **أهداف علمية:**

✓ تقديم إضافة للمكتبة الجامعية .

✓ إثراء ميدان العلاقات الدولية.

- ✓ إبراز الآليات الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي .
- ✓ **أهداف عملية:**
- ✓ التعرف على أبعاد الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي .
- ✓ محاولة الكشف عن الخلفيات الإستراتيجية .
- ✓ التواجد الفرنسي بمنطقة الساحل الإفريقي .

- **أسباب اختيار الموضوع :**
  - **أسباب ذاتية:**

- ✓ الاهتمام الشخصي بمسائل الأمن في منطقة الساحل الإفريقي .
- ✓ الانتماء إلى الجزائر كأحد الدول المحورية في الساحل الإفريقي .

  - **أسباب موضوعية:**

- ✓ كون موضوع الإستراتيجية الفرنسية اتجاه الساحل الإفريقي موضوع مازال يحتاج للدراسة و البحث.
- ✓ تكوين مرجعية فكرية بشان الإستراتيجية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي .

- **المناهج المعتمدة:**
- **المنهج التاريخي:** يمكن الرجوع إلى جذور الصراع في منطقة الساحل الإفريقي و انعكاساتها على المنطقة.
- **المنهج الوصفي التحليلي** : من خلال التطرق عن التصورات الأمنية للإستراتيجية الفرنسية و آلياتها و أهدافها بالساحل الإفريقي.

- **منهج دراسة الحالة :** من خلال الاستعانة بالمنطقة الفرانكفونية (الجزائر) كأنموذج دراسة لإبراز تأثير الإستراتيجية الفرانكفونية على الأمن الجزائري .
- **الدراسات السابقة :**

- **الدراسة الأولى :** للطال ظريف شاكر جاءت على شكل مذكرة لنيل شهادة الماجيستر بعنوان : البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي و الصحراء الإفريقية – التحديات و الرهانات–

2008–2009، طرح إشكالية:

إلى أي مدى يمكن أن تؤثر التهديدات الموجودة في منطقة الساحل و الصحراء على الأمن القومي الجزائري ؟ .

- **الدراسة الثانية :** للطالب قلاع ضروس سمير جاءت على شكل مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات إستراتيجية بعنوان: المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي ، 2012–2013 ، حيث طرح إشكالية :

ما هي المحاور الكبرى للمقاربة الجزائرية لتحقيق الأمن في الساحل الإفريقي ؟

- الدراسة الثالثة : للطالب بشكيط خالد جاءت على شكل مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في العلوم السياسية تخصص دراسات افريقية بعنوان :دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي 2010–2011 ، حيث طرح إشكالية :

كيف تحقق المقاربة الأمنية الإنسانية الأمن والاستقرار في الساحل الأفريقي؟

- **تقسيم الدراسة:**

استنادا إلى الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة،سيتم تناول الدراسة وفقا للبناء المنهجي التالي:

الفصل الأول: تحت عنوان دراسة ايتيمولوجية لمنطقة الساحل الإفريقي حاولنا عبر المباحث الثلاث التي يحتوي كل مبحث منها على ثلاثة مطالب التطرق و معرفة دقيقة للجذور التاريخية و الأبعاد الجغرافية و الأهمية الإستراتيجية للمنطقة مع تحليل البيئة الأمنية و التحديات الأمنية الموجودة بالمنطقة .

الفصل الثاني: الذي كان بعنوان التصورات الأمنية الفرنسية في الساحل و الذي تشكل من مبحثين بكل منهما أربعة مطالب حاولنا الحديث عن الوجود الفرنسي الاستعماري بالمنطقة وصولا إلى آليات السياسة الفرنسية بالساحل الإفريقي.

الفصل الثالث: الذي كان بعنوان أنموذج الفرانكفونية في الجزائر : الخلفيات و الأبعاد فقد شمل ثلاث مباحث ركزنا من خلال مطالبها على البناء الاستيمولوجي للفرانكفونية من ثم تحدثنا عن التأثيرات الفرانكفونية في الجزائر ثم في مرحلة بعد الاستقلال .

خلاصة و استنتاجات.

الفصل الأول

مقدمة الفصل:

يعتبر حزام الساحل الإفريقي من أبرز المناطق التي دار حولها نقاش أكاديمي واسع بين الخبراء وعلماء السياسة في الآونة الأخيرة ، كما أنها تحتل هاته المنطقة موقعا مهما في الساحة الدولية ونظرا للانتشار الواسع لكافة التهديدات التي تمس بالأمن عبر كامل مستوياته الوطنية والإقليمية والدولية ، فسنحاول في هذا المبحث أن نتعمق في الساحل الإفريقي من بعده الإيتمولوجي وتحديد أهم محدداته الجغرافية وندرس البعد التاريخي للمنطقة من العهد الاستعماري إلى غاية التطورات الحاصلة اليوم سياسيا،اجتماعيا وأمنيا ونبرز الأهمية الإستراتيجية والجيوحضارية للمنطقة قصد إيضاح الخلفيات الأساسية لبروز المشاكل الأمنية في المنطقة التي أنتجت إفرازات سلبية على دول المنطقة وانعكاساتها اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وأمنيا على المنطقة .

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل :

يعرف الساحل بصفته الخط الفاصل بين إفريقيا الشمالية البيضاء وإفريقيا جنوب الصحراء والشريط الفاصل بين المغرب العربي وبلاد السودان وهو معبر تقليدي تجاري بين منطقة غرب افريقيا من جهة والبحر الأبيض المتوسط ، ومن أسمائه المشهورة نجد الصحراء الكبرى،بلاد السيبة، وهي بلاد يقطنها الغالبية من قبائل الطوارق،العرب السونراي والفلان ويجوبها المسلحون طولا وعرضا من العرب والطوارق خاصة لتأمين القوافل وحراسة قطعان الماشية بحثا عن الكلأ دون حدود أو دولة او سلطة أو نظام .

يمتد الساحل الإفريقي من المحيط الأطلسي إلى البحر الأحمر من موريتانيا إلى السودان مرورا بمالي،بوركينافاسو، النيجر، التشاد،السودان وإيثيوبيا ويقابله من الضفة الأخرى الصحراء الكبرى والفضاء المغاربي المطل على البحر الأبيض المتوسط .

الساحل الإفريقي منطقة تتقاطع فيه الحضارات و الثقافات وجسر رابط بين الحضارة الإفريقية السوداء والعربية الإسلامية البيضاء ولكن التناقضات والصراعات والحروب جعلتها تدفع ثمن هذا الموقع ويرجع ذلك إلى المزيج المعقد للإثنيات وأزمات الهوية و إشكالية الاندماج الوطني والكوارث الطبيعية والثروات الطبيعية الهائلة الموجودة في المنطقة .

المطلب الأول:البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي:

قبل أن نتعمق في جغرافية الساحل الإفريقي وجب علينا شرح تسمية كلمة الساحل على هذه المنطقة، فالدلالات الأولى لهذا المفهوم كانت تعني بالشريط الصحراوي الذي يفصل إفريقيا الجنوبية عن منطقة شمال إفريقيا ثم تطور المفهوم إلى أن أصبح يعبر عن ذلك القوس أو الهلال الذي يبدأ من المحيط الأطلسي في الغرب الإفريقي إلى البحر الأحمر شرق السودان، فالساحل هو ذلك الشريط أو القوس أو الهلال أو الحزام، ومنه فكل هاته التسميات مقبولة في الدراسة لتسمية المنطقة .

حيث تعد منطقة الساحل من الناحية الجغرافية بذلك الهلال الغير المنتظم من شرق إفريقيا – السودان و منطقة القرن الإفريقي– إلى غربها –السنيغال و جزر رأس الأخضر– كما أن هناك من يعطيها تسميات أخرى فالباحث "**أندري بورجو**" **AndreBourgeot** يرى منطقة الساحل الإفريقي بأنها عبارة

عن صحراء ويشبهها بإقليم بدون حدود[1]، كما يسميها بعض الباحثين أيضا بالصحراء الكبرى، باعتبارها أكبر صحراء مدارية في العالم تأخذ أجزاء كبيرة من عدد كبير من الدول الواقعة في الشريط الصحراوي كما تتميز بمناخ حار وجاف وبدرجة حرارة تعتبر الأكثر ارتفاعا في العالم .

وبالتالي يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك الحزام الفاصل بين دول شمال إفريقيا و دول إفريقيا الوسطى والجنوبية حيث تضم بداخل هدا الشريط عدة دول نجد منها موريتانيا ، مالي ، النيجر، تشاد، السودان وأجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر والحدود الشمالية من بوركينافاسو ونيجيريا وأجزاء من إيريتيريا وإيثيوبيا وتشير التقديرات إلى أن هذا الشريط أو الحزام الساحلي يقدر بحوالي 5500 كلم و بعرض من 350 إلى 500 كلم (فالخريطة التالية ستوضح لنا ذلك).

الخريطة رقم 01: تبين لنا المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي[2]. –

[1] Andre bourgeot**,sahara des tout les enjeux** , La decouverte, Article disponible en ligne a l'adresse:http://www carin.info/revue-herodote-2011-3-page43.html, la date de entre'23/12/2012.

[2] خريطة متحصل عليها من الموقع الإليكتروني التالي:
http://www.google.fr/imgres?q=carte+de+sahel+africain&sa=X&biw=1600&bih=761&tbm=isch&tbnid=JB7uN8OATllG8M:&imgrefurl

إضافة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي تعتبر واحدة من أكبر المناطق في العالم انكشافا نظرا لطبيعتها الصحراوية، التي تندرج بمنطقة الصحراء الكبرى كونها أكبر صحاري العالم بمساحة تقدر9ملايين كلم مربع التي تأخذ جزء من الجزائر، النيجر، تشاد، مالي، موريتانيا وبوركينافاسو وجزء من السينغال بحيث تأخذ نسبة70بالمائة من المساحة الإجمالية لمنطقة الساحل الإفريقي التي تمتد إلى نيجيريا وغامبيا وصولا لجزر الرأس الأخضر من الغرب وإثيوبيا و إريتريا من الشرق والتي تتميز بمناخ جاف وجو حار نتيجة للأراضي الجافة والطبيعة الصحراوية في منطقة الصحراء الكبرى وشبه جاف بأجزاء من الساحل الإفريقي[1] .

حيث لعب المتغير المناخي دورا هاما في رسم خريطة الساحل الإفريقي لتشمل منطقة الصحراء الكبرى وبعض الدول التي تتقارب مع هاته المنطقة إثنيا وعرقيا، وخزانا لبعض الموارد الباطنية والسطحية المتشابهة، بمعنى أنه رسمت هاته الأخيرة دورا مهما لجغرافية المنطقة بناءا على الموقع والمناخ والثروات الطبيعية وسكان و طبيعة الأرض كمكونات أساسية لجيوبوليتيك هذا الحزام الإستراتيجي، وبلغة الأرقام نجد منطقة الساحل الإفريقي تغطي حوالي 30% من مساحة القارة الإفريقية.

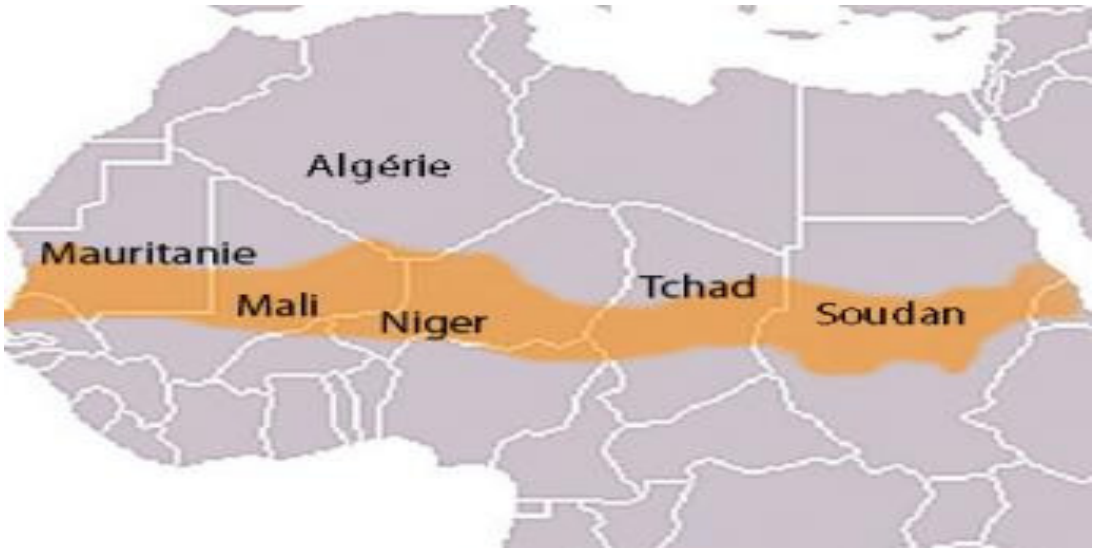

الخريطة رقم 02:توضح لنا خط الساحل الإفريقي :

[1] Henri plangol et Francois Lanche ;**La Situation securitaire dans les pays de la zone saharien** ; report presente par les depute a l' assemble national française ;N 4431 :Page 07 ;6 mars 2012

متحصل عليه من الموقع الإليكتروني يوم 22ماي 2013 http://ddc.arte.tv/nos-cartes/etats-fragiles-dans-le-sahel

وإذا دققنا في منطقة الساحل الإفريقي نجد أن البعد الجغرافي لعب دورا كبيرا في أهمية المنطقة كونها تمثل منطقة التقاء بالنسبة لمجموعة من العوالم الحضارية والتاريخية والجغرافية والاقتصادية و حتى السياسية و خط فاصل بين إفريقيا السوداء والبيضاء وبين الحضارة الإفريقية والإسلامية وبالتالي يمكن القول بأن الساحل الإفريقي نقطة التقاء الحضارات الإنسانية والانتماءات العرقية والدينية[1] ،

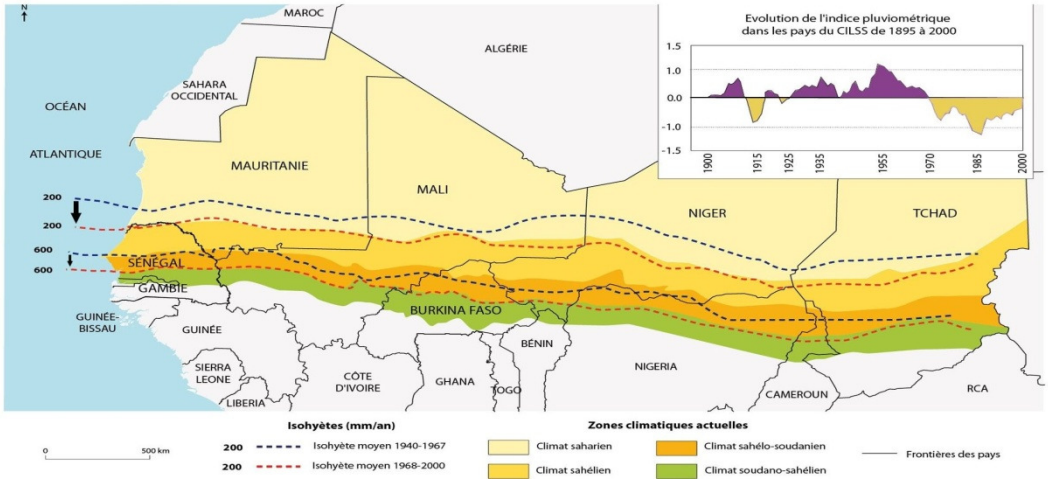

الخريطة رقم (02) توضح الطبيعة المناخية في منطقة الساحل الإفريقي[2]

حيث تمثل شريط إستراتيجي رابط بين أمريكا اللاتينية والقارة الأسيوية عبر البحر الأحمر والخليج العربي ، فبالحسابات الجغرافية تعتبر منطقة الساحل الإفريقي من أهم الروابط الجغرافية والاقتصادية

[1] Johannie carson ,Armand Colin ,**Defis securitaires transationnaux En Afrique** , revue Internationale Et Strategique , , N79 . 2010 .

[2] خريطة متحصل عليه من الموقع الإليكتروني التالي:
http://www.google.fr/search?q=carte+de+sahel+africain&tbm=isch&tbo=u&source=univ&sa=X&ei=9weqUearFcarhQfEgIHoBQ&ved=0CC0QsAQ&biw=1600&bih=761

المهمة ، إلا أنها تعتبر من أفقر المناطق في العالم رغم ما تتوفر عليه من موارد حيوية كبرى و هدا مايفسر الاهتمام الكبير من طرف الدول كبرى على موارد المنطقة.

وعليه و انطلاقا مما سبق يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي هو ذلك القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا وترتكز فيه ثلاث دول محورية هي التشاد، النيجر، و دولة مالي كما أسميها بناءا على ما درست حول هذه المنطقة بدول العمق الساحل الإفريقي و فيما يلي سنعرض أهم هاته الدول :

أ ــ دول العمق الساحلي :

- مالي: تعتبر من دول مركز الساحل الإفريقي نظرا لموقعه الجيواستراتيجي بمساحة إجمالية تقدر ب 1240000 كلم مربع ، يتركز السكان في الجنوب بالعاصمة باماكو **Bamako** بتعداد سكاني يقدر ب 14,5مليون نسمة من خلال أخر إحصائيات في هده الدولة سنة 2009، حيث تنقسم إلى ثلاث مناطق كبرى في هذه الدولة، حيثنجد إقليم الشمال التي تحتوي على "**كيدال**"، "**غاو**"، "**تمبوكتو**"و إقليم الوسط التي تحوي على مناطق "**موبتي**"،"**سيغو**" و"**كوليكور**"و إقليم الجنوب الحيوي المشتهر بالزراعة الذي يحوي على العاصمة "**باماكو**" ، **سيكاسو**، ومنطقة **كايس** و أكبر تركيز سكاني موجود بمنطقة **سيكاسو** ويعتبر صيد الأسماك والزراعة من الأنشطة الإقتصادية المهمة في المنطقة بما تحويه من نهرين حيويين هما نهر السينيغال ونهر النيجر فنسبة التركيز في الجنوب يقدر ب 75% ب 13 مليون نسمة تحتل المرتبة ب 178في تقرير التنمية البشرية لسنة 2009.

– **النيجر:** دولة تتشكل جزءا من الصحراء الكبرى في غرب إفريقيا ليس لها منفد بحري و عاصمتها نيامي **Neyami** وهي أكبرمدينة ومساحة هده الدولة 1,267000 كلم مربع و يقدر عدد السكان حسب احصائيات 2009بتعداد 15,306252 مليون نسمة بكثافة سكانية بتعداد 12نسمة في الكلم مربع و تعتبر من أفقر دول العالم بالرغم مما تحتويه من ثروات باطنية غير مستغلة مثل اليورانيوم ، الفحم ، الحديد، يتشكل سكانها من أغلبية إسلامية وهو ما جعلها تنخرط لمنظمة المؤتمر الإسلامي وتصنف من ضمن آخر 10 دول في تقرير التنمية البشرية لسنة 2011[1].

[1] د مصطفى بخوش، منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية ، **مجلة العالم الإستراتيجي** ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7، نوفمبر 2008، ص21.

ـ تشـــــاد : هي دولة كذلك تقع في وسط دول الساحل الإفريقي 11,780680نسمة حسب إحصائيات سنة 2010 بكثافة سكانية تقدر8نسمة في الكيلومتر مربع ، كما تحتوي هذه المنطقة على مخزون هائل من الذهب والحديد واليورانيوم والملاحظ أن هذه الدولة تحمل نسبة نمو منخفضة كما تتكون هاته الدولة من تعدد الإثنيات والعرقيات،فمثلها مثل النيجر تحتلا ذيل الترتيب العالمي في تصنيف التنمية البشرية .

ب ـ دول الحواف الساحلي:

– **موريتانيا:** دول تقع غرب إفريقيا مساحتها تقدر ب 1,032445كلم مربع بتعداد سكاني يقدر ب 3,291,000 مليون نسمة بكثافة تقدر 3,2 كلم مربع كما تعد هاته الدول جزءا مهما من الصحراء الكبرى وتحمل جزءا كبيرا من الحدود مع دولة مالي و الصحراء الغربية و أهم مواردها الحديد والثروة السمكية و مؤخرا تمت إكتشافات مهمة في المخزون النفطي ، كما أنها تحتل المرتبة 152في تقرير التنمية البشرية لسنة 2005.

– **السودان:** بحيث يمر عليه الشريط الساحلي في الجزء العلوي لدولة السودان ، عانت هاته الدولة من صراعات عرقية وإثنية وأثرت بشكل سلبي، أدى ذلك إلى انفصال الشمال والجنوب كما يمر قوس الساحل الإفريقي على منطقة دارفور المتأزمة بالعنف والأوضاع الإنسانية المتردية.

***المستوى الأول:** دول المركز وعمق الساحل الإفريقي المتمثل في مالي النيجر وتشاد.

***المستوى الثاني:** هم حواف دول الساحل الإفريقي المتمثل في السودان وموريتانيا.

***المستوى الثالث:** هم الدول الثانوية التي تمس جغرافية منطقة الساحل الإفريقي ونجد كل من الجزائر ، بوركينافاسو ،نيجيريا ،إيريتيريا، السينيغال وجزر الرأس الأخضر.

المطلب الثاني:الجذور التاريخية للنزاع في منطقة الساحل

تعتبر ظاهرة الصراع من أبرز الضواهر المرضية التي أثرت سلبا على المنطقة،فلا يكاد يخلو إقليم من صراعات ونزاعات إثنية عرقية تحمل طابع الحرب الأهلية وحتى دينية إلى تنبعث من فساد

الأنظمة السياسية والأحزاب التي أنتجت ظواهر مرضية كالانقلابات العسكرية وغياب الشفافية إضافة إلى الحسابات الضيقة بين زعماء القبائل التي أنتجت جوا من اللاإستقرار والتمييز العرقي بين قبيلة وأخرى داخل الدولة الواحدة وكانت وستظل النزاعات والصراعات الإثنية المشكلة العالقة في المنطقة نظرا لديمومة الأسباب الخاصة مع تقاعس وتخاذل القادة السياسيين في التعامل الجدي مع الظاهرة .

وإنه لمن المعلوم أن الاستعمار ساهم بشكل كبير في تأجيج الصراعات الإثنية في إفريقيا و يعود السبب في ذلك إلى التقسيم غير الأبه للعناصر و المكونات الإثنية في المنطقة في نهاية القرن 19 و النصف الأول من القرن 20 و قد كان هذا مقصودا لتكريس سياسة "**فرق تسد**"، و بعد استقلال هذه الدول عملت على عدم المساس بالحدود التي ورثتها عن الإستعمار فوجدت نفسها أمام معضلة أمنية داخل دولها بل و تجاوزت هذه الحدود لتصبح المعضلة الأمنية تحمل طابعا دوليا، فدولة مالي تعاني صراعا داخليا ناتج عن رغبة متمردي الشمال في الإنفصال و حق تقرير المصير بعد إنهيار النظام القديم ، و هذا بعد إنهزام الجيش المالي على نحو مفاجئ و غير متوقع عندما حاول إخماد تمرد الشمال.

و بالتالي من هذا المنطلق نستنتج أن يعتبر الإستعمار يعتبر من أقدم العوامل التي شجعت ظاهرة الصراع الإثني ذلك من خلال الحدود الموروثة والتي أدت إلى تقسيم الجماعات الإثنية بين دولتين أو أكثر مثل قبائل "**الهوسا**" بين دولتي السودان وتشاد وأجزاء من النيجر، وقبائل "**التوارق**" بين مالي، النيجر، تشاد، الجزائر، ليبيا، وموريتانيا،وقبائل "**التوبو**" و "**الفولاني**" حيث عمدت الحكومات الاستعمارية – الفرنسية والبريطانية – إلى تغيير الخريطة الإثنية التي تتلاءم مع المصالح الحيوية من خلال السياسة التي انتهجتها القوى الاستعمارية في مبدأ فرق تسد وتفضيل الجماعات الإثنية على أخرى[1]، ففي مالي كان الاستعمار الفرنسي يولي اهتماما للقبائل المقيمة في الجنوب وبجوار العاصمة "**تمبوكتو**"كقبائل "**الفولاني**"ذات الأغلبية العرقية ومحاولة إقصاء أطراف أخرى من السياسة، كقبائل الطوارق كما أن النزاعات الإثنية في نيجيريا التي تعتبر اليوم من أكبر الدول الإفريقية من حيث التعداد السكاني التي تحتوي على 250مجموعة عرقية أهمها **اليوروبا** و **أبيو** و **الهوسا** و**الفولاني** أثرت تاريخيا وبشكل مباشر على دول منطقة الساحل خاصة في تشاد و النيجر ، التي أصبحت اليوم

[1] Mapakatti Attata , **L'Afrique Oriental et L'exploatation coloniale** ,Revue françaised d'etudes politique africaine, N 87 , mars 1973 ,page 66.

من أبرز مناطق الصراع بكافة مستوياته تاريخيا، ولا يمكن ردها إلى سبب واحد واعتبارها مرتبطا أو متعلقا بالخصوصية الإفريقية و الواقع أن جذور الصراع في المنطقة تعود للأسباب الإثنية القائمة على إشكالية الهوية وعدم الاندماج بين قبائل المنطقة تاريخيا ، كما أبرزها الباحث "**جيرارد ديمونت**" **Gerard Demont**و كذلك العقيد والمختص في شؤون الأمن والنزاع " **دان هينك**" **Dan Hink**الذي يرى بأن الجذور التاريخية للصراع القائمة على التعقيدات الهوياتية و الثقافات الإنسانية الغير المقبولة من طرف الأخر[1]، سواءا كانت بين الهويات الداخلية أو الخارجية **intra –inter conflict** و تجدر الإشارة إلى أن منطقة الساحل الإفريقي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية شهدت موجات من الحروب الأهلية والصراعات الإثنية ، فأول الموجات تمثلت في حركات التحرر،وفي سنة1960 تاريخ حصول أغلب دول الساحل الإفريقي على الاستقلال في موريتانيا ،مالي ،النيجر و تشاد من المستعمر الفرنسي، و لكن بالعودة ثلاث سنوات من قبل الاستقلال ركزت فرنسا الاستعمارية جهودها في الجزائر حيث طرحت فرنسا فكرة إنشاء كيان منفصل في الصحراء الكبرى يقتطع من الجزائر ومالي والنيجر وتشاد و يخضع للإدارة الفرنسية مباشرة تحت إسم المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية **(OCRS)** التي تسمى خريطة فرنسا الجيوسياسية على حسب الباحث "**إيفان جونشاي**" **Yvan Gonchay** الذي أقام دراسة ميدانية حول هذه المنظمة[2]، وكان تأسيس هذه الفكرة من أجل تطويق الثورة الجزائرية ومواصلة فرنسا تجاربها النووية في منطقة الجنوب الجزائري وبالضبط في منطقة "رقان" بأدرار، ولو أن الفكرة تحققت آنذاك لكان من شأنها أن تؤسس لكيان طوارقي منفصل ولكن المشروع رفض رفضا مطلقا من الدول المعنية– التي تنتمي إقليميا للصحراء الكبرى– خاصة من قبل الرئيس المالي **موديبو كايتا**Modibo Keitaو الرئيس الموريتاني **مختار ولد داده**Mokhtar Weldadaداعمين بدورهما ومساندين للثورة الجزائرية ، هذه الضغوط جعلت من الجنرال **ديغول** يتخلى عن الفكرة حيث بقيت دول الساحل الإفريقي على حالها متشنجة العلاقات التي تمليها مجموعة من المصالح المرتبطة بشكل كبير بالمخلفات الاستعمارية و كثيرة الخلافات السياسية التي ما لبثت أن بدأت تنفجر، إضافة إلى أن هذه المعطيات السابقة كانت مدفوعة بفشل الأنظمة السياسية لدول المنطقة في التعامل مع الواقع التعددي للمجتمعات المتواجدة في المنطقة .

[1] Colonel Dan Hink ,**Conflict and conflict Resoulition in the sahel** , The Tuareg in surgency in mali , may1998,p 1.

[2] Yvan jonchay, **l'infrastructure de depart du sahara et de l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S »,** Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957, page 174 .

فالتاريخ السياسي لدول المنطقة كان قائما على الانقلابات والمؤامرات والتخطيطات الداخلية والمشاريع الأجنبية[1]، فكما أسلفنا الذكر سابقا يعود استقلال هاته الدول لسنة 1960،ففي مالي قام الجيش بأول انقلاب عسكري بزعامة "**موسى تراوري**" بعد تدهور الأوضاع الإقتصادية وفي سنة 1974صدر دستور جديد جعل مالي دولة الحزب الواحد يسيطر عليها حزب شعب مالي الديمقراطي الاشتراكي القومي بزعامة صاحب الانقلاب السيد تراوري إلا أنه في سنة 1985 نشأ صراع حاد بين دولتي مالي و بوركينافاسو بسبب الحدود الاستعمارية الموروثة ، ومع نهاية مرحلة الحرب الباردة ودخول مالي في علاقتها مع الغرب انتهجت سياسات اقتصاد الحر بينما راح نفوذ تراوري يضعف حتى تم إنهاء الحكم الديكتاتوري سنة1991 بحكومة انتقالية وتم إجراء أول انتخابات رئاسية ديمقراطية فاز فيها الرئيس ألفا عمر كوناري وتم إعادة انتخابه سنة 1997 حيث سار في النهج الإصلاحي ومحاربة الفساد إلى غاية سنة 2002أين خلفه أمادو توماني توري الذي تم الانقلاب عليه في 21مارس2012بعد 10 سنوات من تهميش الشمال وبالخصوص القبائل الطوارقية العربية .

وفي تشاد التي استقلت في 1960 عانت هاته الدولة من الحروب الأهلية الطائفية و العرقية والإثنية، كما أثرت أزمة دارفور على الحياة السياسية والاقتصادية للتشاد، وكان الصراع السياسي قائما بين بين منظمة جبهة التحرير الوطنية التشادية ذات الأغلبية الإسلامية المتمركزة في الشمال مع التيارات السياسية والقبائل الهوسا والمور وللاكا و التوماك ذات الجنس الإفريقي التي كانت تدعم من طرف الحكومة الفرنسية ، حيث شهدت التشاد مجموعة من الاعتقالات والاغتيالات السياسية أبرزها اغتيال الرئيس طمبلاي سنة 1957ولم تستقر الأوضاع السياسية والاقتصادية بالبلاد إلى غاية انتخاب إدريس ديبي رئيسا للبلاد كما تصاعدت أعمال العنف بعد اكتشاف البترول سنة 2004.

وصولا إلى السودان التي عانت من أعنف حربين في إفريقيا، الأولى تتمثل في إقليم دارفور والثانية في إقليم جنوب السودان أين تأزم الوضع الإنساني في المنطقة حيث اعتبرت هاته الدولة بالنسبة للدارسين والباحثين بأنها دولة الأزمات السياسية والصراعات العرقية والثقافية والدينية ، كما يعتبر فصل الجنوب عن الشمال من أبرز الأحداث السياسية والمحطات التاريخية في السودان الحديث .

[1]Antonie Socpa, **Ethnicité et Etat Post Colonial en afrique**, research School CNWS, pays-bas :leiden university, P.Obox ,p,188.

وبعد هاته القراءة السياسية التاريخية لأنظمة دول منطقة الساحل الإفريقي ينبغي الإشارة في هذا الإطار بأن أبرز العوامل المؤدية لبروز ظاهرة الفساد السياسي وكثرة الانقلابات العسكرية وقلة التجربة الديمقراطية هي في واقع الأمر عوامل متداخلة يصعب الفصل بينهما فهناك عوامل سياسية واجتماعية ذات صلة بالبيئة الداخلية للمجتمعات وما أفرزته القوى الاستعمارية التقليدية.

ودول الساحل تشترك بشكل كبير في هاته العوامل فهناك المئات من اللهجات والإثنيات والأديان والطقوس على غرار ديني الإسلام والمسيحية والأديان المحلية المتعددة، كما كانت الاختلافات الإثنية القائمة على الروابط الاجتماعية الوراثية وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل في واقع المجتمعات الإفريقية حسب المفكرين "**غريس شيلز** "**Greetz Shills** "**والكر كونر** " **Walker Commer**فإن أساس النزاعات في المنطقة تعود للاختلاف في الهوية الذي يتجلى في متلازمة "نحن ضدهم "[1].

وفي هذا السياق يمثل كتاب "**دانييل بوسنير**" **Daniel Posner**حول المؤسسات و السياسات الإثنية في إفريقيا بأن المجموعات الإثنية تساهم بشكل كبير في الانقسامات السياسية[2]، كما أن النخب السياسية تلعب على ورقة الإثنية في تحقيق مصالحها كما هو في التشاد والنيجر ومالي والسودان خاصة، وهذا ماثمنه في الموقف "**ماورو وكيفر**" « **maorou wkiver** »لفكرة بوسنير حيث يقول بأن ضعف المؤسسات وتميزها بالفساد وغياب سيادة القانون أثر في حالة التنوع الإثني ، بما يؤثر على الظواهر الأزماتية المرضية مثل تطور النزاع وتوسع نطاقه بين قبيلتين في الداخل إلى خارج وتصبح حرب و إبادات جماعية التي تنجم عن التنوع الإثني الداخلي وانعكاساته على دول الجوار[3]، وما يتمثل من هذا التنوع من تمثيل المصالح والتعبير عنها بل وتوزيع الثروة والسلطة وفقا لهذا الأساس (التمييز الإثني)كما حدث في مالي إضافة إلى العوامل الاقتصادية التي لعبت دورا بارزا في إشعال الحروب مثلما حدث في التشاد سنة 2004في مرحلة الإكتشافات النفطية و المناجم البترولية والتصارع عليها

[1]William Guiningham,**Theoritical framework for Conflict Resoulition** ,The university of sukland ,1984, désponible en site électronique http:www.og guiningham – html_1074=cain /ulstac .uk ./conflict.

[2]Daniel Posner ,**Institution and ethenic polities in africa** ,Cmbridege University press 2009, p1, on web site http://www. Cambridge .org.vs/catalogue.aspishpn _052154794.

[3] Beverly Cramford ,**Explaining cultural in yougeslavia :instutitional weakness, economic crisis and identity** polities ,on web site : http://www.repostivies .ed/lib.org/cgiviewcentre strategique/research,pdf .

كان قائما على حدود هذه المناجم[1]،كل هذا أنتج تخلف اقتصادي وتنموي وتفاقم الديون من خلال تدني معدلات النمو الاقتصادي والمستويات العالية من الفقر، ونذكر هنا أن أزمة مالي الأخيرة كانت قائمة على هذا النحو إضافة إلى السياسات المركزية التابعة للو لاءات في دولة النيجر .

المطلب الثالث:الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.

إذا كانت القوى العظمى الدولية تبرر اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من التهديدات الأمنية الموجودة فيه ،فإنه لا يمكن التعاطي عن البعد الجيواستراتيجي للساحل الإفريقي و منطقة الصحراء الكبرى وما تشكل من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين.

وتبرز الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي من كون المجال الجغرافي لهذا الأخير الذي هو قريب لمجموعة من الأقاليم الحيوية فشريط أو خط الساحل يشكل محورا إستراتيجيا مهم في القارة الإفريقية ومن هنا يمكن الاعتماد على المدخل الجيوبوليتيكي كمنطلق للاهتمام الغربي بالساحل الإفريقي ،حيث تظهر أهمية المنطقة من خلال ما يتمتع به من موقع إستراتيجي محاذي لأهم المناطق التي أصبحت تعرف تنافسا دوليا كبيرا عليهما في الآونة الأخيرة.

المماس المباشر للساحل الإفريقي	التماس الغير المباشر للساحل الإفريقي
منطقتي المغرب العربي وشمال إفريقيا	الخليج العربي ومنطقة الشرق الأوسط
منطقة البحر الأحمر ومنطقة القرن الإفريقي	البحر الأبيض المتوسط من بوابة الجزائر
دول غرب قارة إفريقيا	المحيط الهندي من بوابة القرن الإفريقي
المحيط الأطلسي من بوابة موريتانيا	

جدول يبين مناطق التماس المباشر والغير المباشر للساحل الإفريقي

[1] د.أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2001،ص 25.

فبناءا على الرسم البياني الذي يبين موقع الساحل الإفريقي ضمن أبرز نقاط الاهتمام العالمي نستخلص أن الساحل يحتل مكانة إستراتيجية بارزة ليس في إفريقيا فحسب، بل على المستوى الدولي كونه يعتبر جسر رابط بريا بين الأمريكيتين والمحيط الأطلسي وصولا إلى منطقة القرن الإفريقي والمحيط الهندي والبحر الأحمر والخليج العربي التي تعتبر بوابة قارة أسيا .فبناءا على المنحنى البياني والجدول السابقين الذين يبينان مناطق التماس المباشر والغير المباشر، نستخلص بأن المنطقة تتمتع بثروات طبيعية ومواد ضخمة لم تستثمر بشكل مثالي ولم يبدي سكان المنطقة اهتماما كبيرا بما يحويه الساحل الإفريقي من ثروة معدنية عالية الجودة كالذهب ، النحاس،اليورانيوم،الخامات،النفط والبترول والغاز.

1ــ النفط:

تمتلك دول الساحل الإفريقي احتياطات نفطية كبيرة ، لذا أًصبحت في بؤرة الاهتمام العالمي لما تمثله من أهمية جيوبوليتكية وإستراتيجية واقتصادية متنامية ،فالساحل اليوم تطرح بديلا قويا لمصادر النفط في الشرق الأوسط ، الأمر الذي أدى بدوره إلى احتدام التنافس الدولي على النفط والموارد الطبيعية الإفريقية بصفة عامة، الذي يتوقع له أن يأخذ منحنى جديدا خلال السنوات المقبلة ،حيث أخذ النفط في منطقة الساحل إضافة إلى بعض دول الجوار كنيجيريا،ليبيا،الجزائر وغينيا بيساو[1]، خاصة لما نعلم أن إفريقيا كقارة تحتل موقعا مهما في خريطة النفط العالمية، ويتركز إنتاج النفط في منطقة غرب إفريقيا وتأتي نيجيريا في مقدمتها، كما تعتبر الدولة العاشرة في التصنيف العالمي للدول المنتجة للنفط إذ بلغ إنتاجها 3ملايين برميل يوميا عام 2008، إضافة إلى الجزائر التي تحتل الرتبة الخامسة عشر بمخزون احتياطي مؤكد مقدر ب 12مليار ومائتي مليون برميل ، وبناءا على ماسبق يمكن القول بأن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل مرتبطة في الأساس بمناطق دول الجوار مثل نيجيريا والجزائر وليبيا التي تتقاطع جغرافيا بالساحل الإفريقي حيث يرى "**فيليب لوبيز**" **Philippe Lopes**بأن منطقة غرب إفريقيا والصحراء الكبرى وصولا إلى السودان تمثل محورا تنافس كبيرين بين القوى الكبرى[2]، حيث تصل نسبة 70 % من نسبة الاحتياطي الإفريقي في نيجيريا بالنسبة للدول

[1]أحمد مقرم النهدي ، موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي، **مجلة قراءات إفريقية** ،سبتمبر2010،ص،47.

[2]Phelipe Lopez Sepile**, Geopolitique de petrole** , traduction vers langue arabic dr Salah Neyouf, Edition Armand oline Fondation , promouthouse,2006,Page135.

الأعضاء في منظمة الدول المنتجة للنفط"OPEC[1]" كما أنها تستحوذ على 189تريليون قدم مكعب من احتياطي الغاز إضافة للبترول ، كما سعت نيجيريا لرفع مخزونها إلى 40مليار برميل وتسعى لرفع قدرتها الإنتاجية بحلول 2020 إلى 740 ألف برميل يوميا [2].

أما منطقة شمال إفريقيا فنجد دولتي أعضاء في منظمة الأوبك هما ليبيا والجزائر و في وسط إفريقيا التي تضم كل من تشاد والكونغو الديمقراطية اللتان يتميزا بترول هاتين الدولتين بميزة وجودة عالية وحديث الاكتشاف، حيث بدأ في الإنتاج في جويلية 2002من حوض دويا في الجنوب وبلغ الإنتاج 225ألف برميل حسب تقديرات سنة 2006[3].

فعند قيامنا مثلا بدراسة مسحية للثروات النفطية لدول منطقة الساحل الإفريقي نرى أن هاته الأخيرة تمثل محور تنافس دولي واستراتيجي بحكم الموارد الطبيعية والباطنية والغير المستغلة ونجد:

- **النيجر :**

تمتلك النيجر احتياطات نفطية كبيرة خاصة في مناطق أوجاديم شمال بحيرة تشاد النيجرية ومنطقة دجادو، ففي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الانتفاع بمنطقة أوجاديم حيث أعلنت النيجر أن الشركة الصينية ستقوم بإنشاء الآبار، وقد تم فتح 11 بئر إلى غاية 2012 بقدرة إنتاجية وصلت 200000برميل يوميا ، وتمتلك النيجر احتياطات من النفط تقدر ب324مليون برميل تم الكشف عنها حديثا في صحراء النيجر خاصة بمنطقتي تينيري وواحة بيلما إلا أنه تبقى عملية الإنتاج النفطي تحت المستوى المطلوب كون هاته الدولة حديث الانكشاف وتسعى مجموعة من الشركات الأمريكية ك هانت أويل hant oil وشركات التنقيب والاكتشاف البترولي exon mobileو petronze إلى أن التنقيب لم يتخطى المراحل الكشفية نظرا للطبيعة الزراعية لسكان النيجر وتجدر الإشارة هنا بأن النفط

---

[1] خالد حنفي علي ، موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، **مجلة السياسة الدولية** ، العدد145، أكتوبر2003،ص207.

[2] كولن كامبيل وفروكده ليزينبوركس و أخرون ، ترجمة د عدنان عباس علي ،**نهاية عصر البترول** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب ، 2004،ص76.

[3] نادية عبد الفتاح ، **تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا** ،جامعة القاهرة التقرير الإستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية ،2006، ص 115.

والموارد النفطية مثلت عاملا مغذيا للصراع فقد شهدت منطقة دلتا النيجر مواجهات مسلحة بين القبائل.

- **تشاد :**

تحول النفط في تشاد إلى مصدر الدخل الأول في الصادرات التشادية قبل القطن و المحصولات الزراعية، فقد بدأ الإنتاج في تشاد جويلية 2003 من حوض دوبادoba في جنوب البلاد [1]،وفي سنة 2004 حقق التشاد67,5 مليار فرنك إفريقي بما يعادل 103 مليون أورو بإنتاج يقدر 200ألف برميل يوميا بالرغم من أنه يعتبر ضعيفا مقارنة بنيجيريا، إلا أنه رفع من مستوى الاقتصاد التشادي خاصة في قطاعات البناء والأشغال العمومية[2]، حيث وقع البنك الدولي اتفاقا يلزم الحكومة التشادية بإنفاق 85 % من عوائد وأرباح البترول على مشروعاتها التنموية للتخفيف من حدة الفقر ورفع مستوى التعليم.

- **السودان:**

. وتعد السودان من أهم الدول المنتجة للنفط قبل انفصاله وحسب تقديرات وزارة الطاقة السودانية يبلغ إنتاج النفط5 ملايين برميل سنة 2007 ويبلغ الإحتياطي المثبت قرابة 2 مليار برميل سنة 2009قبل الانفصال ، فخصائص النفط السوداني في الشمال والجنوب يتميز بقلة الموارد الكبريتية وهو من أفضل الخامات في منطقة شرق إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط كما أن النفط السوداني يعتبر خام متوسط الكثافة ويقارب الخامات الخفيفة .

- **موريتانيا :**

حيث أجمع أغلب المهتمين باقتصاد الدولة الموريتانية الحديثة على أن هذا البلد ذات الموقع الجيو استراتيجي المتميز برا وبحرا والذي يحتوي أصنافا من المواد المعدنية لا يمكن أن يخلو من الذهب الأسود خاصة بعد ظهور نتائج التنقيب ، حيث أكتشف أول بئر سنة2001 وهو بئر "**شنقيط**" باحتياط يصل إلى 120مليون برميل بمعدل طاقة إنتاجية يومية في حدود 75 ألف برميل يوميا ، وتشير التقديرات أن موريتانيا حاليا تتدرج ضمن الدول الممتلكة للنفط المؤكد و المقدر ب 100مليون برميل ومصنفة 67عالميا حسب إحصائيات 2011.

---

[1] نادية عبد الفتاح ،مرجع سابق ،ص،14.

[2] أنكلير بوراسون ، **عائدات النفط التشادي** ، صحيفة تشاد اليوم الاليكترونيية، تاريخ النشر 22 ديسمبر2011.

2 ــ الثروات المعدنية والزراعية الأخرى:

أشارت العديد من التقارير عن وجود كميات كبيرة من احتياطي الذهب واليورانيوم والفحم في الشريط الإستراتيجي للساحل الإفريقي، بدون استثناء أي دولة سواءا كانت في الحزام أو المناطق المتاخمة للشريط بمعنى دول الجوار الساحلي ،فالنيجر يظل اليورانيوم فيه من أبرز الموارد الطبيعية التي تمتلكها حيث تتمتع بعائدات كبيرة عامي 1960و 1970 جراء التنقيب عن اليورانيوم خاصة بعد اكتشاف منجمين كبيرين لليورانيوم بالقرب من مدينة أرليت الشمالية أما فيما يخص الذهب فهي موجودة بين نهر النيجر ومناطق متاخمة لبوركينافاسو ، حيث في سنة 2004 أعلن الرئيس تانجي عن افتتاح منجم للذهب في مقاطعة تنز وقد مثلت هذه اللحظة بالتاريخية في تاريخ النيجر المعاصر باعتباره أول منجم للكشف عن الذهب إضافة للفحم العالي الجودة المتمركز في جنوب وغرب البلاد و بالتحديد في مدينة أجادير كما تتوقع شركة ليبتاكو للتعدين عن اكتشافات للذهب والفحم في الستة سنوات المقبلة أي إلى غاية 2018.

فإضافة لعائدات النفط في التشاد وموقعها الحيوي التي تتوسطه إفريقيا الوسطى من الجنوب وشرق إفريقيا الوسطى وشمال إفريقيا، أصبح هناك تنافس فرنسي وأمريكي للنفط و الثروات المعدنية الأخرى خاصة في مجال التنقيب والحفر و البحث عن المناجم فهذا كان مند استقلال التشاد سنة 1960.[1]

وفي الأخير يمكن القول بأن منطقة الساحل الإفريقي تعد من أغنى المناطق من حيث الثروات النفطية والمنجمية والزراعية بالرغم من المناخ الجاف والقاسي وقلة تساقط الأمطار بالرغم من وجود أنهار والتي تحتاج لإستراتيجيات من أجل تفعيلها خاصة أنهار النيجر ، السينيغال ،نهر النيل وروافده .

هذه الموارد الطبيعية زادت من الأهمية الجيوبوليتيكية للساحل الإفريقي التي زادت من حدة التنافس الدولي والأجنبي عليها ، ففرنسا تعتبر دول الساحل الإفريقي منطقة نفوذ حيوي بحكم أن دول الساحل كانت من بين مستعمراتها السابقة، ومن جهة أخرى تواجد القوات الفرنسية الخاصة ليس من أجل

[1] محمد البشير موسى ،التنافس الفرنسي الأمريكي على ثروات التشاد ، **مجلة المسلم الإليكتروني التشادية** ،يوم7ديسمبر2010 ، متوفر على الرابط التالي ،تاريخ الدخول 16 جانفي 2011.
http://www.almoslim.net/n_ode/84453

حماية رعاياها ولكن بغية حماية مصالحها الإستراتيجية كحماية مثلا شركة **أريفاArevaمستثمرة** في المجال الطاقوي في النيجر لاستغلال اليورانيوم وغيرها من الشركات إضافة إلى دولة مالي التي تشير مجموعة من الدراسات بأنها دولة نفطية تزخر بثروات طبيعية هائلة لم تكتشف بعد كاليورانيوم ، النفط، الغاز وهي من بين أهم عناصر الجذب من طرف القوى الكبرى والهدف الأساسي هو التحكم في مصادر الطاقة وهنا تبرز النظرية الواقعية الأمنية لتوضح بأن المصلحة هي المحرك الأساسي لإستراتيجية مكافحة الإرهاب .

المبحث الثاني: البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.

تتسم البيئة العامة في المنطقة الساحلية بمجموعة من التعقيدات ، كانت نتيجة لمجموعة من التراكمات التاريخية باعتبار المنطقة كانت مستعمرة فرنسية و بريطانية في أجزاء قليلة منها ، فبعد مرحلة الاستقلال دخلت دول الساحل الإفريقي نحو مسار أخر من الصراعات والنزاعات مما أثر بشكل مباشر على الوضع العام للمنطقة .

المطلب الاول: ضعف الأداء الديمقراطي.

تعتبر دول منطقة الساحل الإفريقي التي بدأت فيها موجة الاستقلال الكبرى من المستعمر الفرنسي عام 1960 في كل من تشاد، النيجر، مالي وموريتانيا ، فبتبعية الأنظمة الحاكمة بعد الاستقلال حدث تدهور في الأوضاع السياسية والاجتماعية والأمنية وتمس إجماع في الرأي من جانب عدد من الخبراء المعنيين بشؤون السياسة والتنمية والأمن في الدراسات الإفريقية أن أسباب إهدار دول منطقة الساحل لفرص التقدم هي :

1 ــ غياب النظم الديمقراطية وكثرة الانقلابات العسكرية[1].

[1]نشير في هذه النقطة إلى مثال حول غياب النظم الديمقراطية وكثرة الإنقلابات العسكرية فقد أثار تعرض دول موريتانيا وغينيا بيساو ومدغشقر لثلاثة انقلابات عسكرية في أغسطس ونوفمبر 2008 ومارس 2009 علي التوالي، مخاوف حقيقية من عودة ظاهرة الانقلابات العسكرية التي أعاقت كثيرا عمليات التنمية في إفريقيا بعد حصول معظم دولها علي الاستقلال في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي حيث اختلف المحللون حول الانقلابات العسكرية، فالبعض يري أن هذه الانقلابات تهدد بالفعل عددا من الدول الافريقية ذات الأوضاع الداخلية المتوترة والتي لا تمتلك جيوشا نظامية

2 ــ غياب نظام الحكم الرشيد وانعدام مبدأ الشفافية و المساءلة.

3 ــ الولاء الحزبي والسياسي والنخبوي للأنظمة في الغرب .

4 ــ انعدام حالة الوعي السياسي بسبب التهميش العرقي والإثني .

.ففي النيجر ومع بداية سنة 1991 ازدهرت الحياة السياسية من خلال إنشاء العديد من الأحزاب السياسية والمنظمات والجمعيات ، حيث كانت أول بادرة ديمقراطية في هذه الدولة جاء من خلال مؤتمر للمصالحة الوطنية في جويلية 1991تمهيدا لتبني حياة سياسية جديدة وانتخابات ديمقراطية، إلا أنه سرعان ماتم العودة للخلف ولنقطة الصفر وسقوط حكومة "**أندري ساليفو**" بسبب بعض الصراعات العرقية والمشاكل الاقتصادية .

وفي مالي تم الإنهاء للحكم الديكتاتوري عام 1991 وتم إجراء أول انتخابات ديمقراطية فاز فيها الرئيس "**ألفا كوناري**" الذي سار في النهج الإصلاحي من خلال محاربة الفساد السياسي إلى غاية سنة 2002 أين خلفه "أمادو توماني توري" الذي تمت الإطاحة به أيضا في 21مارس 2012 بانقلاب عسكري .

إلا أن هاته الدول التي عرفت حراكا ديمقراطيا مع بداية التسعينات كان للتحولات الأساسية التي حدثت في العالم منذ أواخر الثمانينيات ومنها نهاية الحرب الباردة وانهيار الكتلة الشرقية وخصوصا الإتحاد السوفيتي (سابقا) والتحولات التي حدثت في تلك الدول بالإضافة إلى تبنى القوى الغربية لقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان بالإضافة إلى المنظمات النقدية العالمية – كان لها دور ملموس في دفع

قوية فضلا عن الدول التي ترفض انتهاج الديمقراطية، فيما يعتبر البعض الآخر أن رفض المجتمع الدولي وعلي رأسه منظمتا الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة لاستيلاء العسكريين علي السلطة، فضلا عن ارتفاع المستوي المهني والاحترافي للجيوش الافريقية خلال العقود الأخيرة سيجبر العسكر علي الالتزام بالقيام بالمهمة الاساسية المنوطة بهم وهي حماية الأمن القومي لبلادهم من المخاطر الخارجية، هذا وقد تعددت أسباب الإنقلابات العسكرية إلا أنها لا تخرج في الغالب عن رفض بعض الحكومات المدنية لقواعد الديمقراطية التي تقوم علي حل المشاكل الداخلية عبر الاحتجاجات الشعبية والاختلافات الحزبية، فضلا عن إصرارها علي تقييد حرية التعبير وحرية الصحافة، وهو الأمر الذي يدفع العسكر إلي الاستيلاء علي السلطة في بعض الدول الإفريقية بزعم حماية الديمقراطية. وقد برر العسكر في الانقلابات العسكرية الثلاثة الاخيرة سواء في موريتانيا أو غينيا بيساو أو مدغشقر، خروجهم من ثكناتهم العسكرية وتنفيذ الإنقلاب بحرصهم علي حماية الأمن والاستقرار وصيانة الديمقراطية وضمان نزاهة الحكم وشفافيته.

الدول الإفريقية إلى القيام بتلك التحولات الديمقراطية خصوصا وأنها اشترطت على تلك الدول لضمان استمرار مساعداتها وقروضها أن تلتزم بالديمقراطية [1] لم تستوعب وتصحح أخطاء الأنظمة السابقة أين واصلت عملية الإقصاء السياسي والتهميش العرقي لعدد كبير من القبائل وتسييس بعضها تحت مظلة الانتماءات الحزبية ، كما لم تستوعب هاته الأنظمة مفهوم الإصلاح السياسي والديمقراطي الذي يعتبر ذلك الكل الشامل والمرتبط السياسي والاقتصادي والاجتماعي والتنموي التي تحتاج لرؤى وتفسيرات ونظريات و أدوات قادرة بالنظر إلى مجالاته المتنوعة ومستوياته المتعددة كالحريات وحقوق الإنسان والمساواة واقتصاد السوق والمجتمع المدني وحرية الصحافة ودولة القانون وحرية الصحافة والمؤسسات الحكومية العادلة واستقلال القضاء والشفافية والنزاهة وتداول السلطة والمشاركة السياسية وإلغاء التمييز الإثني والعرقي وإلغاء قانون الطوارئ والمحاكم

العسكرية والاستثنائية وتفعيل دور وظيفة الدولة والدستور والمؤسسات الدستورية كالبرلمان وتكريس المواطنة وعلاقة الدولة الإيجابية بالمجتمع والقبيلة من خلال الأخذ بمبدأ المساواة بين الجنس ودور المرأة والأقليات وهيكلة الاقتصاد الفعلي والإدارة المحلية الفاعلة.

وتبقى حقيقة الإصلاح وضرورته، شروطه، أدواته ووسائله مسائل شائكة ومعقدة لاتصالها بتقاطعات ومصالح ومطالب الداخل والخارج وببساطة يمكن رصد إشكاليات السياسية التي تعيق الأداء الديمقراطي في الساحل الإفريقي:

ـــ التخلف الاجتماعي وهيمنة ثقافة القبيلة والعشائرية

ـــ تأثر الممارسة السياسية بنموذج الديمقراطية الغربية

ـــ افتقار السياسة في المنطقة وخصوصياتها الاجتماعية إلى تجارب و رؤى ذاتية. حيث أدى ارتباط المنطقة بتبعية سياسية واقتصادية للغرب عبر سياسته وشركاته وقروضه وهباته ، هذا أدى ارتباط أي إصلاح سياسي مرتبط بالخارج أو ما يسمى بالمشروطية السياسية والاقتصادية للغرب المتمثلة في الديمقراطية داخل الحزب ،سلطة ومعارضة ، تحرير التجارة ،التنمية الرأسمالية أي تبني المشاريع الداخلية كشرط لتلقي المساعدات من الحكومات والمؤسسات المالية الغربية .

[1] صبحي قنصوه ، **التحولات الديمقراطيةفي أفريقيا : الأسباب، الأبعاد ، إحتمالات المستقبل** ، الموسوعة الأفريقية، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الأفريقية مايو 1997 ، ص 115.

لقد برهنت المشروطية السياسية على تبعية اقتصادية وسياسية لأنها هدفت إلى فرض نمط غربي للتنمية[1]، ومع بداية التسعينات بدأت الدول المانحة الأوروبية والأمريكية والمؤسسات المالية والنقدية ممارسة ضغوط سياسية واقتصادية على النيجر ،مالي وتشاد من أجل إقامة نموذج الديمقراطية الغربية .

ويحتدم الصراع الدولي حول موارد القارة الإفريقية خاصة دول الساحل والصحراء الكبرى أو الشريط الساحلي من موريتانيا إلى السودان وما تحركه من مصالح اقتصادية وسياسية وهذا خاصة بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة أعقب المزيد من التهميش بالرغم من التحولات السياسية والاقتصادية وما أفرزه من نمط يحافظ على تراث الحكم الفردي والشمولي وإن كان يسمح لبعض الملامح الغربية[2] .

فوفقا لتقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول أسباب النزاعات والصراعات الأهلية في إفريقيا فإن14 دولة من إجمالي 53 دولة إفريقية عانت من نزاعات مسلحة عام 1996، حيث نجد من دول الساحل النيجر ، السودان و التشاد من بين الدول المصنفة، فعلى صعيد النتائج ساهمت الحروب الأهلية والصراعات المسلحة على السلطة والنفوذ في إفريقيا مما أنتج مفهومين أكثر تداولا فالمفهوم الأول يعبر عن **الفشل الدولاتي** المنتج للعنف السياسي الذي يعني اللجوء للقوة والعنف والتدمير ضد الأفراد لإحداث تغيير في السياسة أو نظام الحكم أو في أشخاصه على حسب تعريف " **تيد هندريش**" حيث كلما زاد الضعف الوظيفي لدول المنطقة في الوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها باختلاف تشكيلاتهم وتحقيق العدالة الاجتماعية كلما زادت درجة الفشل الدولاتي.

أما المفهوم الثاني هو "**العنف السياسي** "كما أشار إليه المفكر "**جون جاك روش**" الذي يراه بأنه راجع لتهميش الشعوب خارجيا بقوى العولمة وداخليا بأجهزة حكوماتها[3] .

أما فيما يخص مقترب الدولة الفاشلة « **Failed States** » على حسب تعريف جاك غولدستن يربطه بمتغير الصراعات الداخلية كما هو حاصل في المنطقة ويربطه أيضا بدور الحكومة المركزية في الأداء الديمقراطي.

---

[1] راوية توفيق ،**القوى الكبرى والمشروطية السياسية** ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات الإفريقية،2006،ص51.

[2] حمدي عبد الرحمن،**إفريقيا وتحديات عصر العولمة** ، أي مستقبل؟القاهرة : مكتبة مدبولي ، العدد 1 ،ص 29.

[3] Jean Jacque Roche, **Quelle politique de securite' pour l'apres guerre froide realise de :securite'a l'aude du 20 siecle**, désponible sur site web :
http://www.danduranduqan .ca/downald./pdf/etude/roche/politique_de_securité

أما "**هولستي**" يرى بأن الدولة الفاشلة هي الدولة التي تعاني من ضعف للأداء الديمقراطي على مستوى السلطة ،ونقص مؤسساتي كبير في تلبية حاجيات السكان وعدم القدرة على تحقيق الاندماج الوطني مما يدفع هاته الدولة إلى فرض نفسها باستخدام القهر والعنف اللامشروع كما أن هناك مظاهر أساسية حالات الفشل الدولاتي :

- حروب ثورية ضد الأنظمة .
- الحروب الإثنية والصراعات الطائفية والدينية والعرقية .
- تغييرات مضادة في النظام السياسي كالانقلاب العسكري .
- ضعف النظام السياسي في تحقيق مطالب المجتمع .
- المستويات المنخفضة لنوعية الحياة والعيش تحت سقف 1 دولار في اليوم .
- فقدان السيطرة الكاملة على الإقليم .
- عدم القدرة على التفاعل الإيجابي مع المجموعات الإثنية والدينية .

المطلب الثاني:التوزيع الإثني في الساحل الإفريقي

تعتبر القارة الإفريقية من أكثر القارات تواجد للإثنيات و العرقيات التي أصبحت هذه الأخيرة ترتبط بشكل كبير بالحروب الأهلية والعنف و الإبادات الجماعية ،وغدت مصدرا لتهديد أمن القارة إلا أنه يشهد اليوم في منطقة الساحل الإفريقي بالخصوص هذا العامل توسع نطاقه نتيجة لعوامل تاريخية كالإستعمار ودوره في تشتيت القبائل على أكثر من دولة [1]، إضافة إلى بث ثقافة العداء والكره من خلال محاباة قبيلة على حساب أخرى هذا ما خلق نوعا من الحساسيات والنعرات الإثنية بين القبائل في الدولة الواحدة،فمسألة الهوية والأقليات الإثنية والدينية تشكل خطرا داهما على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي ودول شمال إفريقيا.

[1]Frances Stewart , Horizontal Inequalities and conflict : An Introudiction and some hypothese , Part one :concept and issue (ethenic violence as a proprtion of a major political violence :1946-2004) , calcualted from marshall,2006 , p12.

فهناك من الملاحظين من يرون بأن هناك أقليات إثنية قائمة على الدين ،اللغة ،الثقافة والهوية وهناك من يربط الإثنية بالعرق ، فهناك عرق أسود إفريقي وعرق زنجي و عرق أبيض في المنطقة .

فالنزاعات والصراعات العرقية في المنطقة كانت قائمة على العوامل البنيوية conflict causes structural conditionوهي العوامل المرتبطة بظروف وبيئة المجموعات مثل نسبة النمو السكاني وقلة الموارد الاقتصادية ، الفقر ،العنف البنيوي structural violence والحاجة والتهميش الثقافي والسياسي والديني كانت أبرز العوامل المرضية لنشوء النزاعات بين الجماعات الإثنية ، إضافة إلى العامل التاريخي و الحضاري كما أكده المفكر" **أرنولد توينبي**" "arnold tyenebe" فالتعددية الإثنية تلعب دورا كبيرا في الاستقرار السياسي والأمني فكلما كان هناك تجانس وتبادل الأدوار بين الحكومات والأنظمة و احترام الخصوصيات كلما إرتفع مستوى الأمن في المنطقة خاصة لما نعلم أن البناءات القبلية في المنطقة تتميز بالتعقيد والتشابك [1]، ومن هذا المنطلق سنحاول إبراز أهم الإثنيات الموجودة في المنطقة من خلال دول المنطقة :

ففي مالي يعيش أكثر من ثلاث أرباع السكان في المناطق الريفية وبجنوب البلاد على الخصوص ،والربع المتبقي يقطن في المدن ، فيبلغ عدد سكان مالي من العرب حوالي 300000نسمة في الخط الحدودي الشمالي مع الجزائر وموريتانيا إضافة إلى القبائل التارقية التي تنتشر في أكثر من دولة .

وبالتالي ما يميز مجتمعات الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فقبائل **البامبارا** موجودة في مالي، بوركينافاسو، النيجر، موريتانيا، السنيغال،أما فيما يخص قبائل الفولاني موجودة في مالي والنيجر وبوركينافاسو وتشاد النيجر السنيغال ونيجيريا وغينيا بيساو ،وهذا ما يضعف التجانس والتناسق الاجتماعي نتيجة لهذا التعدد الإثني.

أما الجنس الأبيض فيشكل فيه نسب ضئيلة في مالي ،تشاد ، موريتانيا و شمال النيجر وهم العرب المسلمين إضافة إلى قبائل الطوارق.

ففي دراسة أجراها الباحث **مهدي تاج** « Mahdi taje » في مقال نشره تحت عنوان الأمن والاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، صنف البعد العرقي إلى اللون والعرق الأسود الإفريقي

[1]محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الاولى،2002، ص10.

والعرق واللون الأبيض العربي المسلم كقبائل الطوارق ،المور وقبيلة التوبو ذات اللون الأبيض السلالي أو مايسميها الباحث القبائل البيضاء[1].

وكمسحة عامة لأهم الإثنيات الموجودة في شريط الساحل نجد أكبر الإثنيات المتمركزة في دول المنطقة كقبائل "**الفولاني** "و "**الهوسا**" "**الطوارق**" و"**التوبو**" و"**المادينجو**" و "**الكانوري**" الأكثر انتشارا على خط الساحل الإفريقي ، وسكان العرب في بعض الأجزاء من المنطقة ، حيث تتميز هده المجتمعات بالتعدد العرقي في أكثر من دولة مما ساهم في زعزعة الإستقرار الاجتماعي وإيجاد المشاكل والعوائق التي وظفها المستعمر جيدا لإحكام سيطرته على المنطقة .

فإضافة لهذه القبائل نجد في مالي قبائل **البامبارا**و**السونغاي** و**البولس**و**الكانوري**و**التوارق** و**العرب**

ومجموعة **المادينجو** كالبالينكيون السونكي أما قبائل **البامبارا** فهي المجموعة الإثنية الأكثر وجودا في مالي إضافة إلى قبائل الفولاني فهاتين الأخيرتين هم القبائل الأكثر انتشارا والأكثر تقاربا وتجانسا في كل مجالات الحياة حيث تعيش هاتين القبيلتين في نقاط مختلفة في المناطق الريفية .

أما في النيجر نجد قبيلة **الهوسا** ذات الأغلبية الإثنية إضافة إلى قبائل الدجيرما والسونغاي والفولاني وقبائل الطوارق والكانوري والتوبو إضافة إلى العرب المسلمين الذين يمثلون نسبة 20 % مجتمعين كلهم .

أما فيما يخص قبيلة الهوسا الذي يتكون هذا الاسم من جزئين "الهو" معناه الراكب و"سا" معناه الثور ويكون المعنى راكب الثور حيث تقول الروايات التاريخية بأن الهوسا كقبيلة يستعملون الثور كوسيلة للنقل والترحال وتستقر هذه القبائل في شمال نيجيريا وجنوب النيجر وتشاد و بعض أجزاء من جنوب مالي ، ويتكلمون بلغة الهوسا التي تنتشر بشكل واسع في تشاد والنيجر فمعروف عن قبيلة الهوسا أنها تدين بالإسلام خاصة في تشاد والسودان وانتشرت هذه القبائل في السودان عبر رحلات الحج وكانو قبائل الهوسا لاتؤمن كذلك بالحدود السياسية ، فكان انتشار ونشاط قبائل الهوسا من السنيغال إلى السودان وتعرف عندهم هاته المنطقة ببلاد السودان[2] .

[1]Mahdi Taje, **Securite et Stabilite dans le Sahel Africaine**, college de defence de **l' OTAN** research branche de rome Italie, 2006, p ,2.
[2]Mahdi Taje**, op cit,** p 22.

وفي تشاد التي تعتبر دولة محورية في الساحل الإفريقي ، إلا أنه يتألف في هذا البلد أكبر عدد من الإثنيات مقارنة بدول الجوار الذي يظم حوالي 200إثنية وأبرز هاته القبائل في تشاد نجد قبيلة **الباجيرمي** و**الغولا** و **الكوري** و **التوبو** و**الهوسا** و**الكانوري** و**العرب** وقبائل الفولاني في أقصى غرب تشاد إلا أن العرب السودانيون الأكثر انتشارا بحوالي 30,3%[1] .

وفي موريتانيا فهم ينقسمون مابين **العرب**و**التوارق** ذات الجنس الأبيض والأسمر التي تعتبر كأغلبية عرقية في موريتانيا بحوالي 80% ونجد قبائل البامبارا و زنوج إفريقيا التي تضم المجموعات العرقية كالولوف ، السنكي والبولار وزنوج إفريقيا التي تجتمع كلها بنسبة 20% ، فالناظر والملاحظ لتاريخ موريتانيا يجد أن البعد الجغرافي ساهم كمحدد كبير في خلق مزيجبين العرب البيض كالطوارق، وبين الأفارقة السود في الجنوب إلا أنه بالرغم من التناقض العرقي نشأ تجانس وتناسق اجتماعي جمعهما دين الإسلام كمكون أساسي للشعب الموريتاني إضافة إلى انتشار بعض الجماعات العرقية في الجنوب أبرزها قبائل الدينكا التي ترجع أصولها من جنوب السودان[2].

إن التخلف الكبير الذي تعيشه دول المنطقة بشقيه الاقتصادي والسياسي جعل هاته الدول مصدرا للتهديد الإقليمي من خلال النزاعات الداخلية التي تتسبب فيه بعض الإثنيات التي تحس بأنها محرومة من أبسط أساسيات الحياة ،هذه الصراعات الإثنية التي قد تأخذ منحنى خطيرا إذا اتبعت مبدأ الانتشار نحو تطوير النزاع إلى نزاع إقليمي ودولي .

المطلب الثالث:الهشاشة الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي.

فعلى الصعيد الاقتصادي تعاني دول الساحل من مشاكل اقتصادية متعددة منها ضعف الناتج المحلي الإجمالي للدول، فعلى سبيل المثال وحسب تقديرات وإحصائيات ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية سنة 2009 فإن الناتج المحلي الإجمالي لدولة التشاد قدر ب 8,914 مليون دولار ، السودان قبل الانفصال في نفس السنة ب 68,530مليون دولار ، والسنيغال باعتبارها دولة تماس ولها الإنتماء للصحراء الكبرى للساحل 13,333مليون دولار ونيجيريا ولأنها أول دولة منتجة للنفط في إفريقيا يقدر

[1] أسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة ، 2011،ص80,

[2] أمين أحمد زين العابدين ، **مشكلة أبيي، مبد أقدسية الحدود الموروثة من الإستعمار والطريق إلى الحل** ، الجمعية السودانية للدراسات والبحوث في الأداب والفنون والعلوم الإنسانية ،ع 8،ص22.

222,867مليون دولار ، ويعد ضعف الأداء الديمقراطي والفساد المنتشر في الأجهزة السياسية والاقتصادية في الساحل الإفريقي ،بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة التي تعاني منها دول المنطقة خاصة الجفاف من العوامل التي أدت إلى انتشار الفقر في دول الساحل الإفريقي وجعل دول الأقل نموا في العالم ،بل إن دولة كالنيجر تعتبر من الدول التي يعيش أغلبية مواطنيها تحت خط الفقر [1]، غير أن اكتشاف النفط وبعض المعادن الثمينة كاليورانيوم في الساحل الإفريقي أثرت سلبا على تفعيل عجلة التنمية لدول المنطقة إضافة إلى الفساد السياسي والاقتصادي حال دون تحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل ، كما أصبحت هذه الثروات هدفا لأطماع دول كبرى مثل الصين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية .

ففي القطاع الزراعي ونظرا للطبيعة الجغرافية القاسية الصحراوية تواجه دول المنطقة مشاكل اقتصادية فمالي تعتمد على هذا القطاع بشكل كبير إلا أنه 20 بالمائة من أراضي مالي صالحة للزراعة فقط كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر التصحر كقلة الأمطار التي تصل إلى دون المتوسط ، إضافة إلى مشكلة الجفاف التي أرقت هذال القطاع ففي النيجر واجه قرابة 2,5مليون شخص مجاعة قاسية نتيجة الجفاف وهجوم الجراد على المحاصيل الزراعية سنة2005.

إن ضعف التنمية مع تفشي الفقر في المنطقة أثر بشكل كبير على الاقتصاد في الساحل ومع ارتفاع نسبة الفقر زاد التأثير أكثر[2]، فاستنادا للمؤتمر العالمي للمياه فإن حوالي 75 بالمائة من هذه المدن في العالم الثالث تستطيع الحصول على إمدادات كافية من المياه ولكن هذه النسبة لا تتجاوز 20 بالمائة فيما يتعلق سكان الريف وهو ما حاصل بالإسقاط على دول الساحل الإفريقي.

[1]ففي هذا السياق يشير الباحث إلى أنه في سنة2006كانت النيجر أقل الدول نموا من حيث الدخل الفردي المقدر ب: أقل من دولار في اليوم الواحد,وبمعدل 136دولار في السنة. ونجد أن 80% من سكان التشاد يعيشون تحت مستوى دولار واحد في اليوم, وفي مالي 60%, وفي موريطانيا32% للمزيد من التعمق أنظر إلى المرجع التالي: أمحند برقوق ، **المعضلات الأمنية في الساحل الإفريقي وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري**، مجلة الجيش، العدد534، جانفي 2008، ص5

[2]جاك لوب ، **العالم الثالث وتحديات البقاء** ،تر:أحمد فؤاد بلبع ، الكويت :عالم المعرفة ،1986،ص185.

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.

إن ظاهرة العنف و اللاإستقرار القائمين في منطقة الساحل الإفريقي لا يرتبطا بعوامل داخلية فحسب، بل تمتد للعديد من الفواعل و المؤشرات البنيوية التي تهدد الأمن في المنطقة ، فهذه الفواعل ترتبط بالبيئة و الجو العام المساعدة على انتشار ونمو هذه الفواعل التي تعتبر مهددات كبرى للأمن في منطقة الساحل الإفريقي وهذا يعطي تقييماً أولياً عن الأهمية الجغرافية لهذه المنطقة من حيث اعتبارها جسر للهوة بين ثلاث قارات كبرى في العالم هي إفريقيا كنقطة مركز وأسيا من الشرق وأمريكا اللاتينية من الغرب ، وتشير تقديرات ودراسات أخرى إلى أربع قارات إذا أضفنا القارة الأوروبية، هذا التوصيف الجيوبوليتكي قائم من خلال التشخيص للأزمات المرتبطة ببعضها البعض جغرافيا.

وبناءا على هذا التوصيف نلمسه في الحالة التي تشهدها كل من السودان في إقليم دارفور الممتدة لشرق تشاد ومن جنوب السودان الممتد لمنطقة القرن الإفريقي خاصة في ما تشهده الصومال من اضطرابات مستمرة منذ نحو عقدين من الزمن، وبالتالي فإن صلات الوصل يمكن أن تمتد إلى أفغانستان في آسيا عبر اليمن ومنها إلى الصومال، لتكتمل سلسلة الاتصال بالساحل الإفريقي وهو ما يعني أن بيئة تعاضم هذه الفواعل ملائمة من الناحية العملياتية من خلال انتشار الواسع والمنظم للجماعات الإرهابية و للجماعات المتطرفة وعصابات الجريمة المنظمة من التحرك بحرية في منطقة الساحل الإفريقي، وهذا ما يقدم دليلا على ضعف الحكومات المركزية وانشغالها بمشكلاتها الداخلية كما أشرنا إليه في المبحث السابق فالأسباب البنيوية التي تحدد لنا التوصيف العام للبيئة الأمنية في الساحل الإفريقي ترتبط إرتباطا وثيقا بهذه الفواعل التي سنحاول دراستها في ما يلي

المطلب الأول: الإرهاب

مما لا شك فيه أن منطقة الساحل الإفريقي هي منطقة أزمات لما تعرفه هذه المنطقة من تدهور أمني واسع النطاق أثر بشكل كبير على دول المنطقة ومجتمعاتها البدوية والبسيطة التي لا تتمتع بنظام الحماية في هذه المنطقة الواسعة،إضافة إلى هذا تعتبر دول الساحل من بين أفقر دول العالم رغم ماتتوفرعليه من موارد طبيعية تشمل النفط،الذهب ، الحديد، ومادة اليورانيوم وموارد طبيعية أخرى.

حيث تشهد منطقة الساحل الإفريقي في الأونة الأخيرة مخاطر أمنية متنامية بسبب إتساع مجال أنشطة الجماعات الإرهابية في أعماق الصحراء الكبرىوتحديدا في المناطق الحدودية بين الجزائر وموريتانيا

ومالي والنيجر حيث تنعدم أنماط الحياة المألوفة في المناطق المؤهلة للسكن ، وما يلفت نظر المتتبعين للشؤون الأمنية في تلك المناطق هو الانتشار الواسع لكافة الأنشطة الموازية للأعمال الإرهابية كتجارة الأسلحة والمخدرات والهجرة الغير الشرعية مما يجعلها شبكات متداخلة في تشكيلها بين توجهات أصولية متشددة وخلفيات ومصالح اقتصادية محلية لها إمتدادات إقليمية.

و يعود نشأة الإرهاب في المنطقة عموما إلى الحركات الجهادية الإسلامية المتطرفة التي أسست بما يعرف الخلايا الجهادية الوطنية حسب تعبيرهم من خلال إقامة الدولة الإسلامية ومحاربة كل مظاهر التطرف السياسي بعدم تطبيق الشريعة الإسلامية،فبعد انتهاء بعد انتهاء الحرب الأفغانية السوفياتية وعودة بما يعرف الأفغان العرب إلى أوطانهم كانت البذرة التي أسست الحركات الجهادية الإسلامية المسلحة ، حيث طالب الخميني مند توليه السلطة في إيران بتكرار ثورة إيران في البلدان الإإسلامية الأخرى كخطوة أولى نحو التوحيد مع إيران في دولة واحدة يكون مركزها إيران في مواجهة الأنظمة العلمانية وأعداء الإسلام [1] ، حيث اتهمت أطراف غربية وإسرائيلية بأنها وراء تنظيمات الجهاد الإسلامي والعدالة الثورية.

حيث إنفتح الصراع الشامل من مالي موريتانيا وقبله في الجزائر سنة 1989، حيث أصبحت التنظيمات الإرهابية والمنظمات الإجرامية مرتبطة به تحمل طبيعة الصراع العنيف وصولا إلى دولة الصومال والقرن الإفريقي .

فبعد أن نخر الإرهاب جسد الجزائر بما يسمى الجماعة السلفية للدعوة والقتال إضافة إلى شرارة البداية للأعمال الإرهابية على نطاق واسع خاصة بعد ضرب وتفجير السفارتين الأمريكيتين في كل من كينيا وتنزانيا 1998 ، ثم جاءت لاحقا هجمات 11سبتمبر 2001 التي استهدفت مركز التجارة العالمية ، من هنا ظهر مفهوم يشمل الإرهابيين بما يسمى تنظيم القاعدة ، حيث نجد أن أفكار هذا التنظيم انتشرت في صفوف التيارات السلفية الجهادية وظهرت العشرات الجماعات المسلحة في شمال إفريقيا وبلدان جنوب الصحراء كالجزائر والصومال ،اليمن ،التي تنسب نفسها إلى هذا التنظيم العالمي الإرهابي ، ثم توسع نشاطه ليشتمل مناطق ممتدة من جنوب موريتانيا إلى السودان مرورا بالبلدان الواقعة في جنوب الصحراء الكبرى مثل مالي ،النجر، التشاد.

[1] د أحمد يوسف التل، **الإرهاب في العالمين العربي و الغربي** ، عمان 1998، ط1،ص 255.

فتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي تشكل في نوفمبر 2006من خلال انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية ومجموعات إسلامية متشددة مغاربية للقاعدة الأم وأعلنوا مبايعتهم لزعميهم أسامة بن لادن في 24جانفي 2007.[1]

ولما كان تدويل العنف هدفا مركزيا لأسباب متعددة فقد استفاد التنظيم الإرهابي من عوامل جيوبوليتيكية ولوجيستية لكي يركز نشاطه العسكري في بلدان الساحل الإفريقي مستغلة حالة التراخي الأمني الموجودة في المناطق الصحراوية الممتدة من المثلث الحدودي الجزائر ،موريتانيا وخط مالي ، النيجر والتشاد فكانت من أبرز الخطوط والأهداف الإستراتيجية لتنظيم القاعدة الموالي لبن لادن في المنطقة الصحراوية والساحل الإفريقي هو إقامة مراكز تدريبية للجماعات الإرهابية وتجميعها في الصحراء و إقامة إمارة تابعة للمركز واستقطاب وتعبئة وتجنيد الشباب الناقم عن السياسات الحكومية التابعة للغرب خاصة الجزائر ،موريتانيا، مالي حسبهم والسعي لتوسيع ميدان المواجهة وربطها بتنظيمات الموجودة في شمال إفريقيا والقرن الإفريقي وتوحيد الجهود لتقوية التنظيمات الإرهابية المتركزة على الحدود الجزائرية الليبية والحدود الصحراوية المالية الجزائرية الموريتانية[2]فالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية المستحدثة عن التسمية الأولى عن التسمية السابقة بالجماعة السلفية للدعوة والقتال « GSPC » الفصيل المنشق عن الجماعات الإسلامية المسلحة GIA.

فتطور التهديد الإرهابي في المنطقة تطورت حسب تطور حركة التفاعلات السياسية والاقتصادية كما ترتبط بالأساس بالحروب الأهلية والصراعات الداخلية فتطور الإرهاب في الجزائر جاء نتيجة للتطورات الحاصلة في العملية السياسية (1990-1999)، إضافة إلى الأزمة التارقية في شمال مالي والإسلاميين المتصلين بالقاعدة ويتغلغل في القارة السمراء ثلاث مجموعات إرهابية مسلحة على صلة بتنظيم القاعدة هي بوكوحرام النيجيرية والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في شمال إفريقيا

---

[1] توفيق المديني ، **هل تحولت إفريقيا إلى ميدان جديد لنشاط القاعدة** ، جريدة الجزيرة السعودية ،منشور في الأربعاء4 أوت 2010، مقال منقول عن الموقع الإليكتروني ، بتاريخ 3فيفري2013 الساعة 22:29

http://www.65.17227/newspapers/2010/5885433 .html

[2] عمار جفال ، **القاعدة من شعار الجهاد إلى نشر الإرهاب في العالم الإسلامي** ، مداخلة منشورة في المؤتمر الدولي حول تنظيم القاعدة ، التوجهات الحالية والمخاطر المستقبلية ، المركز الدولي للدراسات المستقبلية و الإستراتيجية ، القاهرة ، يوم 21 أكتوبر2008، ص 32.

والصحراء الكبرى وحركة الشباب المجاهدين الصومالية ، بعدها برزت كل من حركة أنصار الدين السلفية الجهادية في مالي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي يقودها منشقين عن تنظيم القاعدة[1].

ويرصد الخبراء أن عملية الاختطافات المتنوعة والعديدة التي نفدها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي خلال السنوات الأخيرة كان معظم ضحاياها رعايا أوروبيون منهم السياح ومنهم عمال الإغاثة الذين إختطفو في نهاية 2012،ويقول الخبير الفرنسي المختص في شؤون الإرهاب "ماثيوغيدار"**M. Guider**" في مقابلة مع "**ألكسندر قوبل**" مراسل دونتشيه فيله في شمال وغرب إفريقيا أن الرهائن في نظر هذه الجماعة هم أسرى حرب تستخدمهم كورقة تفاوض مع الحكومات الغربية سواءا من أجل الحصول على فدية مالية أو من أجل تحرير سجناء تابعين للتنظيم في إحدى دول منطقة الساحل مشيرا إلى أن قتل الرهينة هو السيناريو الذي يلجأ إليه تنظيم القاعدة في حالة عدم استجابة سلطات الدولة التي ينتمي إليها الرهينة[2] .

حيث تؤكد دراسات خاصة أمريكية بأن منطقة الساحل الإفريقي سوف تصبح المجال الخصب لنمو وتطور الإرهاب خاصة مع بروز مجموعة من المؤشرات الداعية لتنامي التطرف الديني من خلال وجود الحركات السلفية المتعصبة[3] كما تواجه المنطقة تحديات كبيرة بغض النظر عن التهديد الإرهابي وبعد إحصاء تقريبي للأفراد في المنطقة بأن تعداد المجموعات الإرهابية بالتقريب فيمايلي [4]:

- ✓ 700 فرد تقريبا من أنصار الدين.
- ✓ أكثر من 600 فرد تابعين لتنظيم القاعدة .

---

[1] مريم محمود،**الإرهاب في إفريقيامستقبل الجيل الثالث**،جريدة المصري اليوم، منقول عن الموقع الاليكتروني بتاريخ12.02.2013

,http://www.almasryalyoum.com/mode/1344881//stach.8ambdyhom.PDF

[2] ماثيو غيدار،**القاعدة في سبيل غزو المغرب العربي ،الإرهاب على أبواب أوروبا** ، باريس : دار روتشار 2007،ص 277.

[3] أ.د امحند برقوق،**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية** ، مجلة العالم الإستراتيجي،العدد،7، نوفمبر2008،ص،3.

[4] د أحمد عظيمي ،أرقام منشورة في مقال حول موضوع **المشهد العسكري في شمال مالي وتأثيراته على دول الجوار** ، مداخلة في الملتقى الدولي للتحديات الأمنية للدول المغاربية (الرهانات–التحيات)، ورقلة ، جامعة قاصدي مرباح ، يومي 27 و28 فيفري 2013.

- ✓ أكثر من 300 فرد ينتمون لحركة التوحيد والجهاد .
- ✓ حوالي 400 فرد جاؤو من أفغانستان وبعض الدول العربية .

إلا أنه الخطر لا يكمن في العناصر وتعداد الأفراد بقدر مايكمن في تمويل هذه العناصر لأن التمويل يعتبر بمثابة السند المادي والمعنوي والمحفز الأساسي للعمليات الإرهابية ، كون المال يأتي في مقدمة حاجيات هاته التنظيمات من أجل الإعداد والتدريب وتنفيد العمليات إضافة للملبس والإقامة والاتصال ، ونظرا لخطر التمويل فقد أولت الدول اهتماما بظاهرة تمويل الإرهاب وقامت أغلب الدول بتجريم التمويل وجاءت في مقدمة هاته الدول الجزائر التي عانت من ويلات التهديد الإرهابي[1] ،إلاأن الظاهرة الإرهابية استفحلت بشكل كبير خاصة مع زيادة وتعدد التنظيمات والتيارات الإرهابية ونجد من أهم هذه التيارات:

- **تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:**

لم ينشأ هذا التنظيم كبيرا مرة واحدة بل تدرج لمراحل تاريخية وصولا لتنظيم القاعدة الذي يحمل بعدا إقليميا تابعا لتنظيم القاعدة العالمي ، فالنواة الأولى للتنظيم هو الجماعة السلفية للدعوة والقتال التي انضمت في أواخر سنة 2006 إلى تنظيم القاعدة المركزي الذي كان يقوده أوسامة بن لادن ،وفي 24 جانفي 2007 أعلن رسميا باسم تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي الذي كان هدفه الأساسي [2]:

-تحرير المنطقة من الوجود الأجنبي الصليبي حسبهم خاصة الفرنسي والامريكي والموالين له من أنظمة .

- إقامة دولة كبرى تحكم بالشريعة الإسلامية .

وكان مستقر هذا التنظيم بمنطقة الصحراء الكبرى حيث كونواكيانا بإسم "إمارة الصحراء"وأول نواة عسكرية سميت "بكتيبة الملثمين" بقيادة بلعور كناية بالتسمية التاريخية للمنطقة بإسم "بلاد الملثمين" حيث قامت هذه الكتيبة بإختطاف مبعوث الأمم المتحدة في النيجر "روبرت فولر" في ديسمبر 2008،وقام بأول هجوم في الأراضي الموريتانية في جوان 2007 بقتل حوالي 17 عسكري موريتاني

[1] محمد كمال رزاق بارة ،**دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب** ،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ،جريدة الشعب ، الثلاثاء29 فيفري 2013، العدد 15072، ص05.

[2] محمد محمود أبو المعالي ، **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء** ، مركز الجزيرة للدراسات ، مقال منشور على الموقع الإليكتروني التالي بتاريخ22 جانفي2013.
http://www.studies.aljazeera.net/report/2010/04/2024/17123463617.html

أين أسس بعدها نواة تابعة للقاعدة في موريتانيا تحت إسم أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط التي هاجمت السفارة الإسرائيلية بنواكشط فيفري 2008.

ومن أبرز أعظائها نجد مبارك يزيد عبد الحميد أبوزيد ،عبد المالك درودكال ،يحي جوادي المكنى بأبوعمار أمير إمارة الصحراء .

وتنطلق العقيدة الجهادية لهذا التنظيم من الأياتين الكريمتين :

قال الله تعالى:(**.....وقاتلوهم حتى لاتكون فتنة ويكون الدين كله لله فإن انتهوا فإن الله بما يعملون بصير**) [1]. صدق الله العظيم

قال الله تعالى :(**.....ماتعبدون من دونه، إلا أسماء سميتموها أنتم و أباؤكم ما أنزل الله بها من سلطانإن الحكم إلا لله أمر ألا تعبدو إلا إياه**)[2]. صدق الله العظيم

إضافة إلى ذلك،فلو نقوم بقراءة بيانات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تنشط في محور منطقة الساحل الإفريقي في منطقة شمال مالي وغرب موريتانيا وجنوب النيجر والجزائر كما توضحه الخريطة التالية[3].

[1] القرأن الكريم ،سورة الأنفال ، الأية39.

[2] القرأن الكريم، سورة يوسف الأية 40.

[3] خريطة متحصل عليها من الموقع الإليكتروني التالي:

http://www.avomm.com/La-mefiance-reciproque-entre-pays-du-Sahel-freine-la-lutte-contre-Aqmi_a12074.html

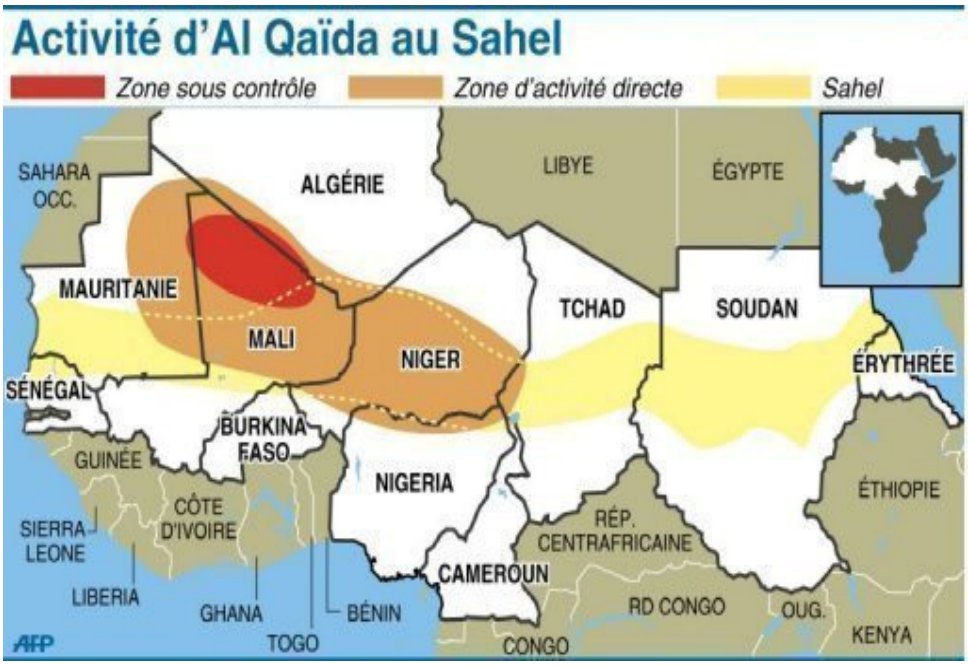

خريطة توضح نشاطات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على مستوى منطقة الساحل الإفريقي.

وهذه الخريطة كفيلة بتبرير حجم المخاوف التي باتت عليها أجهزة الاستخبارات المحلية أي دول الميدان والغربية كذلك التي باتت متأكدة وفق ما تعلنه في بعض التصريحات بأن القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يرتبط بصلات واسعة مع العديد من المنظمات الإرهابية والإجرامية في أوروبا وأميركا اللاتينية،وهي شبكة معقدة تؤكد وجود صلات وثيقة بين المهربين وإمكانية عبور أشكال مختلفة من الجريمة المنظمة من دول الساحل الإفريقي إلى أوروبا .

فبعد هجمات 11 سبتمبر2001، ارتبطت التنظيمات الإرهابية أو ذات التوجه الأصولي أو تلك المرتبطة مباشرة بـــ« تنظيم القاعدة المركز» أو بالمتحالفة معه أكثر من 1200 عملية إرهابية متنوعة اشتملت على قتل واغتيال وتفجير وخطف لأجانب في كل من الجزائر وليبيا وتونس وليبيا وموريتانيا والنيجر ومالي وتشاد إضافة إلى الأضرار الجسيمة التي ألحقتها بالمؤسسات الحكومية والبني التحتية،خاصة في ظل فشل الدولة المركزية منذ الاستقلال عام 1960 في بسط سيطرتها على المساحات الشاسعة التي تتجاوز 1.241 مليون كلم مربع في منطقة الصحراء الكبرى فقط علما أن منطقة الساحل الإفريقي يتوزع سكانها على عرقيات متعددة من زنوج وعرب وبربر وهو ما يجعل من الصعوبة بمكان السيطرة على تحركات الجماعات الإرهابية المسلحة التي تعتمد أدلاء من أبناء

الصحراء يجيدون اقتفاء الأثر والتحرك طولاً وعرضاً بسهولة لا يقدر عليها غيرهم[1] كما يقترب شمال المالي من سلسلة جبال تمنراست الجزائرية الجرداء، بما يجعل تحرك الجماعات المسلحة بين البلدين أمراً يسيراً هذا كأبرز مثال عن فشل الحكومات المركزية في المراقبة الحدودية كما يسميه الباحثين في الدراسات الأمنية بمفهوم "**الانكشاف الأمني**"

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة .

تشهد منطقة الساحل الإفريقي تنامي واسع للجريمة المنظمة في ظللشساعة المساحة الجغرافية وتردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لدول المنطقة من فقر وضعف النمو الإقتصادي والخدمات الصحية والتعليمية ومقترب الدولة الفاشلة [2]،حيث تشهد المنطقة صراعات ونزاعات عنيفة ذات بعد إثني هذا كله أدى لتنامي ظواهر مرضية بكل أشكالها الإجرامية كغسيل الأموال وتهريب الأسلحة الخفيفة والثقيلة والمتطورة وتهريب السجائر والإتجار بالمخدرات التي تعرف نموا سريعا ،خاصة بعد تحول هذه المنطقة لجسر عبور المخدرات كالكوكايين والكراك والهيروين من أمريكا اللاتينية عبر إفريقيا وصولا بالمحيط الهندي عبرالصومال وشمالا وصولا إلى أوروبا عبر منطقة المغرب العربي ،هذا حسب تصريحات إيمانويل لوكير نائب مدير مكافحة الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات عندما قال إن بعض دول إفريقيا الغربية التي تقع خلف الشريط الحدودي الجنوبي للجزائر أصبحت طريقا مفضلا وجد نشط للتجارة الدولية للكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية تجاه أوروربا ، نظرا لضعف حماية التجانس كونها غير قادرة على المراقبة الذاتية من حيث ضعف الدول لمراقبة حدودها والطبيعة الإجتماعية المفككة إثنيا وعرقيا[3]، هذا أصبح مصدر قلق متزايد من طرف أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بسبب ضعف سيطرة الدول في المنطقة مما يسمح للتنظيمات الإرهابية والإجرامية بتوسيع نفودها مما يزعزع الإستقرار في الساحل الإفريقي ، كما تعتبر هذه الحكومات الغربية تنظيم القاعدة منظمة إجرامية بنفسها حيث يختطف مواطنين غربيين بهدف ممارسة الإبتزاز المزدوج المتمثل في أخد الفدية بأبهض المبالغ وإطلاق سراح الإرهابيين من طرف الحكومات ،حيث ركزت كل من الو.م.أ

[1]Angélique Mounier- kuhn , La Lutte contre Al-Qaida au Maghreb peine a'sorganiser, journal le temps, page international, mercredi 28juilliet 2010, p4.

2ولفرام لاتشير ، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، ورقة كارنيجي ، منقولة عن الموقع الخاص للمجلة الإفريقية للعلوم السياسية تاريخ الدخول،23 جانفي 2013 الموقع الإليكتروني
Hhttp://www.Carnegieendowment.org/2012/09/13dtjg/pdf.

[3] د امحند برقوق ، **الساحل بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية**، مرجع سابق ،ص3.

والدول الأوروبية خاصة فرنسا بشكل متزايد على الأمن في منطقة الساحل الإفريقي خاصة في محور موريتانيا، مالي، النيجر، وتشاد والدول المجاورة كجنوب الجزائر وليبيا بسبب خشية هاته الدول من أن تصبح هده المنطقة ذات الموارد الحيوية والإستراتيجية مرتعا آمنا للمنظمات الإجرامية والإرهابية المتطرفة،إلا أنه بدا أن هذه المخاوف قد تأكدت خاصة بعد التمرد والإنقلاب العسكري الذي جرى من 21مارس 2012 حيث سيطرت مجموعة من العسكريين الماليين على السلطة بعد إستيلائها على الرئاسة والمناطق المجاورة الحساسة لها ،في العاصمة المالية باماكو، جاء هذا الإنقلاب بعد عدم إستجابة الحكومة أمادو توماني توري على مطالب الجيش .

فمنطقة الساحل الإفريقي ليست منطقة محورية بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية فحسب بل هي جسر ربط بين القارات الثلاث آسيا ،أوروبا والأمريكيتين ، وتتبع أهمية النشاط الإجرامي المنظم من مصادر المخدرات والحشيش المغربي وتهريب الكوكايين حيث ساهم تهريب السجائر إلى حد كبير في ظهور الممارسات والشبكات التي سمحت بنمو الإتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة ، ففي عام2009أشارت تقديرات لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة ألى أن السجائر المهربة عبر هذه الطرق تمثل حوالي 60بالمائة من سوق التبغ الليبية أي 240 مليون دولار من العائدات على مستوى التجزئة و18 بالمائة من السوق الجزائرية 228مليون دولار، خاصة مع إندلاع الأزمة الليبية عادت الأوضاع إلى نقطة الصفر وزادت البيئة الأمنية تدهورا في الساحل مماساهم في إرتفاع وتيرة الإجرام والإتجار بالمخدرات وتبييض الأموال ....إلى غيرها من الظواهر المرضية الإجرامية ذات الصلة .

كما تشير التقارير الدولية إلى أرقام كبيرة ،إذ أن تقارير الأمم المتحدة تحصي مانسبة 30إ% إلى 40 % من المخدرات الصلبة تمر عبر هذه المنطقة ،مرورا بالمنطقة المغاربية وصولا إلى أوروبا بقيمة إجمالية قدرها1,8مليار دولار[1]، حيث تعتبر هذه الأرقام مخيفة إذا علمنا أن الكميات المعلنة المضبوطة المشار إليها أعلاه لا تمثل سوى نسب ضئيلة من الكميات التي عبرت إلى أوروبا عبر الجزائر أو المحيط الهندي عبر الصومال بفعل تشابك المنظمات الإجرامية وتجار المخدرات بكافة أنواعها كالحبوب المؤثرة عقليا ، القنب الهندي، الهيروين ، الكراك، الكوكايين ومادة الأفيون التي تتعامل وتتاجر بالملايين الدولارات في أفقر منطقة في العالم حسب تقديرات برنامج التنمية البشرية

[1] د عمر فرحاتي،**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية ،في ضوء التطورات الراهنة يومي27و28 فيفري 2013.

للأمم المتحدة لسنة2009، كما أن التغيير المتزايد من حيث الأرقام والإحصائيات في انتشار واسع حيث شبه "ولفرام لاتشير" "Walfrem Lacher"منطقة الساحل بطريق الكوكايين العابر لأوروبا من أمريكا اللاتينية [1]. ومنه تشير تقارير للأمم المتحدة أن أعمال التهريب وتجارة الأسلحة والمخدرات والقرصنة البحرية تضاعف الأخطار الأمنية خاصة في منطقة غرب إفريقيا التي تشهد حاليا الحرب على الإرهاب مالي. كل هذه الأمثلة تظهر أن الجريمة المنظمة عبر الحدود إتخد بعدا يجعل منها خطرا فعليا ليس في غرب إفريقيا بل في الصحراء الكبرى والساحل الإفريقي وصولا للسودان باعتبارها واحدة من أكبر الدول في إفريقيا إنتاجا للمخدرات ، فمادة البانقو المخدرة تنتج حوالي 60 من إجمالي المادة في إفريقيا وأن نسبة المضبوط من المخدرات في عام 2011 بلغ 6 أطنان ليرتفع إلى 36طن في سنة 2012[2].

وأخيرا يتجاوز القلق من حكومات الدول في المنطقة إضافة للدول التي لها مصالح حيوية وإستراتيجية من تسارع الحركة الإجرامية التي تتزامن مع التطور المتواصل للمنظمات الإرهابية المختلفة التي تجمع بينهما مصالح كبيرة والذين يعملان في خارج التحكم حيث تستفيد هذه المنظمات الإجرامية أرباحا هائلة والتي تستفيد في المقابل من الأمن الذي توفره لها الجماعات الإرهابية.

المطلب الثالث:الهجرة الغير الشرعية

تشكل الهجرة الغير الشرعية المندفعة من الصحراء الكبرى ودول الساحل الإفريقي المتأزمة بوضع اللاإستقرار إلى شمال إفريقيا، ولمناطق أخرى من القارة ،حيث أصبحت هذه الظاهرة تقلق دول الجوار في القارة لما يرتبط مع الهجرة من انعكاسات سلبية تؤدي لمشاكل اجتماعية مما يزعزع الأمن ويضعف بنية الاستقرار، كما تحتل مواضيع الهجرة الغير الشرعية إضافة إلى ملفي الإرهاب والهجرة

[1] Walfrem Lacher,**Organized Crime and Terrorisme in the Sahel** , German instutite for International and security affaire, january 2011.PDF

[2]تقرير الأمم المتحدة حول موضوع **المخدرات والأسلحة والقرصنة تهدد غرب إفريقيا**، مقال منشور عن الموقع الإليكتروني،تاريخ الدخول1 مارس 2013. http://www.alwatennews.com/newsdetails/137077

المنظمة مكانة مهمة ومتقدمة في أي اجتماع تلقي بالتعاون بين دول الساحل الإفريقي ،كونها أصبحت تهدد البني الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدول وتؤثر على تأزيم الوضع الأمني أكثر في المنطقة.

تعتبر الهجرة السرية أو الغير النظامية كما يسميها بعض الباحثين والمختصين ظاهرة ذات أبعاد عالمية موجودة في كل الدول المتقدمة منها كالولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية أو في الدول المتخلفة خاصة القارة الإفريقية ،ففي هذه القارة لم تشكل حدود الدول فاصلا يحول دون دون تدفق المهاجرين الغير الشرعيين من بعض الدول التي تعاني من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية إلى دول أخرى أكثر استقرارا خاصة نحو دول شمال إفريقيا ومنها إلى أوروبا [1].

فالهجرة الغير الشرعية تختلف مدلولاتها وتتشابك مظاهرها ومعاييرها فكل منطقة معينة في العالم تحمل خصوصية معينة في الهجرة الغير الشرعية وهذا من خلال منظور الباحث "**تريبالا**" « Triballa » كما يرى أن الهجرة تعني بتلك الحركة من منطقة إلى منطقة أخرى لغرض تحسين العيش أو الاستقرار إلا أن الهجرة غير الشرعية تعتمد على شبكات سرية وهي عبارة عن عصابات تنطوي ضمن المنظمات الإجرامية تعمل على تنظيم وتسهيل واستدراج وتوجيه المهاجر أو عدة مهاجرين وتنتشر هذه المنظمات المتخصصة في حركة الهجرة في المناطق التي تعيش أزمات سياسية وأمنية واقتصادية وتفشي ظاهرة العنف البنيوي مثل منطقى الساحل الإفريقي التي هي اهتمام دراستنا ، وتعتبر منطقة المغرب العربي منطقة عبور رئيسية للاجئين والمهاجرين المتدفقين من إفريقيا الوسطى ومن دول تعاني أزمات سياسية مثل دولة مالي إضافة لدول الساحل الإفريقي من السنيغال وصولا لمنطقة القرن الإفريقي التي تنتشر فيها الصراعات العرقية ومشاكل الفقر والأنظمة الشمولية والتسلطية والعسكرية التي تسعى للحفاظ على الوضع القائم [2] حيث يذهب البعض إلى القول بأنه يصعب فصل هاته الظاهرة المرضية عن طبيعة الحياة الإفريقية فالسفر والهروب من الظروف السيئة التي سبقنا ذكرها في هذا الصدد يعد سمة أساسية للإنسان بسبب حالات اللااستقرار، كما يضاف للعوامل المساهمة للتدفق الهجري أو الانتقال البشري الغير الشرعي عامل القرب لأوروبا من بوابة

[1] د غربي محمد ،**التحديات الأمنية للهجرة الغير الشرعية في منطقة البحر الابيض المتوسط**،الجزائر انمودجا ،الأكاديمية للدراسات الإنسانية والإجتماعية، العدد،8، 2012،ص 52.

[2] عمران أبو حجلة ، حالات الفوضى ، **الأثار الإجتماعية للعولمة** ،ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997،ص 36.

المغرب وتونس والجزائر وعامل القرب لمنطقة الخليج العربي من بوابة السودان والصومال[1] ، هذا الموقع الجغرافي ساهم في تشجيع أكثر لعملية الانتقال خاصة الشباب الأفارقة إلى الضفة الشمالية للمتوسط خاصة كون يتعلق الأمر بدول الساحل الإفريقي حيث تشهد هذه المنطقة إضافة للعوامل المؤثرة سياسيا واجتماعيا إلى التقلبات الطبيعية القاسية كالتصحر وزحف الرمال وكذا الظروف المناخية الصحراوية القاسية المشجعة لظاهرة الهجرة الغير الشرعية .

ويصنف الباحثون في مجال الهجرة والدراسات السوسيولوجية–الاجتماعية– المتخصصة في شؤون قارة إفريقيا موضوعي النازحين واللاجئين بإبرازأهم الدول المصدرة والمستضيفة بأن أكثر الدول المصدرة للاجئين في العالم وليس في القارة الإفريقية فحسب هي سيراليون ، الصومال ، السودان قبل الانقسام ، بورندي ، إيريتيريا ، أنغولا.

وتشير آخر الدراسات والتقديرات بأن مالي ستكون الدولة رقم واحد من الدول الأكثر تصديرا للمهاجرين غير الشرعيين وهذا بسبب الظروف التي تعيشها إضافة إلى إشكالية التدخل الدولي في المنطقة ، إضافة إلى البحث على الأرض الخصبة والمستقرة ، في ظل تأزم الوضع على كافة المستويات حيث وجدت الحكومة المالية التي أثبت عدم قدرتها وقلة مصداقيتها نفسها غير قادرة على هزم الجماعات الإرهابية ومن ثم نادت من أجل المساعدة في المناقشات حول التدخل العسكري للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من أجل استقرار الوضع.

وبالتالي تبقى الهجرة غير الشرعية محور تهديد أساسي في منطقة الساحل الإفريقي لعدة اعتبارات سياسية بضعف الأداء الديمقراطي والتهميش الإثني وولاء المؤسسات الدستورية لبعض المجموعات العرقية والفقر والبطالة وكثرة الحروب الأهلية.

[1] د . مصطفى عبد العزيز مرسي ، **تأثير الهجرة الغير الشرعية إلى أوروبا على صورة المغترب العربي** ،ورقة مقدمة لندوة المغتربون العرب من شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ، برنامج الدراسات المصرية والإفريقية ، جامعة القاهرة ،أفريل 2007،ص3.

ملخص الفصل :

تطلبت الدراسة الإحاطة بالجانب الابستيمولوجي لمنطقة الساحل الإفريقي ، حيث تعد منطقة الساحل الإفريقي منطقة جيو إستراتيجية هامة مما جعلها محل أطماع و نفوذ الدول الكبرى إلا أنها تعاني من العديد من الأزمات و التحديات التي تواجهها و لعل أبرزها التوزيع الاثني ، و ضعف الأداء الديمقراطي ، و الهشاشة الاقتصادية هذا فضلا عن الفواعل الدولاتية المهددة لمنطقة الساحل الإفريقي من إرهاب و جريمة منظمة و هجرة غير شرعية.

الفصل الثاني

الفصل الثاني: التصورات الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي

سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى التصورات الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي من خلال تركيزنا على الخلفية الاستعمارية لفرنسا بالمنطقة و الأهمية الإستراتيجية لها إضافة إلى الخوض في أهداف فرنسا التي تسعى الوصول لها من خلال تواجدها بالمنطقة.

كما أن فرنسا طبقت آليات سياسية و اقتصادية و عسكرية بالإضافة للآليات الثقافية مع و جود اتفاقيات دفاع مشترك بين دول الساحل و فرنسا و هذا من اجل قرض الوجود الفرنسي بالمنطقة و هو ما سنتطرق له بالتفصيل في هذا الفصل.

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في الساحل

استطاعت فرنسا خلال تاريخها الاستعماري أن تكون إمبراطوريتين الأولى في القرن السابع عشر وكان ميدانها العالم الجديد والهند وجزر المحيط الهندي (موريشيوس بوربون) وقد تقوضت أركان هذه الإمبراطورية بعد هزيمة فرنسا في حرب السنوات السبع.

أما الإمبراطورية الثانية فقد بدأت باحتلال الجزائر عام 1830 التي ظلت محط أنظار الفرنسيين ولاسيما بعد أن منع مبدأ مونرو الدول الأوروبية من التوسع في العالم الجديد في عام 1810 وبذلك امتنعت فرنسا عن آية محاولة للتوسع في أمريكا والتمست التوسع في القارة الإفريقية ، (وقررت حكومة شارل العاشر إنشاء مستعمرة في شمال أفريقيا حيث يستطيع الأسطول الفرنسي أن يجد بعض القواعد على الساحل الأفريقي المقابل تكفل له حرية التنقل في البحر المتوسط كما كان الغرض من ذلك أيضا لفت أنظار الفرنسيين إلى خارج بلادهم، بدلا من التركيز على مشاكلهم ألداخلية فصرح رئيس الوزراء الفرنسي وليناك في مجلس الوزراء بأن الحملة على الجزائر ستجعل أنظار الشعب الفرنسي متجهة إلى الخارج وأن النصر الخارجي سيساعد على تقوية الملكية.

يعتبر استيلاء فرنسا على الجزائر عام1830 أول فتح لأفريقيا في العصر الحديث وكانت السبب المباشر لذلك أنه بعد الحروب النابولونية مرت فرنسا بفترة من الضعف كادت فيها أن تفقد هيبتها الدولية وكان الشعب الفرنسي في حالة قلق داخلي فاحتلت الحكومة الفرنسية الجزائر لتحويل نظر الشعب إلى الناحية الخارجية ولإظهار مقدرتها على الخروج من ضعفها وأنها أصبحت من جديد قادرة على أن تسلك سلوكا إمبراطوريا .

وقد حاولت الحكومة الفرنسية تبرير استعمارها باتخاذ شعار نقل الحضارة إلى الشعوب الأخرى وكانت كل الحضارة في نظرهم هو تحويل السكان إلى الديانة المسيحية ونشر الثقافة الفرنسية واعتبر الفرنسيون بأن لهم واجبا حضاريات عليهم الالتزام به ولم يقبل الفرنسيون أنفسهم هذا التبرير وأدركوا أنه كان لتضليل ولإلباس الاستعمار ثوبا جديدا.

وفي عهد الإمبراطورية الثانية اتخذ نابليون الثالث سياسة استعمارية فقد اعتمدت حكومته على أنصار التوسع والاستعمار وعلى الأحزاب الدينية واستمرت تلك السياسة حتى هزيمة فرنسا في الحرب

ألسبعينية ويمكننا القول أنه في هذه الفترة الممتدة من 1851 حتى 1870 تم وضع القواعد الأساسية للتوسع والاستعمار في إفريقيا وآسيا.

ثم اضطربت أحوال فرنسا السياسية بعد الحرب السبعينية فطمعت القوى السياسية المختلفة في السلطة والنفوذ واعتقد كل فريق بأنه أحق وأصلح من غيره في إدارة شئون البلاد وعندما وصلت الى باريس أنباء تسليم سيدان ووقوع الإمبراطور الثالث أسيرا في يد الألمان أعلن على الفور فريق من الجمهوريين إقامة جمهورية في 4 سبتمبر 1870 وتأليف حكومة مؤقتة لاستئناف القتال ولكن لم تلبث المقاومة الفرنسية أن انهارت واضطرت باريس إلى التسليم للجيش الألماني ووضعت الحرب أوزارها.

وفي عام 1875 وضع دستور الجمهورية الثالثة وتم انتخاب جول جريفي Jules Grevy رئيس للجمهورية عام 1879.

ويعتبر عصر الجمهورية الثالثة من أزهى عصور فرنسا الاستعمارية فبعد توقف التوسع اثر هزيمة 1871 عادت فرنسا عام 1879 إلى السياسية الاستعمارية مع قوة تزيدها الرغبة في التعويض عن فقدان الالزاس واللورين وكان روح هذه السياسة الاستعمارية جول فري (Jules Ferry).

وقد اختلفت الآراء في كيفية تعويض فرنسا عن فقدان الإلزاس واللورين فرأى كاليمنصو Clemenceau بأن خير وسيلة لمحو هذا العار هو الانتقام من ألمانيا، أما فري فرأى بأن التوسع الاستعماري مفيد للأمة الفرنسية من الناحيتين النفسية والمعنوية وسوف يعيد لها هيبتها المفقودة وقد وجدت آراؤه قبولا من الساسة الفرنسيين وذلك لأن الإلزاس واللورين كانت مشكلة كبيرة بالنسبة للشعب الفرنسي ، وكان مفكرو فرنسا وقادتها، يبحثون عن كل وسيلة لاسترداهما، ولكن كان عجز الحكومة الفرنسية خلال السبعينات والثمانينات من القرن التاسع عشر عن تحديد زمن معين لتحقيق هذا الهدف القومي، قد آثار بلبلة في نفس الشعب واضطرابا في تفكيره السياسي، وشعر الشعب الفرنسي بحالة من الضياع السياسي لدرجة أنه ظهرت آراء نادت أن استرداد الإلزاس واللورين أهم في المرتبة الأولى من المحافظة على الإمبراطورية الفرنسية الواسعة. ورأوا بأن توزيع الجيوش الفرنسية على المستعمرات الفرنسية في الشمال الأفريقي يقضي على أمل فرنسا في استرداد الإقليمين، وأنه من الأجدى لفرنسا أن توقف نمو إمبراطورياتها وتركز جيوشها ضد ألمانيا.

وفي نفس الوقت ظهرت آراء أخرى نادت بأن المجال المناسب لتعويض فرنسا عن الإلزاس واللورين هو التوسع الاستعماري في أفريقيا، وذلك لصرف نظر الشعب الفرنسي عن القارة الأوروبية وعن الانتقام وشجعت ألمانيا هذا الاتجاه وذلك لكي تشعل العداوة بين فرنسا وانجلترا وذلك لصالحها ولكي تصرف الشعب الفرنسي عن التفكير المستمر في الثأر.

ورأى جمبتا Gambeta ضرورة أن تقوم فرنسا بتعويض كارثة الراين عن طريق تكوين مستعمرة كبيرة في إفريقيا وأصبح التوسع الفرنسي في غرب أفريقيا من أهم أهداف السياسة الفرنسية. ولذلك إن الاستعمار أمرا حيويا بعد هزيمة الإلزاس، وأرادت الحكومة الفرنسية فتح مناطق جديدة ونشر الثقافة الفرنسية والحضارة، فقد كلفت هذه الحرب فرنسا الكثير من الأموال والرجال كما حطمت طموح فرنسا في السيادة على أوروبا. [1]

وجاء تعيين حول فري في الوزارة بمثابة مرحلة جديدة في السياسة الاستعمارية ألفرنسية وقد عبر فري في رأيه عن توسع فرنسا في أفريقيا بقوله:"لسنا فلاسفة وإنما رجال عمل نريد لمستعمراتنا التوسع والقوة ولذلك يجب علينا التصرف عمليا وفعليا ".

وإذا كانت فرنسا قد وضعت يدها على تونس في عام 1881 إلا أن هذا العمل كان المقصود به هو إظهار سيطرتها على البحر المتوسط وهيبتها في غرب هذا البحر. ولكن احتلال انجلترا لمصر عام 1882 أخل بموازيين القوى في شرق هذا البحر فثارت فرنسا ثورة كبيرة ، وصممت على ضرورة اتخاذ سياسة توسعية في القارة الإفريقية ولاسيما وأنها شعرت بالتهديدات الايطالية بسبب استيلائها على تونس كذلك ينبغي إلا نغفل أن هزيمة فرنسا في الشرق الأقصى وتقهقر الحملة الفرنسية من لأنج سون قد أطاح بوزارة فري ألثانية ولذلك أصبحت أفريقيا هي المجال المناسب للنشاط الاستعماري الفرنسي بها .

ورغم هذا التطور في السياسة الفرنسية إلا أن التوسع العسكري الفرنسي لم يتم بصورته الكبيرة في إفريقيا إلا بعد انعقاد مؤتمر برلين 1884/1885.

---

[1] يوناس بول دي مانيال،**الدور الفرنسي في إفريقيا:تاريخه وحاضره ومستقبله**، مجلة قراءات إفريقية ،مقال منشور في موقع المجلة بتاريخ 10 أفريل 2012،منقول عبر الموقع الإليكتروني التالي:. http://www.qiraatafrican.com/view/?q=511

المطلب الأول:الوجود الفرنسي في المنطقة

يعود الوجود الفرنسي في القارة الإفريقية إلى العهد ألاستعماري أين كانت فرنسا تسيطر على المناطق العديدة في القارة ،وبعد استقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة ارتباطا سياسيا إيديولوجيا وثقافيا بالكيان الفرنسي وهذا من خلال الاتفاقيات السياسية والأمنية والتاريخية مما سمحت لها بالتدخل في الشؤون الداخلية إلى حد يصل إلى رسم وصنع القرار مما يتوافق والدولة ألفرنسية وهذا من خلال مجموعة من الآليات التي تنفد سياستها الأمنية في القارة التي عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب الباردة.

تعتبر فرنسا إحدى الدول الأوروبية التي استطاعت الحفاظ على علاقتها الوطيدة بمستعمراتها الإفريقية السابقة بل كانت الدولة الأولى في هذا المجال إذا ما قورنت بالدول الاستعمارية الأخرى كبريطانيا وإيطاليا والبرتغال حيث تمكنت فرنسا من بلوغ هذه المرتبة المتميزة في علاقتها الإفريقية نتيجة لمجموعة من السياسات التي تصب في مجال التعاون الاقتصادي والثقافي والدبلوماسي وكانت لهذه السياسات مرتكزات قائمة على الحفاظ على مكانتها في الساحة الإفريقية وتحسين صورتها النمطية نظرا للتاريخ الأسود الذي رسمته في أغلب الدول الإفريقية خاصة مع الثقل الأمريكي المتصاعد في القارة الإفريقية مع التواجد الصيني والروسي والإسرائيلي حيث غطت الإستراتيجية الفرنسية مجالات أساسية أبرزها الاقتصادية والسياسية.

يعود الوجود الفرنسي في الساحل الإفريقي إلى العهود الاستعمارية ، أين كانت فرنسا تسيطر على مناطق عديدة في القارة ، و بعد إعلان استقلال دول هذه الأخيرة بقيت مرتبطة بالكيان الفرنسي من خلال اتفاقيات أمنية أبقت على الارتباط بين فرنسا ودول عديدة في إفريقيا ، سمحت لها بالتدخل قي شؤونها الداخلية ، وفقا لمجموعة من الآليات من خلالها تنفذ سياستها الأمنية في القارة ، التي عرفت تطورا كبيرا بعد الحرب الباردة أين تم إدراج آليات تقوم على مفهوم تحقيق الأمن الإنساني و مساعدة

الدول الفاشلة على النهوض بنفسها ،إلا إن هذه الدساسات تبقى مجرد خطابات تسوقها إدارات صناعة القرار الفرنسية لتبرير وجودها في منطقة الساحل . [1]

لقد اختارت فرنسا بعد فترة استقلال الدول الإفريقية العمل وفق إستراتيجية مغايرة ، و ذلك بالاهتمام و التركيز على محاور دول افريقية معينة ، كانت في مقدمتها دول منطقة الساحل الإفريقي و دول من إفريقيا الغربية على غرار كوت ديفوار و الغابون و السنغال و حتى إثيوبيا ومن هذا المنطلق تبنت فرنسا مقاربة امن إنساني اقتصادي وعسكري إضافة إلى مقاربات ثقافية (منظمة الفرانكفونية) وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول الساحل الإفريقي .

المطلب الثاني:الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا.

لقد خضعت دول الساحل لنفس الاستعمار الفرنسي واستقلت كذلك في نفس السنة أي 1960 في كل من النيجر ، التشاد، مالي، موريتانيا، هاته الدول الإفريقية التي تقوم التركيبة الاجتماعية فيها على النظام القبلي والثني وتوجد فيها المئات من العرقيات والإثنيات المتصارعة ، حيث عملت فرنسا على تطبيق سياسة فرق تسد ولازالت هذه الصراعات قائمة إلى يومنا هذا ،حيث اعتمدت فرنسا بضمان بقائها وبقاء التبعية التاريخية والسياسية في هذه البلدان من خلال غرس الروح الفرانكفونية، فكونت نخب سياسية تدين الولاء لفرنسا باعتبار أن هذه الأخيرة يطغى عليها مبدأ المصلحة تجاه هذه البلدان فالمصالح الاقتصادية القائمة على الموارد المعدنية والحيوية والبترولية والمصالح الثقافية من خلال غرس القيم الفرنسية والمصالح السياسية بناءا على مبدأ كسب الأصوات لصالح فرنسا في المنظمات الدولية أما أهم مصلحة الإستراتيجية العسكرية، حيث تعتبر منطقة الساحل الإفريقي قاعدة انطلاق النفوذ الفرنسي وبوابة إفريقيا بناءا على قاعدة إستراتيجية أمنية تعتبر فيها فرنسا أن أمنها القومي يمتد إلى غاية هذه البلدان فبالنسبة لصانع القرار في الإدارة الفرنسية بأنه لا توجد قطيعة بين الأمن الداخلي والخارجي في تعزيز النفوذ الفرنسي في الساحل .

تجدر الإشارة هنا إلى أهمية الوضعية الإستراتيجية لدول الساحل الإفريقي الذي يمثل الفناء الخلفي لفرنسا في إفريقيا وتشكل منطقة نفوذ بامتياز حتى أصبح البعض في دوائر القرار السياسي الفرنسي

[1] امحند برقوق ، الساحل الافريقي بين التهديدات الداخلية و الحسابات الخارجية ، جريدة الشعب ، جانفي 2008 ، ص 03

يسميها بالساحل الفرانكفوني كون هذا أدى إلى أسبقية التواجد العسكري في المنطقة بفضل الروابط التاريخية بين باريس وإفريقيا التي أرساها الجنرال "ديغول"[1].

وصولا إلى سياسات فرنسية أكثر ليونة في المنطقة لغرض وهدف إستراتيجي هو التوقع ومنطقة نفوذ فرنسية في العالم بعدما تضاءلت مستعمراتها وللحفاظ على مصالحها في المنطقة سعت لإدخال الحركات الديمقراطية ومفاهيم ذات الصلة و علاقة كحقوق الإنسان التي أصبحت موجة اجتاحت دول العالم الثالث بعدما عرفت المنطقة عددا من النظم الديكتاتورية التي قامت بانتهاكات سياسية أدت بذلك فرنسا إلى تدعيم حركات المجتمع المدني باعتباره دعامة وضمانة للعمل الديمقراطي وقد انتشرت منظمات المجتمع المدني مند التسعينات القرن الماضي ، لذلك اتهمت منظمات المجتمع المدني بارتباطها بالغرب خاصة فرنسا، هذا أدى إلى ملاحقة السلطات الأمنية في المنطقة كل الفاعلين بدعوة أنها تدعم من طرف هاته الدول بسبب طرحها لقضايا حساسة في دول مصنفة في أعلى مؤشرات الفشل الدولي كقضايا مراقبة الانتخابات التي لم تكن تناقش من قبل ، حرية الصحافة ومبدأ العدالة الاجتماعية والقانونية لكل فئات المجتمع بناءا على مبدأ احترام الأقليات و الإثنيات كلها ، كما أن التدخل الفرنسي الأخير كان قائما على حماية الأقليات من التهديد الإرهابي بعد مطالب رفعتها حركات المجتمع المدني في مالي بضرورة حماية المدنيين من المنظمات الإرهابية والإجرامية ومن هدا المبدأ قام التدخل الفرنسي على "مبدأ حماية الإثنيات من التهديد الإرهابي وأن حقوق الإنسان ليس شانا محليا بل هي قضية إنسانية عالمية ويجب على باريس بحكم الروابط التاريخية المتينة في المنطقة أن تتحرك لإيقاف الإرهاب والجريمة المنظمة في شمال مالي وحماية أكثر من 6000 فرنسي مقيم بجنوب ماليو كان لزاما على فرنسا كصديق دائم لشعوب المنطقة أن يحميها من الخطر الإرهابي".

من هنا نستخلص بأن فرنسا ليس لها أبواب مفتوحة للعودة إلا من باب الأزمات المشتعلة فأغلب التدخلات الأجنبية في القارة الإفريقية كانت فرنسية، مثل تدخلها في تشاد في جانفي 2009 لإنقاذ حكم الرئيس "إدريس دبي" الذي كان على وشك السقوط بعدا لأزمة السياسية التي عصفت بالتشاد والتدخل في 2011 لإسقاط حكومة " لوران قباقبو" ضد الرئيس الحالي "الحسن واتارا" في الكوت ديفوار الذي

---

[1] حفيظ صواليلي، **الساحل الإفريقي يستقطب الأطماع ويرسم إستراتيجيات الغرب الأمنية**، متحصل عليه من الموقع الإليكتروني بتاريخ29 مارس 2013من خلال الرابط التالي:

http://www.elkhabar.com/dosseirsp/ida&=1pagereduction/mars/2010.

يقود حاليا الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا مما ساهم بشكل كبير في عملية التدخل الفرنسي بسرعة في مالي تنسيقا مع "الإيكواس" بعد الانقلاب العسكري ضد الرئيس المالي الأسبق "أمادون نوماني توري" كما أنه يقود الجوف الفرنك وفوني،كما أن فرنسا متواجدة في 5 دول إفريقية عسكريا من خلال اتفاقيات، وهي أيضا مرتبطة بالعديد من الدول الإفريقية باتفاقيات للتعاون العسكري[1].

فالوجود الفرنسي ومحاولات المتوقع الأمريكي بمنطقة الساحل الإفريقي تفسره العديد من الاعتبارات الاقتصادية، فهاته المنطقة انطلاقا من الجنوب الجزائري وصولا إلى خليج غينيا غربا وإلى منطقة إفريقيا الوسطى تنام على ثروات باطنية هائلة خاصة النفط ،الذهب،اليورانيوم،والتي قد تتحول إلى بديل للتزود بالطاقة في ظل الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط،ففرنسا تقر صراحة بأهمية المنطقة جيواستراتيجيا وتاريخيا،كما تعتبر سلتها الاقتصادية وسوقها الاحتياطي وبوابة كبرى للدخول للعمق الإفريقي .

إن استقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية و المتمثلة في مصادر الطاقة و اليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8.7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الاتحاد الأوروبي ،كما تشير الدارسات إلى أن باطن الساحل (التشاد ،موريتانيا ،النيجر) يمثل ثروة بترولية هامة. [2].

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية ،فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ، نيجريا والجزائر ويمتد على مسافة 4128 كلم بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب ،ينطلق من واري في نيجريا ويصل إلى حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا التزود بالغاز الطبيعي، وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009.[3]

---

[1] امحند برقوق، **التدخل الفرنسي سيحول المنطقة إلى مستنقع وسيخلق أزمة سياسية غير مسبوقة**، حوار أجري بجريدة الحوار الجزائرية، في يوم 13جانفي 2013.

[2] – Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia,une stratègie cohèrent de l'UE pour le sahel.in :http://www.europarl.europa.eu.p

[3] Gazoduc transe –sahauen.Com http://fr.wikipédia.org .

و في إطار التنافس بين القوى الكبرى على التمركز في هذه المنطقة تسارع فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى ضمان مصالحها و حماية المصالح المتواجدة في مواجهة كبريات الشركات الدولية في المنطقة ،حيث نجد الشركات الاسترالية، الهندية وشركات كوريا الجنوبية تستثمر في اليورانيوم بالنيجر ،قطر بترو ليوم (kugpec) في استغلال البترول في موريتانيا، شركات ألمانية(Winter Shallو RWE) والاسبانية (Repsol) والتي تقوم بعمليات تنقيب في الساحل، إيطاليا بدورها حاضرة في ليبيا، بحكم علاقاتها كدولة استعمارية، كما عملت على تقوية علاقاتها في مالي من خلال عمل شركاتها في قطاع الطاقة ومنها شركة ENI هذا بالإضافة إلى الصين التي تستثمر في التنقيب على البترول في مالي، وتتواجد في موريتانيا والنيجر، شركة غاز بروم الروسية وجدت نفوذا لها في المنطقة من خلال الجزائر ونيجريا حيث أمضت في سنة 2011اتفاق مع النيجر من أجل البحث واستغلال اليورانيوم[1].*

المطلب الثالث: أهداف فرنسا في الساحل

إن منطقة الساحل تمثل عمقا جيو استراتيجيا لإفريقيا الشمالية وإفريقيا الغربية وبصورة غير مباشرة إلى البحر الأحمر حيث الشركاء الاقتصاديين و العسكريين لفرنسا و دول الاتحاد الأوروبي وهذا يعني أن التهديدات التي تميز الساحل يمكن أن تمتد إلى مناطق النفوذ هذه كما يمكن أن تصل الحدود البحرية الأوروبية (الهجرة و الجريمة المنظمة)،عن طريق جنوب المتوسط[2] .فنشاط الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل سوف يؤدي إلى عدم استقرار المناطق المجاورة وخاصة إفريقيا الغربية* والبحر الأحمر. وقد شكلت أزمة مالي والنيجر وتنامي نشاط القاعدة تحديات صريحة للمصالح الأوروبية المتمثلة أساسا في:

---

[1] – Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier .In : http://www.grip.org .p2-3

[2] – Luis Simon . Op- cit .p9

* دول غرب أفريقيا الرأس الأخضر، بوركينا فاسو، بنين، غامبيا، غانا، غينيا بيساو،ليبيريا، النيجر، نيجيريا، مالي، موريتانيا، السنغال، سيراليون، توجو، كوت ديفوار.

- الوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تمتلكها القارة.
- السيطرة على المواقع الإستراتيجية الإفريقية (القاعدة الغربية في جيبوتي – مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وهو الممر المائي البالغ الأهمية على المستوى التجاري والاستراتيجي وذلك لمشاطئته للمملكة العربية السعودية وقربه من بقية دول الخليج بالإضافة إلى رابطة الخطوط التجارية العالمية بين جنوب شرق آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط[1] .

إلى جانب ذلك تسعى فرنسا في إطار الاتحاد الأوروبي إلى التصدي للدور و النفوذ الأمريكي المتنامي في المنطقة و إمساك أمريكا بالملف الأمني و من ثم ،فان "مشروع "إستراتيجية من اجل الساحل" هو في الحقيقة مشروع منافس للمشاريع الأمريكية التي انطلقت في المنطقة وأصبحت تهدد المصالح الفرنسية والأوروبية .فمنذ نهاية الحرب الباردة ،بادرت أمريكا إلى وضع أسس لتمركزها في إفريقيا و تكثيف تواجدها على المستوى الاقتصادي و الأمني خاصة وقد أعطت هجمات 11 سبتمبر 2011 دافعا قويا لهذا التمركز ،حيث احتل الجانب الأمني مركز الاهتمام الأمريكي ،وذلك في إطار السعي الأمريكي لتامين علاقاتها الطاقية مع شركائها في الشرق الأوسط عبر شمال إفريقيا و منطقة إفريقيا السوداء كحلفاء في ظهرها . ومن أهم المشاريع الأمريكية الأمنية التي وجهت إلى الساحل هناك مشروعين هامين وهما: مشروع: Pan –Sahel.و تم تبنيه في نوفمبر 2002 ، ويتضمن تدريب الجيوش الوطنية في مالي ،النيجر ،موريتانيا ،التشاد ،إلى جانب تشجيع التعاون الإقليمي بمساعدة التكنولوجيا الأمريكية وتبادل المعلومات .وقد خصصت الإدارة الأمريكية لهذا المشروع مبلغ 6، مليون دولار في السنة الأولى و 7.75 مليون دولار في السنة الثانية إلى جانب إرسال ما يقارب من 150 جندي أمريكي في شكل مهمات لكل من الدول (مالي، التشاد، النيجر، موريتانيا) و التي تشكل قلب هذه الإستراتيجية.[2]. في سنة2005 استبدل هذا المشروع(–Pan

---

* Bénin . Burkina Faso Burkina Faso. Cap–Vert. Côte d'Ivoire. Gambie . Ghana . drapeau de la Guinée. Guinée–Bissau Guinée– Libéria.
Mali . Niger . Nigeria . Sénégal . Sierra Leone Sierra Leone. Togo
La Mauritanie a quitté la CEDEAO en 2002

[1] –إجلال رأفت. " السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء ".السياسة الدولية .العدد 145.يوليو 2001.ص10.

[2] André Bourgeot . «Sahara de tous les enjeux», Hérodote n° 142, 2011, P 46–47.

Sahel)،ببرنامج الشراكة الصحراوية لمواجهة الإرهاب(le Partenariat transsaharienne centre le terrorism ;TSCTP،و هو برنامج تشرف عليه كل من وزارة الخارجية، الوكالة الأمريكية للمساعدات الدولية USAIA ووزارة الدفاع: والملاحظ على هذا المشروع انه وسع عدد الدول المعنية به . .فالي جانب الدول الأربعة التي تضمنها مشروع Pan-Sahel وهي: مالي، النيجر، التشاد وموريتانيا، تم أيضا دمج الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا، السنغال وليبيا و بدوره يتضمن البرنامج العمل على تحسين قدرات دول المنطقة ضد المنظمات الإرهابية ومنع هذه الأخيرة من توظيف عناصر جديدة في صفوفها إلى جانب منع تحول المنطقة إلى ملجأ للإرهابيين المحليين والدوليين ويعتمد هذا المشروع على جانبين من العمل: الجانب الأول و يعتمد على تحسين فعالية القوات المحلية من خلال تقاسم المعلومات، التكوين وتقوية التوافق و الجانب الثاني يتعلق بالتعاون العسكري في إفريقيا من خلال التمارين العسكرية بين القوات الأمريكية والإفريقية وبعض دول الحلف الأطلسي (فرنسا، اسبانيا). وتم خلال الفترة 2005-2009، تخصيص مبلغ 490 مليون دولار لهذه الشراكة أغلبها وجهت إلى الدول الأربعة الساحلية (النيجر، التشاد، مالي، موريتانيا). [1]

إن هذه المحاولة من أجل بسط الهيمنة الأمريكية Américafrique تتعارض مع Francafrique و تدفع فرنسا في إطار الاتحاد الأوربي إلى التصدي لكل محاولة تهدد نفوذها في مستعمراتها القديمة ومناطق تواجدها الإستراتيجية. وهو ما تنطوي عليه مبادرة إستراتيجية من أجل الساحل

- محتوى الإستراتيجية الفرنسية وآليات تنفيذها

بدأت بلورة هذه الإستراتيجية منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للاتحاد الأوربي، حيث برز القلق الأوربي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر. وبعد ما تعقدت الأوضاع على اثر الانتشار الواسع لنشاط القاعدة، تقدمت ثمانية دول أوربية وهي فرنسا ألمانيا الدانمرك، أسبانيا إيطاليا ألبرتغال السويد وهولندا) برسالة إلى المفوضية الأوربية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في ألمنطقة وهي

[1] Antonin Tisseron. Quels enseignements de l'approche américaine au sahel. ? P 12.In : http://www.gabrielperi.fr

الجهود التي كللت في ستة 2011 بتبني الإستراتيجية من أجل الساحل.[1] و قامت هذه الإستراتيجية على الربط بين الأمن و التنمية في حل مشاكل المنطقة ،كما تركزت الإستراتيجية بالدرجة الأولى على ما سمتهم بدول القلب و هي مالي، موريتانيا، النيجر وتقوم على أربعة محاور أساسية وهي:[2]

المحور الأول: تشجيع التنمية، الحكم الراشد، وحل الصراعات. إن الهدف من هذا المجال هو المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بما يسمح بتحسين الظروف المعيشية لسكان المنطقة ومنحهم فرص اقتصادية ومن ثم الحيلولة دون أن تتحول هذه المنطقة لنشاط الجماعات المتطرفة والجريمة المنظمة والعمل على تقوية مؤسسات الدولة، ودعم ميكانيزمات الحوار الوطني لحل مختلف الصراعات.

المحور الثاني: تشجيع التعاون الإقليمي: من خلال دمج دول المنطقة في إطار حوار فعال لإدارة فعالة التهديدات والتحديات.

المحور الثالث: تقوية القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون. حيث أن عدم الاستقرار في المنطقة سببه مشكل التنمية وعدم سيطرة الدولة وعدم قدرة القوات المسلحة على ضمان وفرض وجودها الفعال في هذه المناطق، بسبب نقص المعدات والتكوين، وعليه فإن إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمنطقة الساحل تضمن تقوية قدرات المؤسسات الأمنية والأمن ودولة القانون من أجل مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

المحور الرابع: تحسين المستوى الاقتصادي: ويركز هذا المحور على محاربة عوامل بروز تطور العنف من خلال العمل على محاربة الفقر والتهميش الاجتماعي الذي تعاني منه بعض الفئات الاجتماعية في منطقة الساحل.

وقد خصص الاتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلافا ماليا بحوالي 650 مليون يوروا منها: حوالي 450 مليون خصصت للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية وهي: موريتانيا، مالي

---

[1] Luis … Op.cit. P 11.

[2] William Assanvo «réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le sahel . . In : : www.ouido-afrido,org)(Notes D'Analyse, , N° 05 octobre 2011. P 2-4).

والنيجر، أما مبلغ 200 مليون يوروا فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي، إلى جانب مبلغ 150 مليون يوروا كمبلغ إضافي من الصندوق الأوربي للتنمية إضافة إلى الإنفاق عبر جهاز الإنفاق على الاستقرار.[1] ويوضح الجدول التالي المساعدات المقدمة من قبل صندوق التنمية الأوربي وإستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل.

	صندوق التنمية الأوربي الصندوق 10	إستراتيجية الاتحاد الأوربي من أجل الساحل
مالي	533 مليون يوروا	50 مليون يوروا
موريتانيا	156 مليون يوروا	8.4 مليون يوروا
النيجر	458 مليون يوروا	91.6 مليون يوروا

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والذي يمول على المستوى البعيد من قبل جهاز الاستقرار (6.7 مليون يوروا خلال الفترة 2012-2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في مجال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل لتكوين قوات القمع و تقاسم المعلومة والخبرة. كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2.2 مليون يوروا برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية.

(Le system d'information de la police d'Afrique de l'ouest.)

وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين الدول الخمس(البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وأنتربول. كما منح أيضا الصندوق الأوربي للتنمية مبلغ 41 مليون يوروا ما بين 2012 و 2017 لمشروع الدفاع والأمن

[1] الاستراتيجية الأوربية للأمن والتنمية في منطقة الساحل:
In : www.alakhbar.info

للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية بغرض دعم قدرات المؤسسات، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر 19.7 مليون يوروا من قبل الصندوق الأوربي للتنمية.[1] وبالإضافة إلى هذه المبالغ المالية، تم أيضا طرح بعثة في إطار السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة سميت بعثة Mission PSDC SAHEL في ديسمبر 2011.[2]

و في إطار بعثة السياسة الأمنية و الدفاعية ،Mission PSDC SAHEL،استفادت النيجر في جويلية 2012 من مهمة مدنية سميت Eucapsahel، لمكافحة الإرهاب و الجريمة المنظمة و هي مهمة تمتد على سنتين بمبلغ مالي قدر ب7،8 مليون يوروا.[3]

و إلى جانب هذه المساعدات و لمواجهة الأزمة الغذائية ،فان المفوضية الأوروبية خصصت مبلغ 337 مليون يوروا كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012.هذا إلى جانب مشاريع التنمية الممولة من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون يوروا موجهة لكل من بوركينافاسو ،مالي، النيجر، موريتانيا و التشاد .كما اقر الاتحاد الأوروبي مبلغ 164,5مليون يوروا من الصندوق الإضافي توزع على ست دول افريقية و هي :موريتانيا بمبلغ13 مليون يوروا ،بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون يوروا ،مالي ب15 مليون يوروا ،النيجر ب42,5 مليون يوروا ،التشاد ب 35 مليون يوروا و السنغال ب5 مليون يوروا. [4]

إن الملاحظ على هذه الإستراتيجية –و أن كانت حديثة و الحكم على فعاليتها صعب، و على الرغم من عملية ربطها المسالة الأمنية بقضية التنمية إلا أنها تركز الجهد الأكبر على الجانب الأمني الذي يبرز في كثافة البرامج الخاصة لتقوية القوات العسكرية مقارنة بالجوانب الأخرى من التنمية و التي بقيت محصورة في سياسة المساعدات فقط دون تطويرها إلى رفع الاستثمار المباشرة و هي

[1] Luis. Op.cit. P 29-30.

[2] Bérangère Rouppert . Op.cit. P 11.

[3] L'Union Européenne et le Sahel. Fiche d'information .Bruxelles. Le 16 janvier 2013 .In : http://www .concilium.europa.eu . P 2.

[4]– Bérangère Rouppert . Op.cit. P 15

بذلك لا تحمل جديدا للاستقرار في المنطقة .لان سياسة المساعدات ليست بالأمر الجديد في السياسة الأوروبية تجاه الساحل و اتجاه إفريقيا ككل .

ففي إطار المحافظة على علاقات المركز بالمحيط و المحافظة على العلاقات الاقتصادية الاستعمارية أمضت الدول الإفريقية اتفاقيات ياوندي سنة (1964-1965،و 1971-195)،ثم اتفاقية لومي سنة 1975،مع الاتحاد الأوروبي و حوالي 46 دولة في إفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي . وتمنح اتفاقية لومي صادرات الدول الإفريقية إلى الاتحاد الأوروبي إعفاءً من الرسوم الجمركية وقيود الحماية، كما تضمن للدول الإفريقية تثبيت حصيلة صادراتها إلى أوروبا من المنتجات الأساسية. وفي فبراير 2000، موعد انتهاء اتفاقية لومي وبعد مفاوضات صعبة تمكّن الاتحاد الأوروبي والدول الإفريقية من التوصّل إلى اتفاقية جديدة للتجارة والمعونات بينهما،(اتفاق كوت ونو)، مدتها 20 عامًا، وتعتبر هذه الاتفاقية الجديدة بمثابة اتفاق شراكة بين الاتحاد الأوربي والدول الإفريقية. وتهدف الاتفاقية الجديدة إلى ما يلي:

– إحداث تغيير جذري في تنظيم العلاقة بين أوروبا وإفريقيا؛ حيث تمّ إلغاء النظام الذي يمنح تفصيلات لإفريقيا من جانب الجانبين بعد فترة انتقالية مدتها 8 سنوات.

– القضاء على الفقر في إفريقيا ومساعدتها على الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التحرير التدريجي لتجارتها مع أوروبا مع مراعاة الظروف الاقتصادية في هذه الدول .وتقديم منح مالية لإفريقيا ودول بحر الكاريبي والمحيط الهادي قدرها 13.5 مليار خلال الفترة من 2000 إلى 2007 إلى جانب 9 مليار منح سابقة لم تستفد منها هذه الدول[1].. و كان من المفترض إن هذه الشراكة تؤدي إلى انتعاش الاقتصاد الإفريقي و التنمية الاجتماعية ،إلا أن العكس هو الذي حدث و دخلت اغلب الدول الإفريقية في أزمات الغذاء و المديونية ،التي كان وراء نمو العنف و الإرهاب و الجريمة المنظمة. و هو ما يدفعنا غالى التساؤل عن الفرق بين الإستراتيجية من اجل الساحل و الشراكة الاقتصادية في اتفاق كوتونو.

[1] مغاوري شلبي .اتفاقية لومي تدشّن مشاركة اقتصادية بين إفريقيا وأوروبا.
In : http://www.onislam.net

إن الإسراع الفرنسي بالتدخل العسكري في مالي يعبر عن ضرب لهذه الإستراتيجية و يوضح الاعتماد الأوروبي على المقاربة العسكرية –الأمنية البحتة في إدارة الأزمات في منطقة الساحل و المحافظة على مصالحها الإستراتيجية في المنطقة و من ثم مد و توسيع التواجد العسكري الفرنسي المركز في إفريقيا الغربية إلى منطقة الساحل و شمال إفريقيا.

المبحث الثاني: آليات السياسة الفرنسية في الساحل

أصبحت أفريقيا تمثل تحديا لفرنسا وفرصة في نفس الوقت، فهي تحديا كون فرنسا لم تعد اللاعب الوحيد في القارة الأفريقية، وفرصة كونها تريد استعادة دورها ونفوذها كقوة كبرى لا يستهان بها واسعة النفوذ في القارة الأفريقية.

وقد حددت المصالح الفرنسية السياسة التي قامت بتنفيذها فرنسا في القارة الأفريقية، في مجالات ثلاث هي المصالح الاقتصادية المتمثلة في البحث عن أسواق لتصريف السلع الفرنسية المصنعة وموارد أولية لتنمية الصناعات الفرنسية المدنية، والمصالح الإستراتيجية التي تمثلت في الوصول للموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة والسيطرة علي المواقع الإستراتيجية في بعض الدول الأفريقية كقاعدة جيبوتي وما لها من ميزة هامة في مراقبة المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، فضلا عن المصالح السياسية المتمثلة في الحفاظ على استقرار الأنظمة السياسية الأفريقية وتعدد العلاقات الدبلوماسية مع أكبر عدد من الدول الأفريقية .

المطلب الأول: آليات سياسية و عسكرية

اشتملت السياسة العسكرية الفرنسية في قارة أفريقيا عدة آليات لتنفيذها في أفريقيا كان من بينها القواعد العسكرية الفرنسية في عدد من الدول في أنحاء القارة الأفريقية، حيث وصلت أعداد هذه القواعد في بداية الستينيات إلى 100 قاعدة عسكرية قبل تخفيضها لارتفاع تكاليفها، ومن ثم فيتناول هذا المقال وضع أفريقيا في الإستراتيجية العسكرية الفرنسية موضحا السياسة العسكرية لفرنسا تجاه أفريقيا وطبيعة ومواقع القواعد العسكرية الفرنسية في أفريقيا فضلا عن نماذج للتدخل الفرنسي في عدد من الدول الأفريقية خلال العقد الماضي.

السياسة العسكرية الفرنسية في أفريقيا:

بعد نيل الدول الأفريقية التي كانت تابعة للاستعمار الفرنسي، حرصت فرنسا على التعاون مع تلك المستعمرات بعد استقلالها من خلال شبكة من الاتفاقيات الثنائية والجماعية، نظمت مختلف أوجه التعاون السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري بين فرنسا والدول الأفريقية، وقد شملت هذه الاتفاقيات من الناحية العسكرية 3 مجالات هامة وهي انتقال السلطة العسكرية من فرنسا للحكومات المستقلة الجديدة حيث انسحب جانب من القوات الفرنسية من تلك الدول، إضافة إلى تقديم فرنسا المساعدة في إنشاء وتطوير القوات المسلحة في الدول الأفريقية المستقلة من خلال التدريب والإعداد بالسلاح، وأخيرا المساعدة العسكرية الفرنسية المباشرة للدول الأفريقية في حال خطر خارجي أو داخلي .

كانت للتحولات العالمية بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة وما تبعها من انهيار للاشتراكية فضلا عن الضغوط للاتجاه نحو الانفتاح الديمقراطي وتعزيز حقوق الإنسان في أفريقيا دورا في تقليص فرنسا لنفوذها في القارة الأفريقية إلى 20 دولة فقط تخضع للفرانكفونية لتقف حاجزا أمام الأطماع الأمريكية والصينية فقامت فرنسا بتقليص قواعدها العسكرية إلى 6 قواعد عسكرية في القارة بعد أن وصلوا إلى 100 قاعدة في عام 1960، وتهدف فرنسا من هذا النفوذ المحدود الهيمنة على المنطقة ومواجهة النفوذ الأمريكي والصيني المتزايد في القارة فضلا عن التصدي للجماعات الراديكالية المسلحة في مناطق نفوذ ومصالح فرنسا في أنحاء القارة لحماية مصالحها الاقتصادية في القارة.

وقد ظلت أفريقيا إحدى أهم دوائر السياسة الخارجية الفرنسية وهو ما عبر عنه الرئيس الأسبق فرانسوا ميتران عام 1994 أنه بدون أفريقيا لن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الحادي والعشرين واهتمام فرنسا بأفريقيا يتضح في أكثر من مؤشر فالجالية الفرنسية في أفريقيا تعد أكبر جالية أجنبية ووفقا للإحصائيات في عام 1996 بلغ عددها حوالي 114 ألف فرنسي كما تحصل أفريقيا على 49% من إجمالي مساعدات فرنسا الخارجية (ما يوازي 3-5 مليارات دولار) . [1].

[1] Luis. Op.cit. P 23

- **الآليات السياسة:**

ـــــ تعزيز العلاقات الدبلوماسية من خلال مساندة الدبلوماسية الإفريقية في المحافل الدولية .

ـــــ دعم فرنسا للأنظمة السياسية ضد الإرهاب وما يسمى بالإسلام السياسي.

ـــــ إن السياسات الفرنسية في إفريقيا لا تختلف عن السياسات العالمية إذ عملت من خلال تواجدها في إفريقيا على إعلاء حقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية وإشاعة الديمقراطية وتسوية بعض النزاعات مثل جهودها في وقف الحروب الأهلية في الكونغو الديمقراطية، ولهذا خصصت فرنسا مبالغ خيالية سنويا للتطوير المؤسساتي وتعزيز سيادة القانون التي تركز على نمط دبلوماسية القمة، إذ استطاعت فرنسا في نوفمبر 1996 في القمة الإفريقية الفرنسية الذي جمع كل الدول باستثناء الجزائر، ليبيا ، الصومال، السودان وتناولت هذه القمة مختلف القضايا الإفريقية وفي مقدمتها الأمن حيث توعدت فرنسا في تلك القمة باستعمال كافة وسائلها الدبلوماسية والاقتصادية وتعمل على إيجاد حلول للمشاكل الأساسية التي تؤثر في العديد من الدول الإفريقية وتفعيل المبادرات الخاصة بالتسوية تحت رعاية الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية من خلال :

- إعداد كوادر سياسية واعية لتكون نخبة حاكمة تابعة لفرنسا.
- دعم برامج التنمية وتأييد أنظمة جديدة في إفريقيا وفق مبادئ الديمقراطية.
- دعم علاقتها مع الحكومات المدنية والمنظمات الفاعلة في المجتمع المدني .

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية

الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية كانت قائمة على البحث عن أسواق اقتصادية وصناعية كما اعتمدت على تنمية التجارة البينية مع غالبية الدول وسط إفريقيا وزيادة حجم الاستثمارات الاقتصادية في إفريقيا وإنشاء شبكة مواصلات كثيفة بينها وبين إفريقيا وتدعيم علاقتها الاقتصادية والتنسيق مع المنظمات التي تأسست في سبعينات وثمانينات القرن الماضي كون فرنسا تعاني نقصا فادحا في الموارد الطبيعية الأولية مما أجبرها ذلك على ضرورة تعزيز علاقتها مع القارة .

وتأسيسا على هذا المبدأ انطلقت فرنسا في تبنيها لإستراتيجيتها الاقتصادية بناءا على نظرية الانتشار والتوسع القائمة على تغطية كامل القارة حيث اتسعت المصالح الاقتصادية عبر القارة حتى بلغ عدد الشركات التي تعمل في إفريقيا حوالي1500 شركة[1] ولمزيد من الاستفادة الاقتصادية من موارد القارة قسمت فرنسا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة الدول الإفريقية إلى أربع مجموعات كانت المجموعة الأولى مكونة من الإستعمارات فيها عاملا رئيسيا في ازدهار الاستثمارات والتمركز الفرنسي الإستراتيجي الأول كان في منطقة غرب إفريقيا (السنغال، كوت ديفوار، الغابون، الكاميرون) ،أما التمركز الثاني الفرنسي في القارة في منطقة الصحراء الكبرى في(تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، إفريقيا الوسطى)، والتمركز الفرنسي الثالث كان في جنوب القارة الإفريقية وخاصة في(البنين، مدغشقر) أما المجموعة الأخيرة فكانت الدول الإفريقية التي لم تخضع في يوم من الأيام للسيادة الفرنسية التي تضم أرضها كنوزا من الثروات الطبيعية المختلفة ،وقد نفذت إليها فرنسا بعد ضعف المستعمرات التي كانت فيها كبريطانيا وبلجيكا والبرتغال، ونذكر على سبيل المثال الكونغو الديمقراطية ،رواندا ،بورندي، أنغولا، موزمبيق، كينيا، زيمبابوي، موريشيوس،سيشل، ليبيريا، سيراليون وصولا إلى جنوب إفريقيا [2].

غير أن المنافسة الدولية بين العملاقين قد اتجهت نتيجة للتغير الظروف الدولية نحو الجنوب ساعية لكسب مناطق نفوذ جديدة في عمق القارة الإفريقية وقد تصاعدت هذه المنافسة بين واشنطن ،موسكو ،بكين، ومدريد بعد نهاية مرحلة الحرب الباردة وهذا الصراع الاقتصادي لا يزال قائما إلى غاية اليوم خاصة في المناطق الجيو إستراتيجية وبالتالي يمكن القول بأن المصلحة الفرنسية تركزت على العناصر التالية بناءا على التوجهين الإستراتيجيين :

1 – البحث عن سوق فرنسية في القارة.

---

[1]Tshiteya Kazumba,**Quelque Reflixions sur la politique milirtaire de la France en afrique**,kinshasa :caheirs du universite de kinshasa,1982,p15.

2إجلال رأفت ، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية، متحصل عليه من الموقع الإليكتروني بتاريخ21مارس2013: http://www.geocities.com/adelzeggagh/pub.html

2 – إستراتيجية مبدأ الانتشار والتوسع والاستغلال والتنافس التي سعت باريس تحقيقها من خلال مجموعة من العناصر التالية:

ـــــالوصول إلى الموارد الطبيعية الإستراتيجية التي تملكها القارة والتي تلزم كتنمية الصناعات الثقيلة والنووية الفرنسية كالهيدروكاربير – قطاع المحروقات– واليورانيوم.

ـــــ السعي للسيطرة على هاته المواقع الجيو إستراتيجية خاصة في مداخل القارة الإفريقية، السنغال من الغرب وجيبوتي من الشرق الإفريقي.

ـــــ الحفاظ على استقرار الأنظمة الإفريقية كأبرز هدف سياسي للحفاظ على المصالح الاقتصادية وبناءا على هذا المبدأ قامت بتوجه إستراتيجي سياسي.

المطلب الثالث: الآليات الثقافية

تعد السياسة الثقافية لفرنسا في إفريقيا المجال الذي تنفرد فيه فرنسا وتتميز به عن باقي الدول الغربية بسبب الخبرة الواسعة تاريخيا وتواجدها في القارة فهي إلى جانب تمسكها بمناطق نفوذها التقليدية تحاول أن تهيمن ثقافيا على الدول الأنجلوسكسونية من خلال سياسة باريس وتبني اللغة المشتركة الفرانكفونية في المؤسسات التعليمية والمراكز الثقافية في إفريقيا بالإضافة إلى القمم الفرانكفونية التي تنعقد في كل من العاصمة الفرنسية باريس وإحدى العواصم التابعة للمنظمة.[1]

إلا أن إستراتيجية فرنسا الأكبر نجاحا كانت في تدعيم حكام إفريقيا المستبدين والديكتاتوريين ، كما لا يمكن نكر دور جهاز المخابرات الفرنسية التي لعبت دورا هاما في تعزيز التوجهات الاقتصادية والسياسية والثقافية وجاء هذا تحت ستار العمل الدبلوماسي وتتركز أهداف هذا الجهاز في الحفاظ على المصالح الفرنسية في إفريقيا.

---

[1] يوناس بول دي مانيال،**الدور الفرنسي في إفريقيا:تاريخه وحاضره ومستقبله**، مجلة قراءات إفريقية ،مقال منشور في موقع المجلة بتاريخ 10 أفريل 2012،منقول عبر الموقع الإليكتروني التالي:. http://www.qiraatafrican.com/view/?q=511

كما أن هناك عامل مهم مازال يحسب لصالح استمرار الدور الفرنسي في القارة واستعادته لقوته في الإتحاد الأوروبي الذي يمثل دعامة حقيقية لفرنسا فهي تعتبر أحد الأعضاء المؤسسين لهذه المجموعة الدولية التي استطاعت أن تتغلغل أكثر في إفريقيا بناءا على مشاريع أوروبية بوجه فرنسي مثل مشروع الإتحاد من أجل المتوسط، حيث سعت فرنسا في الحفاظ على وجودها كقوة كبرى فاعلة في النظام الدولي جعلها تعمل جاهدة على أن تكون متواجدة في الأقاليم التي تعود عليها بالفائدة وتحقق مصالحها الاقتصادية والسياسية تحت غطاء الإتحاد الأوروبي من أجل مواجهة الأخطار القادمة من الجنوب–إفريقيا – وهذا حتى تتقاسم مع دول الإتحاد تكاليف مواجهة الأخطار بكافة مجالاتها المهددة من خلال تبني مقاربة الأمن الإنساني في إطار الإتحاد الأوروبي هذا ما سمح لفرنسا بالتدخل في شؤون القارة الإفريقية بما يخدم مصالحها تحت شعارات المشاريع الأمنية والتنموية، والمساعدة في حل مشاكلها إضافة غلى المساعدات الاقتصادية.

المطلب الرابع: اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك:

إذ يوجد حاليا ثمانية اتفاقيات تجمع فرنسا مع كل من الكاميرون ، إفريقيا الوسطى ، جزر القمر ، كوت ديفوار ، جيبوتي ، العابون ، السنغال ، توغو، و يحق للدول الإفريقية طلب المساعدة العسكرية من فرنسا في الأزمات ، من خلال الاتفاقية الموقعة بين فرنسا و تشاد في 1960/08/11.

وهناك أيضا اتفاقيات التعاون العسكري و المعونة الفنية ، وهي اتفاقيات ثنائية تشمل مجالات المساعدات العسكرية و الفنية ، المساعدات المباشرة لجيوش و أجهزة الشرطة ، المنح الدراسية العسكرية ، برامج التدريب لضباط الأفارقة ، تختلف مدة سريان الاتفاقية من دولة إلى أخرى ، هذا النوع من الاتفاقيات يجمع فرنسا ب 21 دولة افريقية ، معظمها منظمة للمنظمة الفرانكفونية و تربطها مصالح فعلية بفرنسا [1].

[1] رواية توفيق "التنافس الدولي في القارة الافريقية " ص 12
(18-12-2010)« http : //www.albayan-magazine.com/files/africa/index.htm »

إقامة برامج تدريب لضمان السيطرة التامة ، تقيم فرنسا أكاديميات عسكرية لضباط أفارقة بحجة تكوينهم للقيام بعمليات حفظ السلام بالقارة ، إلا أن هذا في صالح فرنسا لذ يتحول ولاء هؤلاء الضباط لفرنسا ، و هو ما يزيدها قوة إلى قوتها .

و في خطوة إستراتيجية جديدة قامت فرنسا بتبني إستراتيجية المشاريع العسكرية الداعمة للسلم و الأمن في إفريقيا و ذلك من خلال تبني مشروع RECAMP سنة 1998 حيث قال في هذا الصدد الجنرال ميشال دي بيرات " Michel du Peyrat" .

" إن امن و مصالح فرنسا قد تتعرض للتهديد ليس فقط في أوروبا ، بل عبر مناطق العالم و التي هي في إطار النمو و التطور . فهناك إستراتيجية غير مباشرة تهدد مناطق إمداداتنا من المواد الأولية و الطاقة ، فهذه التهديدات الأمنية هي خطيرة بحجم لو كانت على مقربة من حدودنا ."

أما عن التواجد العسكري الفرنسي في دول منطقة الساحل الإفريقي فإننا نلمسه على مستوى دولة التشاد ، هذا البلد الذي يعتبر محور الإستراتيجية الأمنية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي و تعتمد فرنسا في تواجدها العسكري هناك على حماية اللاجئين على مستوى الحدود التشادية السودانية و جمهورية إفريقيا الوسطى ، و تعتبر القواعد الفرنسية العسكرية في التشاد احد أقدم القواعد الفرنسية في إفريقيا ، و التي أوجدت منذ سنة 1976 .[1].

ومن أهم القواعد العسكرية الفرنسية المتمركزة في عدد من دول قارة أفريقيا:

1) القاعدة العسكرية في جيبوتي:

تعد أهم قواعد فرنسا العسكرية في أفريقيا نظرا لأهمية موقع جيبوتي في شرق القارة وتضم القاعدة 3 سفن إنزال إضافة إلى عدد من الدبابات والآليات المدرعة للاستطلاع ومدافع وطائرات نقل، كما تضم حوالي 3200 جندي فرنسي تقريبا.

2) قاعدة داكار في السنغال:

تعتبر ثاني أكبر قاعدة عسكرية فرنسية من حيث القوة والعتاد وتعد الأكبر في غرب أفريقيا، وتضم كتيبتان للمشاة بها حوالي 1170 جندي، فضلا عن عدد من الطائرات المقاتلة

[1] مصطفى كامل انس ، "الصراعات الاثنية في حوض النيل و النظام الدولي الجديد "، السياسة الدولية ، ع107 ، جانفي 1992

والمدرعات والناقلات.

3) **قاعدة ليبر فيل في الجابون:**

تضم كتيبة مشاة مكونة من 700 جندي وعدد من المركبات المدرعة وطائرات الهليوكوبتر.

4) قاعدة نجامينا في تشاد:

بها كتيبتان للمشاة تضم 900 جندي إضافة إلى العديد من العربات المدرعة وعدد من الطائرات.

ومنه فالسياسات الأمنية الفرنسية في إفريقيا ما هي إلا وسيلة جديدة تستخدمها فرنسا لتمكن من موارد القارة طاقية و المعدنية ، و كذا للحفاظ على أمنها من خلال ضمان عدم انتشار و توسع الأخطار الموجودة في إفريقيا و امتدادها لأوربا ، أين تكون فرنسا هي المستقبل الأول [1]

ملخص الفصل :

و في ختام الفصل نجد أن فرنسا جسدت إستراتيجيتها في منطقة الساحل الإفريقي و ذلك من خلال مجموعة من الأهداف التي حققتها تمثلت في الوصول إلى الموارد الطبيعية إضافة للسيطرة و النفوذ ، هذا مع تطبيق الآليات السياسية و الاقتصادية و الثقافية ، و بالتالي فالسياسة الفرنسية في الساحل الإفريقي ما هي إلا سياسة سعت عبرها فرنسا إلى الحفاظ على أمنها و استقرارها و العمل الدائم من اجل النفوذ ة فرض نفسها بالمنطقة .

[1] رواية توفيق ، مرجع سبق ذكره ، ص13

الفصل الثالث

الفصل الثالث : أنموذج الفرانكفونية في الجزائر الخلفيات والأبعاد

إن توجهنا نحو دراسة السياسة الفرانكفونية هنا ، يرجع إلى خطر التحديات التي يواجهها الوطن العربي في المرحلة الراهنة في شتى المجالات ، و لا سيما في المجال الثقافي الذي هو مدار الجزء الأعم من هذه الدراسة في حين كان سبب اختيار أنموذج الجزائر في هذا الفصل يرجع إلى كون الفرانكفونية أكثر تأثيرا في هذا البلد في السياسة الإستراتيجية للفرونكوفونية عامة ، ولدى فرنسا خاصة منذ نيلها الاستقلال سنة 1962 ، فضلا عن أسباب أخرى جرى بيانها في هذه الدراسة .

المبحث 1: البناء الابستمولوجي للفرانكفونية

سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى البناء الابستيمولوجي للفرانكفونية عبر التطور التاريخي و مفهوم و أهداف الفرونكوفونية .

المطلب1:التطور التاريخي للفرانكفونية :

منذ أن ظهر مفهوم الفرانكفونية لأول مرة في عام 1880، وهي تشير إلى أنها فكرة لغوية وعلاقة جغرافية ،كما سبق ذكره ،في حين بقيت مجرد فكرة إلى أن ترددت تلك العبارة بعد ذلك في خطب رسمية ،ولاسيما خطاب الجنرال شارل ديغول في برازافيل عام 1944 ،وبعد ذلك خطابات الرئيسين الحبيب بورقيبة (1903-1989)، وليوبولد سنغور (1906-2001) كما تردد في مؤتمرات عدة أقامتها مؤسسات ومنظمات إقليمية دولية مثل الاتحاد الإفريقي الملغاشية (O.C.A.M)، عام 1965 ،ووكالة التعاون الثقافي والتقني (A.C.C.T)، عام 1970 .[1]

لقد رد المؤرخون والكتاب –ولاسيما العرب –ظهور الفرانكفونية بشكل مؤثر في الساحة الدولية إلى مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي ،وتحديدا في أواخر ستينيات القرن الماضي فقد كان المثال البريطاني (الكومنولث) مؤثرا في خيال الجنرال "ديغول" ،بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ،وقد حركه الخيال وحكمة التجربة القديمة إلى فكرة التعويض عن الإمبراطورية ،بعد أن تولد لديه اعتقاد بان فرنسا تحتاج إلى مثيل فرنسي "للكومنولث البريطاني" وبما أن الفرنك الفرنسي لم يكن آنذاك في قوة الجنيه الإسترليني ،فان اللغة الفرنسية طرحت نفسها بديلا تضيف إلى القوة الفرنسية وتدعمها بـــــ(عظمة الثقافة) التي تحتويها هذه اللغة ،وكان حلم ديغول أن تكون اللغة والثقافة الفرنسيتين قادرتين على خدمة فكرة (عظمة الدولة الفرنسية)، وربما حدث ذلك بتأثير صديقه ووزيره اندريه مالرو،وقد بدأت الفكرة بما سمي بـــــ (منظمة الفرانكفونية) لتعبر عن الصوت الفرنسي واللغة الفرنسية. [2] وكان طرح ذلك المشروع في أعقاب حصول عدد كبير من المستعمرات الفرنسية السابقة على استقلالها ولاسيما في مطلع عقد الستينات من القرن الماضي.

---

[1] مصطفى الغربي، الفرانكفونية و التعريب و تدريس اللغات الأجنبية في المغرب ،تر:محمد سليم ، ط1،مكناس،1994 ، ص 90-91

[2] محمد حسنين هيكل ،الفرانكفونية و أخواتها، مجلة الكتب وجهات نظر،العدد28،السنة 3،مايو 2001، ص 8

ظهر أول تجمع فرانكفوني عام 1970 في مدينة (نيامي) عاصمة النيجر عندما اجتمع 22 بلدا لتكوين نواة لتأسيس الفرانكفونية بمفهومها الجديد حين أعلنت رسميا في ذلك العام إبان حكم الرئيس جورج بومبيدو[1] ، وكان قد سبقه اجتماع رؤساء ثلاث دول تحت الرعاية الفرنسية وهم الرئيس التونسي الحبيب برقيبة ،والرئيس السينغالي السابق ليوبولد سنغور، والرئيس النيجري السابق حماني ديوري وقد حملت اسم (وكالة التعاون الثقافي والفني للتبادل الثقافي مع الحكومات) ،في حين اعتبر تاريخ تأسيسها الموافق ليوم 20 مارس /آذار بمثابة اليوم العالمي للفرانكفونية وذلك في "نيامي" عاصمة النيجر عام 1970 وسنتناول في أدناه التطور التاريخي لمؤسسات الفرانكفونية ومؤتمرات القمة والدول المنظمة الدولية الفرانكفونية :

1- المؤسسات الفرانكفونية :

لقد شرع كثير من المؤسسات بالعمل على إدارة نشاطات الفرانكفونية وذلك في الفترة التي سبقت التأسيس الرسمي للفرانكفونية عام 1970 ،كما سبق ذكره بدءا بما سمي آنذاك (بالبعثة الفرنسية) عام 1883، ومن ثم (الفيدرالية العالمية للثقافة وانتشار اللغة الفرنسية) عام 1906، و(الجمعية العالمية للكتاب باللغة الفرنسية) عام 1947 (الاتحاد العالمي للصحافيين باللغة الفرنسية) "U.I.J.P.L.F " و(المجلس العالمي للغة الفرنسية كلغة أوربية) "C.T.L.F.L.E" عام 1957 ،ورابطة الجامعات التي تستعمل الفرنسية جزئيا وكليا) "A.U.P.E.L.F" عام 1961 (وفيدرالية الجمعيات للانتشار الفرنسي) "F.A.P.F" عام 1946 و(المنظمة الإفريقية الملغاشية المشتركة)"O.G.A.M" عام 1965 ،و(اللجنة العليا الفرنسية)"C.S.L.F"،عام 1969 ،و(وكالة التعاون الثقافي والتقني) "A.C.C.T" عام 1970 ،و(الجمعية الفرانكفونية للاستقبال والاتصال) عام 1974 ،و (الرابطة الدولية لرؤساء البلديات والمسؤولين عن العواصم والمدن الكبرى التي تستعمل كليا أو جزئيا اللغة الفرنسية) عام 1979 ،و(المجلس الأعلى الفرانكفونية) 1984 ،و (المجلس الأعلى للغة الفرنسية) "C.S.L.F" عام 1989 و(جامعة سنغور) عام 1989.

ومن الجدير بالذكر أن وكالة التعاون الثقافي التي أنشئت عام 1970، والتي كان معظم نشاطها واهتمامها موجها إلى إفريقيا جنوب الصحراء ،حيث البلدان التي كانت مستعمرات فرنسية سابقة ،قد

[1] محمد حسنين هيكل، مرجع سابق، ص 9

حلت محلها المنظمة الدولية للفرانكفونية OIF التي أنشئت عام 1997 في مؤتمر القمة السابع لرؤساء الدول والحكومات الفرانكفونية الذي عقد في هانوي عاصمة فيتنام . [1]

أما المؤسسات التي يعترف بها ميثاق الفرانكفونية (الهيئات الرسمية) فهي مؤتمر رؤساء الدول والحكومات التي يجمع بينها استعمال اللغة الفرنسية ،والمؤتمر الوزاري للفرانكفونية ،والمجلس الدائم للفرانكفونية ،والجمعية البرلمانية للفرانكفونية ،والأمانة العامة ،في حين أن الهيئات التنفيذية للفرانكفونية هي :الوكالة الدولية للفرانكفونية (AIF) ويترأسها الأمين العام وهي معنية بالإشراف على تنفيذ البرامج التي تقرها مؤتمرات القمة لرؤساء الدول والحكومات الفرانكفونية ،والوكالة الجامعية للفرانكفونية (AUF) ،وجامعة سنغور في الإسكندرية ،ومحطة التلفزة "تي في 5" (TV5) والرابطة الدولية لرؤساء البلديات ومسئولي العواصم والمدن الكبرى الناطقة جزئيا أو كليا باللغة الفرنسية (AIMF). في حين أن هناك عدد آخر من المؤسسات غير المذكورة في الميثاق مثل المنتدى الفرانكفوني للأعمال (FFA) وغيره كذلك للمنظمة الفرانكفونية مكاتب إقليمية يبلغ عددها (14) مكتبا منها مكتب إفريقيا الغربية الذي انشيء في التوغو عام 1938 ،ومكتب إفريقيا الوسطى الذي انشيء في ليبر وفيل عام 1992،ومكتب فيتنام الذي أنشئ عام 1994 ،فضلا عن مكاتب اتصال مثل مكتب نيويورك للاتصال مع الأمم المتحدة ومكتب جنيف ومكتب بروكسل للاتصال مع المجموعة الأوربية ،وأخيرا للمنظمة للفرانكفونية مراسلون في الدول الأعضاء معينون من قبل حكوماتهم ،ويمارسون أنشطتهم الإعلامية بإشراف من وزارة الخارجية ووزارة التعاون و الفرانكفونية . [2]

2-مؤتمرات القمة الفرانكفونية :

وهي بمثابة الهيئة العليا للفرانكفونية المتعددة الأطراف ،يجتمع مؤتمر رؤساء الدول والحكومات كل سنتين لمناقشة ودراسة و إصدار القرارات المتعلقة بعمل الفرانكفونية .

وكان أول مؤتمر قمة عقد في باريس عام 1986 ،وذلك في عهد الرئيس السابق فرانسوا ميتران ،الذي أعطى للفرانكفونية زخما كبيرا نحو الارتقاء بمكانتها على مستوى عالمي ،وشاركت في المؤتمر الأول إحدى وأربعون دولة ناطقة باللغة الفرنسية كليا وجزئيا ،مثلها فيها رؤساء دول وحكومات

[1] مصطفى الغربي ، مرجع سبق ذكره ، ص 42-43

[2] فريد الأنصاري ، الفرانكفونية في سطور، مجلة البيان ، العدد 188، السنة 18، يوليو –أغسطس 2002 ، ص 31

ووزراء من مختلف قارات العالم ثم أعقبه المؤتمر الثاني في كيبيك 1989،والثالث في دكار 1989، والرابع في باريس 1991 ، والخامس في مورسيوش 1993 ، والسادس في كوتونو 1995 ،والسابع في هانوي 1997 ،والثامن في مونكتون 1999 ،والتاسع في بيروت 2002 ،في حين عقدت القمة الفرانكفونية العاشرة في واغادوغو/ في بوركينا فاسور 2004 ،تحت شعار :" الفرانكفونية ،فضاء من اجل تنمية مستدامة" .

3- الدول والحكومات الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية :

تضم المنظمة ست وخمسون دولة وحكومة ،بعد انضمام سلوفاكيا بصفة مراقب خلال القمة التي انعقدت في بيروت في ت 1/أكتوبر 2002 ،لتصبح خمس دول تشارك بصفة مراقب ،هي ليتوانيا ،بولونيا ،جمهورية التشيك ،سلوفاكيا ،سلوفينيا ،اما الدول والحكومات الأعضاء الأخرى فهي :ألبانيا ،وبلجيكا ،بلغاريا ،وبنين ،وبوركينافاسو ،وبورندي ،وكمبوديا ،كمبوديا والكاميرون ،وكندا ،نوفوبر انسويك ،وجزر الرأس الأخضر ،وتشاد ،جمهورية التشيك ،وتوغو ،وتونس ،وجزر القمر ،والجالية الفرنسية في بلجيكا ،إفريقيا الوسطى ،والكونغو الديمقراطية ،ولاوس ،ومقدونيا،وجيبوتي ،والدومينيك،ومصر ،وفرنسا ،والغابون ،وغينيا ،وغينيا بيساو،وغينيا الاستوائية ،وهاييتي ،ولاوس،ولبنان ،ولوكسمبورغ ،ومقدونيا ،ومدغشقر،ومالي ،والمغرب وموريشيوس ،وموريتانيا ،والمالديف ،وموناكو،ونيجريا ،والكيبيك ،ورومانيا ،ورواندا ،وسانت –لوسي، وبرنسيب ،والسنغال ،وسيشل ،وسويسرا ،فانواتو ،فيتنام ،وتشكل هذه الحكومات عددا من السكان قوامه قرابة الـــــــــ500 مليون نسمة ،ويبلغ عدد الناطقين منهم باللغة الفرنسية كلغة أولى ثانية نحو (175 مليون شخص)، في حين يجري تعلمها من قبل حوالي 82.5 مليون متعلم . [1]

ومما ينبغي الإشارة إليه أن البلدان المنضوية للمنظمة الدولية للفرانكفونية ليست جميعها لغتها الرسمية هي الفرنسية ،بل هناك حوالي إحدى وعشرون بلدا اللغة الأولى فيها هي لغات غير الفرنسية اما الميزانية المالية السنوية للمنظمة فتتحمل فرنسا نسبة مقدارها 80% سنويا منها وقد بلغت عام 2001 مثلا حوالي 150 مليون يورو ، أي ما يعادل مليار فرنك فرنسي

4- الثقل الدبلوماسي الفرنسي في إدارة وتوجيه السياسة الفرانكفونية :

[1] احصائية المنظمة الدولية للفرانكفونية

نظرا لكون فرنسا تقف في مقدمة الدول التي أطلقت الفرانكفونية ،وهي التي تمتلك وزنا كبيرا في المنظمة الدولية للفرانكفونية ،لذا فإننا نلحظ أن هناك كثيرا من المؤسسات الفرنسية الهامة ومراكز القرار السياسي التي تقف في هرم الحكومة الفرنسية تعمل بشكل مستمر على إدارة وتوجيه ورسم السياسة الفرانكفونية بشكل يدعم عمل المنظمة الدولية للفرانكفونية ،وهذا لا يعني أن هذه لا يعني أن هذه الأخيرة تابعة كليا للسياسة الفرنسية ،وإنما هي تتأثر بقوة بالسياسة والوزن الفرنسي

ان إدارة وتوجيه السياسة الفرانكفونية يشكل في السياسة الفرنسية وفي تركيبة الدولة الفرنسية اختصاصا موزعا بين رئاسة الجمهورية ،ووزارة الخارجية ،ووزارة التعاون و الفرانكفونية ،بل وفي إدارة المخابرات الخارجية للدولة الفرنسية (S.D.E.C.E) .

المطلب الثاني: مفهوم الفرانكفونية :

تتمثل الفرانكفونية (la francophonie) بمفهومها الواسع مجمل نشاطات الترويج للغة الفرنسية ،فضلا عما تحمله هذه اللغة من قيم وبمعناها المؤسسي ،فهي الصفة التي تضفى على المنظمة الدولية – التي تعرف بالمنظمة الدولية الفرانكفونية OIF–والتي تجمع بين الدول والحكومات الست والخمسين التي اختارت الانضمام الى ميثاقها .

ويعني بمفهومها باختصار:جمع الناطقين بالفرنسية دولا في كافة أرجاء العالم.في حين يعرفها معجم لاروس الفرنسي بأنها :التجمع الذي يضم الشعوب الناطقة باللغة الفرنسية أما الموسوعة الفرنسية الشاملة (Unversalis) فتوجز تعريفها :بأنها مجموعة تقوم على شعور الانتماء الى جماعة تتقاسم لغة هي الفرنسية –مع ما تحمل من ثقافة وحضارة . [1]

وكان أول من وضع مفهومها ،الجغرافي الفرنسي اونسيم ريكلوس (onesime resclus) عام 1880 ،اذ وصفها في كتاباته بأنها فكرة لسانية وعلاقة جغرافية ،وكان قد ابتكرها لتعريف مجموعة الأشخاص والبلدان الناطقة باللغة الفرنسية بأشكال مختلفة ولعل مفهوم الفرانكفونية يختلف تعريفه وبيان مدلوله ،سواء بين المفكرين والكتاب العرب أو الفرنسيين ،وذلك وفقا للرؤى والأفكار التي يحملونها .

[1] Encyclopèdie universal is, Paris, p.261.

ولقد دخلت مفردات (فرانكفونية) و(فرانكفونيون) القاموس السياسي برغم حداثة نشأتها فوصف الفرانكفونيون بتعريف اشمل مفاده: أنهم الذين يتقنون اللغة الفرنسية ويقرؤون الأدب الفرنسي ويستمعون إلى الموسيقى الفرنسية ويعرفون تاريخ فرنسا وأعلامها ،ويترجمون إلى لغاتهم المحلية مؤلفات لأشهر الكتاب والمفكرين الفرنسيين .

وتبدأ الفرانكفونية من نقطة التمسك باللغة والثقافة الفرنسيين من جانب غير الفرنسيين (نعني بها الدول أو النخب الفرانكفونية) ،إذ تقاسمت فرنسا إبان المرحلة الاستعمارية مع عدد من الدول الأوربية اغلب بقاع العالم ، وكان نصيبها دولا عدة في أسيا وإفريقيا .

ونلحظ في الفرانكفونية المعاصرة خطأ سياسيا بارزا وهي أنها لا تقتصر على اللغة والثقافة فحسب بل إنها تواجه كذلك الوضع العالمي المعاصر بنهج سياسي ، وهكذا يبدوا أن الفرانكفونية هي نتائج المرحلة الاستعمارية لفرنسا ،بمعنى أن جذورها التاريخية تتصل بالسياسة الاستعمارية لفرنسا ،ولقد انطلقت في مرحلة ما بعد الاستعمار الفرنسي تحت غطاء الترويج للغة والثقافة الفرنسيتين في محاولة لبسط النفوذ الثقافي والفكري في حين حملت أبعادا اقتصادية وسياسية في المرحلة المعاصرة وذلك تحت تأثير المتغيرات المستجدة على الساحة الدولية في العقد الأخير على وجه التحديد وهذا ما سوف نتناوله في موضع لاحق من هذه الرسالة لدى التطرق إلى دوافع الفرانكفونية وأهدافها السابقة والمعاصرة ولعلنا نجد تلك التوجهات المستحدثة في السياسية الفرانكفونية يجري تأكيدها على ألسنة أكثر من مسئول فرنسي في مقدمتهم الرئيس السابق فرانسوا ميتران ،حين قال :"أن الفرانكفونية ليست هي اللغة الفرنسية وحسب إذا لم يصل إلى قناعة بان الانتماء إلى العالم الفرانكفوني ينبغي أن يكون سياسيا واقتصاديا وثقافيا يمثل إضافته فإننا سنكون قد فشلنا في العمل الذي بدأناه منذ سنوات عدة

وهكذا يبدو للمتتبع أن الفرانكفونية لم تقف عند توثيق الروابط الثقافية بين الدول المنضوية تحت مضلتها كما كانت الحال في بداية نشأتها ،فقد أضيف إلى البعد الثقافي للفرانكفونية أبعادا سياسية واقتصادية وتكرست تلك التوجهات بشكل اكبر تأثيرا منذ مطلع التسعينات من القرن الماضي ،وبخاصة بعد بروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في إعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي السابق مع نهاية عقد الثمانينات من ذلك القرن .

ومنذ أن ترسخ مفهوم العولمة في مؤتمر دافوس Davos عام 1993 ،بعد أن جرى ربط العولمة بالاقتصاد ،في ظل ظهور نذر اتساع الهوة بين الشمال والجنوب مما حمل الفرانكفونية إلى الانتقال من التركيز على الجوانب الثقافية إلى التركيز على الجوانب السياسية والاقتصادية وتحت شعارات جديدة مثل (مقاومة العولمة ،وحوار الثقافات وغيرها) .

ولعل الفرانكفونية ،يمكن النظر إليها وفقا لاعتبارين :احدهما ،كونا فكرة قديمة والأخر باعتبارها منظمة دولية حديثة النشأة والتكوين ،وتكاد تكون المنظمة الوحيدة بين المنظمات الدولية والإقليمية التي تأسست في النصف الثاني من العقد الماضي وكان مسوغ تأسيسها لغة واحدة هما اللغة والثقافة الفرنسيتين ،في حين كانت مبررات تأسيس المنظمات الدولية والإقليمية هو التقارب الجغرافي او نتيجة لضرورات (حاجات) سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية . [1]

المطلب الثالث: أهداف الفرانكفونية:

لابد لنا في البدء أن نذكر بان ما تطرحه الفرانكفونية من أهداف ،لاسيما من خلال ماتقوم به المنظمة الدولية للفرانكفونية في السعي نحو تحقيق تلك الأهداف ،وهي ليست ذات الأهداف التي كانت قد طرحتها الفرانكفونية في بداية نشأتها منذ مطلع السبعينات من القرن الماضي واستمرت تعمل على تحقيقها خلال عقدين من الزمن ،إذ نجد أن السياسة الفرانكفونية قد تحولت في توجهاتها وأهدافها منذ مطلع عقد التسعينات ،وذلك بفعل المتغيرات الهامة التي حصلت على الساحة الدولية وبخاصة سقوط الاتحاد السوفيتي السابق وبداية بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب متفرد في ميدان السياسة العالمية ،فضلا عن ما بدأت تواجه الفرانكفونية من تحديات عدة ،لعل في مقدمتها هجمة العولمة أو "الأمركة" كذلك التحدي الانكلوفي في مجال السيادة التامة للغة الإنكليزية عالميا في شتى مجالات الحياة التي عززتها ثورة المعلومات والاتصالات الحديثة الهائلة .

في ذات الوقت يرى عدد كبير من الكتاب والمفكرين أن هناك أهدافا تسعى فرنسا إلى تحقيقها من خلال الفرانكفونية مستغلة مكانتها ودورها المؤثر في المنظمة الدولية للفرانكفونية والوكالات والمؤسسات والوكالات ،كذلك فان فرنسا تهدف في المجال السياسي و الدبلوماسي من خلال

[1] تيمور مصطفى كامل ، الفرانكفونية و العالم العربي : مسيرة تعاون مشترك، مجلة السياسة الدولية ، السنة 37، العدد 142، أكتوبر/تشرين الأول 2001، ص 11.

الفرانكفونية إلى تأسيس علاقات أكثر متانة مع الدول المنضوية إلى منظمتها وذلك من اجل الحصول على اكبر قدر من الدعم السياسي والدبلوماسي في المحافل الدولية ،ولاسيما في إطار الأمم المتحدة مما يوفر لها إمكانية الاحتفاظ بمكانتها في مجلس الأمن الدولي عضوا دائما ،وذلك أن دول المنظمة الفرانكفونية يقارب عددها من ثلث مجموع أعضاء الأمم المتحدة وهي بمثابة كتلة هامة من التصويت [1].

ومن الجدير بالذكر أن هذه تظهر بشكل أكثر وضوحا في بلدان المغرب العربي لاسيما في ما يتعلق بسياسة إعداد وتوجيه النخبة الفرانكفونية .

أما في المجال الثقافي ،فان فرنسا تحاول الإبقاء على اللغة الفرنسية صامدة يوجد تحدي الإنكليزية لها ،كذلك الأمر سيان في ما يتعلق بالثقافة الفرنسية ،وذلك من خلال الفرانكفونية تبنيها لمبدأ التنوع الثقافي والتعدد اللغوي الرامي إلى مواجهة العولمة الأمريكية التي بدأت تطال ليس فقط الدول الفرانكفونية فحسب ،بل وفرنسا في عقر دارها –كما سبق ذكره–وهذا ما دفع فرنسا إلى المناداة في المحافل الدولية بإنشاء مجتمع عالمي لا يقوم على التماثل الثقافي الذي تفرضه العولمة الأمريكية بغية التخلص من هيمنة الثقافة الأمريكية واعتلائها مرتبة العالمية والأممية ،وهكذا فان الأهداف الأولى للفرانكفونية قد تمثلت آنذاك بالتطلع نحو تحقيق أهداف لغوية جغرافية والعمل على توثيق الروابط الثقافية بين أعضائها كذلك التأكيد على أن اللغة الفرنسية تمثل كتلة عالمية كبيرة تستطيع أن تواجه المد الانكلوفي في العالم غير آن تغير الظروف وبزوغ الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة جعل فرنسا تضيف إلى البعد الثقافي للفرانكفونية أبعادا أخرى سياسية ودبلوماسية فضلا عن البعد الاقتصادي الذي سبقها في هذا المجال ،إذ تنامت تلك التوجهات في أعقاب بروز العولمة كتيار رئيس يسعى للسيطرة على العالم بشكل أكثر جلاءا منذ مؤتمر دافوس عام 1993 ،في حين شهدت الفرانكفونية تحولا كبيرا في أهدافها وتوجهاتها منذ انعقاد مؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات الفرانكفونية السابع في هانوي عام 1997 حينما قرر رؤساء 52 دولة وحكومة إعطاء الفرانكفونية كامل بعدها السياسي والاقتصادي بإقرار إنشاء المنظمة الدولية للفرانكفونية ، وتعيين أمين عام للمنظمة ينتخب لمدة أربع سنوات من اجل القيام بالمهام السياسية والاقتصادية الجديدة للمنظمة.

[1] جلال رأفت،"السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة البيانّ، العدد145،السنة18،جويلية2001،ص15

إن ما دفع بالفرانكفونية إلى اتخاذ تلك الخطوات والقرارات الهامة ،هي التحديات التي بدأت توجهها الدول الفرانكفونية وفي مقدمتها فرنسا بعد أن شهدت الساحة الدولية تغيرات هامة في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية –التي سبق التطرق إليها آنفا–فتحولت السياسة الفرانكفونية من أسلوب الهيمنة والتبعية الذي كان سائدا بين فرنسا والدول الفرانكفونية خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي الى أسلوب الحوار والتعاون المشترك في إطار المنظمة الدولية للفرانكفونية ،وذلك من اجل خلق شراكة حقيقية في مواجهة التحديات الخطيرة التي تواجهها تلك الدول في ظل الهيمنة القطبية الأحادية على العالم اجمع ،مع انه يجب الإشارة إلى أن ما تمتعت به المنظمة الدولية الفرانكفونية من شخصية معنوية واعتبارية مستقلة معترف بها في المحافل الدولية ،لا ينكر على فرنسا ما تمتلكه من ثقل دبلوماسي وسياسي وحجم تأثير لا يستهان به المنظمة الفرانكفونية ،كما يجب التذكير انه ينبغي التمييز بين السياسة الفرانكفونية في مرحلة ما بعد الاستعمار في الدول التي كانت مستعمرات فرنسية المكرسة آنذاك للعمل على توثيق الصلات الثقافية والتعاون التقني ،من اجل تحقيق مصالح اقتصادية وسياسية وإستراتيجية لفرنسا ،وبين الأهداف الفرانكفونية المعاصرة حيث يجري العمل على تحقيقها في إطار المنظمة الفرانكفونية . [1]

من كل تقدم ،يمكننا أن نخلص إلى أن هناك فرق كبير بين سياسة فرنسا الخارجية الحالية ،أو سياستها إبان فترة استعمارها لعدد من البلدان العربية ،والسياسة الفرانكفونية الحالية التي تصنع قراراتها في إطار المنظمة الدولية للفرانكفونية بمشاركة الدول والحكومات المنضوية إلى المنظمة ،مع الأخذ بنظر الاعتبار الوزن الكبير لفرنسا في داخل المنظمة .

ولعل هذا الالتباس في التمييز بين سياسة فرنسا كدولة ،وبين سياسة المنظمة الفرانكفونية كمنظمة دولية تضم أكثر من خمسون دولة وحكومة تضم العديد من المؤسسات والوكالات ،ويحدث حتى في تعاملات الأوساط الفرانكفونية ذاتها مثال ذلك صدور قرار موزعي الشبكات الفضائية في بيروت بوقف تزويد زبائنهم بخدمات محطة TV5 الفرانكفونية ردا على قرار فرنسا وقف بث قناة المنار .

المبحث الثاني: التأثيرات الفرانكفونية في الجزائر

[1] عبد الكريم غلاب ،"التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي"،مجلة المستقبل العربي ، العدد32،السنة4،فيفري 1982، ص32

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التركة الثقافية الفرنسية في الجزائر

لم تكن السياسة الفرانكفونية إزاء الجزائر التي ولدت في مرحلة ما بعد الاستقلال ناتجة عن فراغ بل كانت وليدة تراكمات المرحلة الاستعمارية الطويلة التي عملت فرنسا خلالها بكل إمكاناتها ووسائلها لتجعل من الجزائر (مقاطعة فرنسية) وهي تسعى إلى فرنسة المجتمع الجزائري والعمل على محو عروبته ،إلا أن هذه المحاولات خابت بعد أن خاض الجزائريون حربا طويلة توجت بحرب الثمان سنوات (1954-1962) وقد ذهبت ضحيتها أكثر من مليون شهيد جزائري وانتهت بتوقيع "اتفاقية أيفيان" التي حددت طبيعة العلاقات المستقبلية بين فرنسا والجزائر . [1]

لقد كان المشروع الاستعماري الفرنسي في الجزائر يتلخص بتكريس تبعية الجزائر لفرنسا وجعل استعمارها واقعا لا يمكن محو آثاره ،فقد عملت على محاربة الشعور الديني واللغة وإحياء النعرات والنزعات الإقليمية والميول الجهوية وتوطين العناصر الأوربية لتحل محل الجزائريين وغيرها من الممارسات . [2]

واذا كانت الجزائر قد تخلصت من الاستعمار الاستيطاني الفرنسي إلا أنها بقيت رهينة التبعية اللغوية والثقافية بشكل خاص، فضلا عن الاعتماد على فرنسا في الجوانب الاقتصادية والتقنية أيضا

سنتناول في هذا المبحث أهم المجالات التي خضعت لتأثيرات السياسة الثقافية الفرنسية إبان الفترة الاستعمارية التي كان من نتائجها المستقبلية خلق أرضية خصبة ساعدت على حضور واسع للفرانكفونية في الدول التي كانت ضمن المستعمرات الفرنسية ومن بينها الجزائر وعلى النحو الآتي :

أولا –اللغة العربية:

تحتل اللغة حيزا مركزيا في الصراع الثقافي والحضاري الذي عاشته الجزائر في عهد الاحتلال الفرنسي (1830-1962) إذ حاول الاستعمار الفرنسي منذ أن وطأ بقدميه ارض الجزائر العمل على فرنسة المجتمع العربي ومحاولة نشر اللغة والثقافة الفرنسيتين ،وهذا ما جاء على لسان المؤرخ الفرنسي غوتييه (Gautier) .

[1] جلال رأفت، مرجع سبق ذكره، ص 22

[2] علي محافظة ،موقف فرنسا و ألمانيا و ايطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1985 ، ص 190

وقد جاء في احد التعليمات التي صدرت في أوائل أيام الاحتلال عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ما يأتي :"إن أبالة الجزائر لن تصبح ممتلكة فرنسية حقيقية إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية ،والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن" . [1]

لقد عمل الاستعمار الفرنسي على منع تدريس اللغة العربية في المدارس التي تخضع لإشرافه واصدر قرارا يعدها لغة أجنبية في الجزائر واعتبر وزير الدولة الفرنسي شوتان (choutan) تعليم اللغة العربية لأبنائها وبناتها بمثابة "محاولة عدائية لصبغ الجزائر بالصبغة العربية".

إن سياسة فرنسا الرامية إلى إحلال اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية في الجزائر لم تنشأ بين ليلة وضحاها ،بل أنها كانت تكريس لواقع رسمت خطاه منذ أن دخلت القوات الفرنسية ارض الجزائر في 5 يونيو/حزيران 1830 وحتى نيلها الاستقلال عام 1962،وتوقيع الطرفين على اتفاقيات ايفيان التي حددت العلاقات بين البلدين .

لقد تكرست تلك السياسة بشكل جلي منذ أن مارس المستعمر الفرنسي سياسة الإدماج ،في عهد لويس فيليب عام 1833 وإعلان أن الجزائر إحدى الممتلكات الفرنسية التي قسمت آنذاك إلى مقاطعات على غرار التقسيم الإداري الفرنسي .

إن استهداف الاستعمار الفرنسي للغة العربية كان هدفه الرئيس استبعاد الثقافة الأصلية للشعب الجزائري وإحلال اللغة الفرنسية بدلا من اللغة العربية بهدف تحقيق الإلحاق الثقافي والحضاري ومن ثم الإلحاق الجغرافي للجزائر بفرنسا وهناك كثير من الشواهد بهذا الشأن ليس في الجزائر فحسب بل والمغرب العربي اجمع ، لعل من بينها إرسال أول وابرز المقيمين العامين "الجنرال ليوتي "دورتيه الشهيرة في شهر يونيو/حزيران 1921 .

كذلك يقول "دي روفيكو:"إني انظر إلى نشر تعليمنا ولغتنا كأنجع وسيلة لجعل سيطرتنا في هذا القطر تتقدم في إحلال اللغة الفرنسية تدريجيا محل اللغة العربية ،فالفرنسية تستطيع الانتشار بين السكان خصوصا إذا أقبل الجيل الجديد على مدارسنا أفواجا أفواجا " .

[1] المرجع نفسه ، ص 192

إن اللغة العربية في الجزائر كانت هي اللغة السائدة في جميع مرافق مجتمعه قبل دخول الفرنسيين إليه في حين أبدلت بها اللغة الفرنسية في ميادين الإدارة في البلاد خصوصا فالجزائري في علاقاته مع سلطات بلاده أو في شؤونه الخاصة حتى لدى السلطات الفرنسية على طمس اللغة العربية آنذاك ،أصدرت وزارة الداخلية الفرنسية قرارا في 8 مارس/آذار 1938 جاء فيه :"إن اللغة العربية تعتبر لغة أجنبية" .

لم تكن سياسة إحلال اللغة الفرنسية بدلا عن العربية في الجزائر خاصة وفي المغرب العربي عامة من اجل جعلها وسيلة للتعلم والثقافة بل لكونها وسيلة عملية للغزو الفكري عن طريق دراسة تاريخ فرنسا وجغرافيتها واقتصادها وأدبها وتاريخ علمائها وإعلامها ومن ثم تصبح في فكر المتعلم قطبا أوحدا ،فضلا عن أنها استعملت لتكوين المساعدين الثانويين لخدمة الإدارة الفرنسية في المناصب غير الهامة ،كذلك من اجل ربط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي . [1]

إن تلك التوجهات نجدها لدى كثير من الساسة والمفكرين الفرنسيين ومن بينهم المستشرق كويليام مارسي الذي رأى في عز الليل الاستعماري أن اللغة العربية هي لغة المحكومين .

ولئن كانت اللغة الفرنسية العامل الحاسم في التواصل ونقل الثقافة فان السياسة اللغوية في النظام الاستعماري الفرنسي عرفت تخطيطا دقيقا تمثل في تشجيع تلقين اللغة الفرنسية والتقليل من مساحة التلقين باللغة العربية ،وعدم اعتبار هذه الأخيرة لغة علم مع الاحتفاظ بها تدريجيا كلغة للتواصل اليومي فقط على أن يعمل الاستعمار بعد ذلك على الفصل بين العرب والبربر في استعمال العربية عن طريق تشجيع استعمال اللهجات البربرية إلى جانب الفرنسية كلغة تدريس ولاشك أن هذا التوجه اللغوي كان القصد منه إضعاف الروابط القومية القائمة بين اللغة العربية والدين ،باعتبارها لغة القران وبها دونت اغلب مصادر التراث والثقافة الإسلامية . [2]

ولعل حضور السياسة الاستعمارية في المجالين اللغوي والثقافي يضمن لها تلقائيا استمرار نفوذها السياسي والاقتصادي ،وذلك كان هدفها الأساسي القضاء على اللغة العربية باعتبارها لغة حضارة

[1] عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص 89-90

[2] خالد الصمدي ،"جوانب من تأثير الفرانكفونية في نظام التربية و التعليم بالمغرب ، مجلة البيان ، العدد177،السنة 17،اوت2002، ص 34

عريقة وتراث إنساني خالد ،وبفضل سياسة ازدواجية اللغة أمكن تحويل المغرب العربي ولاسيما الجزائر إلى مجتمع فرانكفوني .[1]

وهكذا فان اللغة الفرنسية في الجزائر لم تكن في عهد الاستعمار وسيلة للتثقيف أو تنمية للمعرفة كغاية أساسية بل كانت وسيلة لمحو الشخصية العربية الجزائرية ،وكان المنظرون الاستعماريون يؤكدون أن الإسلام واللغة العربية هما ركيزتا هذه الشخصية وكما حاولوا أن يهدموا الركيزة الأولى عن طريق ما سمي بالسياسة البربرية الفرنسية محل اللغة العربية للقضاء على الذاتية .

لقد خلفت الحرب الضادية التي شنها الاستعمار الفرنسي العربيتين في الجزائر ردود فعل كبيرة لدى أبناء الشعب الجزائري ،ولاسيما من لدن عدد من الجمعيات والحركات السياسية والشعبية لعل في مقدمتها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بقيادة الشيخ عبد الحميد بن باديس من عام 1931 حتى عام 1940 ثم بقيادة محمد البشير الإبراهيمي من عام 1940 إلى 1956 حيث لست أكثر من أربعمائة مدرسة ما بين ابتدائية وثانوية في طول الجزائر وعرضها من اجل نشر اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية بين أبناء الشعب الجزائري وقد كان الدور الذي أدته تلك الجمعية من الضغط على الحكومة الفرنسية إلى التراجع عن قراراتها التعسفية في حق اللغة العربية وأعلنت في القانون الأساسي الصادر في عام 1947 بعد الحرب العالمية الثانية وتحديدا في المادة (57) اعترافها باللغة العربية كلغة تعليم إلى جانب اللغة الفرنسية في ولايات الجزائر الثلاث(الجزائر ،وهران،قسنطينة) في حين لم تدخل اللغة العربية في المدارس الابتدائية في الجزائر بصفة فعلية وجدية إلا في عام 1957 .

ثانيا :التعليم :

إذا كان التعليم والتربية يضطلعان بدور خطير وحاسم في ترسيخ القيم والخصوصيات الحضارية للشعوب، فان الاستعمار الفرنسي في الجزائر سعى بكل الوسائل إلى تغيير بنية التعليم والتربية من مخطط واسع للفصل بين الإنسان ومقوماته الحضارية في هذا البلد.

لقد واجه ميدان التعليم في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي لها كثيرا من السياسات التي أضعفت إلى حد بعيد المسيرة التعليمة ومن ثم أدت إلى انخفاض مستوى تعليم الجزائريين إلى ادني حد له .

[1] عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص 92

ومثلما استهدفت الاستعمار الفرنسي اللغة العربية –كما ذكره فانه انتهج كذلك سياسة تعليمية سعى فيها إلى ترسيخ الثقافة والأفكار الفرنسية في عقول الأجيال المتعلمة ،وقبل هذا تمكين الفرنسية في إن تصبح لغة التعليم الأساسية لذا حارب الفرنسيون منذ احتلالهم الجزائر عام 1830 جميع الفعاليات الفكرية والتربوية والتعليمية لهذا البلد العربي ،كانت عمليات التبشير الفرنسية خلال العقود الأولى من عهد الاحتلال مكثفة جدا بقيادة "الأب لافيجيري" الذي بدأ بإنشاء المدارس ونشر التعليم باللغة الفرنسية ولعل في مقدمة أهداف الاستعمار الفرنسي التي سعى إلى تحقيقها في الجزائر هي ممارسة سياسة التجهيل ومحاصرة التعليم الحر في حين كانت نسبة ضئيلة من المحظوظين تتعلم في المدارس الفرنسية في المراحل الأولى للتعليم ولا يرقى إلى التعليم العالي إلا من يثبت ولاءهم لفرنسا وقد ارتفعت نسبة التجهيل والأمية إلى درجة وصلت فيها نهاية عهد الاستعمار إلى (98%) من السكان فكانت الأعباء كبيرة بعد الاستقلال للنهوض بهذا القطاع الحيوي الهام سواء من حيث توفير الوسائل أو من حيث مستوى التاطير والتنظيم .[1]

لقد كرست المؤسسات التعليمية الفرنسية جهودها إبان المرحلة الاستعمارية باتجاه تعليم أبناء الجالية الفرنسية ومع استقلال هذا البلد تقلص عددها بسبب هجرة المعمرين الفرنسيين.[2]

وبذلك كان من نتائج ضيق انتشار التعليم الرسمي الفرنسي أن أصبح استعمال اللغة الفرنسية مقصورا على فئة قليلة من الجزائريين ،وهي الفئة المحظوظة التي استطاعت متابعة دراستها في المدارس أو العمل في السلك الوظيفي للإدارة الفرنسية إلا أن الشعب الجزائري لم يقف مكتوف الأيدي إزاء ذلك ،إذ قامت كتاتيب تحفيظ القرآن التي كانت تنتشر في كل مدينة وقرية ودوار بالإبقاء على التعليم وأدامته ،فضلا عن الزوايا الخاصة بالطرق الصوفية التي عملت على تعليم مبادئ النحو والصرف والبلاغة وعلوم الدين والشريعة بل أحيانا الرياضيات والمنطق لآلاف الطلاب .

وقد كان للقرارات والمراسيم التي صدرت عن الحكومة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر المتعلقة بتصفية الأوقاف إن انخفض عدد المدارس وأماكن العبادة التي يجري فيها التعليم آنذاك من (86الى 30) وتراجع مجموع الطلبة في مدارسها من (600 إلى 60) في اقل من عشر سنوات بين (1837-1846)

[1] الحسان بوقنطار ،السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1928، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1987

[2] المرجع نفسه ،ص102

وضمن السياسة اللغوية والتعليمية للاستعمار الفرنسي في الجزائر ،اصدر الحاكم الفرنسي فيها الأميرال آل كيدون عام 1871 أوامره إلى الإباء البيض ،قائلا :"انك ماذا سعيتم إلى استمالة الأهالي بواسطة التعليم وبما تسدون إليهم من إحسان ،تكونون بعملكم هذا قدمتم خدمة جليلة لفرنسا ،فليس في وسع فرنسا ان تتجنب من الأطفال ما يكفيها لتعمير الجزائر ،ولذلك فمن الضروري الاستعاضة عن ذلك بفرنسة مليونين من أبناء البربر الخاضعين لسلطتنا ،واصلوا عملكم بحنكة ودربة وحيطة ،ولكم مني التأييد ،وفي إمكانكم أن تعتمدوا علينا كل الاعتماد" . [1]

ومن خلال مقارنة بسيطة لمستوى تدهور التعليم في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي لهذا البلد العربي نجد انه لدى دخول الفرنسيين للجزائر في يوليو/تموز 1830 كان فيه (2000مدرسة) وأربع جامعات في مدن الجزائر وقسنطينة وتلمسان ومازون وكانت تضم هذه الجامعات (180 ألف طالب) من مجموع الشعب البالغ وقت ذلك ثلاثة ملايين ونصف نسمة في حين أصبح عدد المدارس أثناء فترة الاحتلال وتحديدا عام 1870 (36 مدرسة) تضم (6000 تلميذ) في وقت اختفت فيه المدارس العليا والجامعات أما ما يتعلق بالأمية فلم تكن نسبتها لدى دخول فرنسا للجزائر تتجاوز نسبة 27% في حين أصبحت عام 1953 بحدود 92% وقد أكد ذلك جان بول سارتر في كتابه (عارنا في الجزائر) .

ولعل المؤسسات التعليمية الجزائرية بقيت تعاني من تأثيرات السياسة التعليمية الفرنسية التي مورست إبان الفترة الاستعمارية حتى بعد نيل الجزائر استقلاله.

ثالثا :الهوية الوطنية والإسلامية :

إن ظروف تشكل الثقافة الوطنية في الجزائر ومن ثم ثبات الهوية الوطنية والإسلامية تختلف عن الدول الأخرى وخصوصا في المشرق بسبب وضعيتها الاستعمارية وظروف كفاحها المسلح وتشكيلة المجتمع الجزائري الذي يغيب فيه ألاثني والطائفي،[2] ولعل الممارسة الاستعمارية الفرنسية في تعاملها مع الشعب الجزائري تتمثل في تطبيق أساليب وطرق مختلفة الهدف منها الحيلولة مستقبلا دون استرجاع الجزائر لكيانها السياسي وبنائها الاجتماعي وخصوصيتها الحضارية ،فقد سميت مراسيم مجلس الشيوخ المعروفة بـــ (السيناتوس كونسولت) Consulte Senatus المتعلقة بقوانين الأحوال الشخصية

[1] خالد الصمدي، مرجع سابق، ص 35

[2] حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، ط 4 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991 ،ص 112

وحيازة الأراضي ،وهي ترمي إلى تفتيت المجتمع الجزائري بالقضاء على الخلية الأساسية فيه وهي القبيلة والعمل على دمجه في بوتقة المجتمع الفرنسي وسلخه عن شخصيته العربية والإسلامية وإبعاده عن قيمه الحضارية ،كما أدى تطبيق المرسوم الخاص بالأحوال الشخصية لعام 1856 إلى ربط الجنسية الفرنسية ونيل الحقوق المدنية تكلفها القانون الفرنسي بالتخلي أو الانفصال عن الأحوال الشخصية الإسلامية .

يستعمل الكاتب الجزائري وادي بوزاري لدى الحديث عن وضع الجزائر إبان الاستعمار الفرنسي عبارة :"مشكل هوية ثقافية جماعي وفردي" ونلمس من خلال مفاهيمه استحضار الهوية بل المقصد الأساسي في التحليل والهوية الجماعية بالذات . [1]

لقد وظفت الحركات الوطنية في المغرب العربي فكرة "وحدة المغرب العربي بصورة إيجابية في نضالها ضد الاستعمار الفرنسي ،مما افشل سياسات التجنيس ومحاولة الفصل الفصل بين العرب والبربر التي مارستها فرنسا آنذاك وقد عزز ذلك الهوية الوطنية والقومية لدى أبناء المغرب العربي ولاسيما في الجزائر.

إن الجزائر تعد أنموذجا دالا على ما وصلت إليه الاستعمار الفرنسي في محاولاته محو الشخصية الوطنية والحضارية للبلدان التي خضعت لهن إذ عرفت الجزائر استعمارا استيطانا كثيفا ومديدا استغرق 132 عاما فكانت كما يصفها بن سالم حمي شبانها اكبر مختبر لمشروع مسخ الشخصية والقومية التاريخية لأبناء الجزائر ،بقصد فرنستها وإلحاقها كمقاطعة بالمترو بول باعتبار هذه هي الوطن الأم "

لقد حاول المستعمر الفرنسي بإثارته للمسألة الامازيغية أو البربرية ،النيل من الهوية الوطنية الواحدة لأبناء الجزائر ومن ثم التجزئة والإلحاق بفرنسا ،فقد ولدت هذه السياسة في الجزائر أول الأمر في النصف الأول من القرن التاسع عشر ،ومن ثم تطورت في النصف الأول من القرن العشرين واستمرت بعد جلاء الاحتلال الفرنسي تحت عناوين ومسميات مختلفة ومن الملاحظ إن ما يدعى بالمسألة البربرية لم يكن معروفا قبل تاريخ الاستعمار الفرنسي للجزائر ،إذ منذ الفتح الإسلامي لتلك

[1] ليلى العرباوي ، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 285 ، السنة 24 ، جانفي 2002 ، ص 129

البلاد اختفت التمايزات العرقية بين العرب الفاتحين الوافدين من الرشق وأهل البلاد (وهم البربر) ،وذلك بفضل الدين الإسلامي الذي قضى على هذه الفروق والنعرات القومية الضيقة . [1]

خلاصة الحديث عن الهوية العربية والإسلامية في الجزائر إبان فترة الاحتلال الفرنسي ،ولاسيما في ما يتعلق بالصراع المزعوم بين الامازيغية والعربية ،وإنما كان ذلك من وحي الاستعمار الفرنسي وسياسته المعروفة بـــــــ"السياسة البربرية" ،ولعل آثار "الظهير البربري" –آنف الذكر–لهو خير دليل على توجهات الحكومة الاستعمارية الفرنسية نحو مسخ الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري الذي قاومها ببسالة بفضل نضاله الرائع المعدود من الأمة العربية والإسلامية آنذاك .

رابعا :الأدب الفرانكفوني والصحافة :

أ- الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية :

ارتبط الأدب الفرانكفوني الجزائري في ظل الاستعمار الفرنسي بالطابع الاستعماري بعد أن غلبت لغة المستعمر على اللغة العربية الأم ،من خلال سياسته الرامية إلى إضعافها ومحاولة طمسها كما سبق ذكره وهذا ما جعل الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية مرتبطا فكريا وايدولوجيا بباريس والدولة المستعمرة وقد تمثل هذا الأدب بشكل جلي في كتابات جان عمروش وألبير كامو حتى صار جزءا من الأدب العادي .

ومثلما هو حال الآداب المغاربية المكتوبة بالفرنسية عامة ،فان الأدب الفرانكفوني الجزائري كان من بين تلك الآداب التي ولدت من رحم الاستعمار الفرنسي ،وانه برغم اللغة التي كتب بها لم يكن يعبر عن شيء من هموم واهتمامات فرنسا والفرنسيين ،بل هو تعبير عن الواقع الجزائري بواسطة لغة أجنبية استخدمت كأداة تبليغ وطوعت تركيبتها إلى قواعد تفكير وإنتاج جزائريين ،ولعل وفرة الإنتاج الجزائري من ناحية الكم يعزى إلى سببين هامين ،أولهما : إن فترة الاستعمار دامت في الجزائر ما يقارب 132 عاما وثانيهما :إن الاستعمار الفرنسي كان استيطانيا" في الجزائر "واستغلاليا" في سائر البلدان ،كما سبقت الإشارة إليه .

[1] المرجع نفسه ، ص 130

ولعل هناك أكثر من كاتب جزائري يتحدث عن التقييد في الكتابة بالفرنسية ونزوعها إلى التقليد والتأثر بالنموذج الأوروبي ولاسيما الفرنسي

إذ عندما نطالع كتابات الأديب الجزائري (كاتب ياسين) نجده يروج في معظمها للغة الفرنسية ويصفها بأنها (غنيمة حرب bulttin de guerre) وان العربية كلاسيكية ميتة –بحسب ادعائه–فأصبحت الفكرتان من الثوابت ودستورا للفئات الفرانكفونية ،وأصبح ياسين (نبي) اللغات الشعبية ،وهو مبدع والمتكلم أساسا ودائما بالفرنسية في الوقت الذي يرى فيه البعض انه يجهل حتى الامازيغية التي يتحدثها قومه.[1]

ب– الصحافة : مثلما هو حال الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية في فترة الاحتلال الفرنسي الذي خضع تأثيرات السياسة الثقافية للاستعمار الفرنسي ،فان الصحافة الجزائرية هي الأخرى تأثرت كثيرا بتلك السياسة التي دعمت كثيرا الصحافة المكتوبة باللغة الفرنسية وغلبتها على تلك المكتوبة باللغة العربية ،وذلك من خلال سياسة لغوية وتعليمية دقيقة خطط لها مسبقا.

لقد عمدت الازدواجية اللغوية أجهزة الإعلام الجزائرية وقد مثلت مؤشرا حقيقيا لوجود تصنيف اجتماعي معين من تلك المجتمعات إذ أن (الفرانكفونيين) أو ذوي الثقافة واللسان الفرنسيين يمثلون الفئة الاجتماعية (العصرية)،في حين إن (الارابوفونيين) أو ذوي الثقافة واللسان العربيين يمثلون الفئة التقليدية من ذلك الميدان.

عرفت الجزائر أول صحيفة لها في تاريخها المسماة (بريد الجزائر) يوم 14 يونيو/حزيران عام 1830 ،وقد صدرت تلك الصحيفة باللغة الفرنسية موجهة إلى القوات الفرنسية التي رست على السواحل الجزائرية في ذلك اليوم أعقبها إنشاء نظم الرقابة على الصحف ابتداء من عام 1846 وألغيت عام 1848 في حين صاحب إلغائها ظهور حركة صحيفة نشطة اختنقت فيما بعد بصدور قوانين عام 1848 و1849و1850 التي وضعت قائمة طويلة للجرائم والمخالفات الصحيفة ،ثم صدر قانون عام 1859 الذي خضعت بموجبه الصحافة العربية لأحكام القوانين السارية حينئذ على الصحافة الأجنبية في حين صدرت صحيفة المبشر عام 1847 باللغة العربية وكانت اللسان العربي للسلطات الفرنسية .

[1] المرجع نفسه ، ص 132-133

وفي مطلع القرن العشرين صدرت صحافة وطنية جزائرية مع مطلع القرن العشرين مثل "المصباح" للعربي فخار و"الإسلام" للصادق دان دان "والمغرب" التي استمر صدورها من عام 1903 إلى عام 1913 باللغة العربية وكانت ذات اتجاه قومي إسلامي ،وكان صدور صحيفة المصباح عام 1904 باللغتين العربية والفرنسية وخلال الأعوام التالية صدر كثير من الصحف العربية والفرنسية ففي عام 1912 صدرت صحيفة "الإسلام" وصحيفة "الحق ألوهراني" وكانت أسبوعية سياسية ذات اتجاه إسلامي وفي عام 1913 صدرت صحيفة "المعارف" في العاصمة الجزائرية وهي شهرية يرأسها محمد بن قدور ،الذي كان يعد من أكفاء الصحفيين الجزائريين.

أما في عام 1915 فقد ألغت الإدارة الفرنسية –بجرة قلم–كل أجهزة الصحافة الإسلامية او العربية في جميع أنحاء البلاد الجزائرية إلا أن فترة ما بين الحربين وبخاصة بعد ظهور الحركة الوطنية للجبهة الشعبية تميزت بانتشار نسبي لمبادئ حرية الصحافة وتطبيقها عمليا في الجزائر فوجدت صحافة جزائرية باللغة الفرنسية تميزت بالاتجاه الثوري في التعبير الإعلامي ،وكذلك وجدت صحافة ذات نزعة إسلامية واضحة ،مثال ذلك صحيفة "المنتقد" التي حلت محلها صحيفة "الشهاب" التي كانت تحت سيطرة "جماعة العلماء" وقد عززت انتشارها في كافة أنحاء المغرب الإسلامي منذ عام 1925 وحتى عام 1939 . [1]

المطلب الثاني : التأثيرات الفرانكفونية في مرحلة ما بعد الاستقلال :

أفرزت الحقبة الاستعمارية الفرنسية الطويلة –التي سبق التطرق إليها في المبحث السابق –تأثيرات هامة في مختلف المجالات والميادين في الجزائر ولعل ابرز تأثيراتها السلبية انهيار واسع في أسس البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الجزائري فضلا عن تشويه كبير في البنية الذهنية والثقافية لأبنائه على الرغم من مقاومة الجزائريين وجهود الحركة الوطنية ذات التوجه الاستقلالي والإصلاحي .

ومن جراء ذلك بقيت الجزائر بعد استردادها لسيادتها تعاني آثار الممارسة اللانسانية للإدارة الفرنسية[2] إذ ظلت تأثيرات وبصمات اللغة الفرنسية التي همشت الدور الريادي للغة العربية فضلا عن التبعية في

[1] احمد نازلي ، " الصحافة في أقطار المغرب الثلاثة"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 19 ، السنة 3 ، سبتمبر 1980 ، ص 87

[2] احمد نازلي ، المرجع نفسه ، ص 42

مجال التعليم التي فرضت على المؤسسات التعليمية من جراء الاعتماد شبه الكلي على سياق الفرنسي في التعليم الذي خلفه استعمار دام ما يناهز 132 عاما كذلك فان بروز النخبة الفرانكفونية ربيبة المستعمر الفرنسي كانت ظاهرة هامة تستحق المتابعة والدراسة في حين لم تكن مسألة الهوية الشخصية والوطنية للفرد الجزائري بعيدة عن تلك التأثيرات التي طالت أيضا مجالات الأدب والصحافة ولعل جميع تلك التأثيرات كانت بمثابة أسس ومرتكزات هامة استندت إليها الفرانكفونية في إحياء فكرتها الأولى وولادتها في مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي –كما سبق ذكره– لذا سنتطرق إلى أهم التأثيرات الفرانكفونية التي ظهرت في الساحة الجزائرية ما بعد الاستقلال في مجالات هامة محددة وعلى الوجه الآتي :

أولا:اللغة العربية وسياسة التعريب:

قد تعد الجزائر متخلفة عن حل مشكلة اللغة إذ أن انتشار التعليم بالفرنسية في عهد الاستقلال (قد أوسع الخرق على الرافع) كما يقول المثل فقد تضاعف عدد الناطقين باللغة الفرنسية وهو أمر يتناقض تناقضا صارخا مع السيادة الوطنية والاستقلال الوطني.

إن الحياة الفكرية في الجزائر خضعت في مرحلة ما بعد الاستقلال لصراع أساسي بين فريقين احدهم يدعو للإبقاء على اللغة الفرنسية في جميع مجالات الحياة وذلك من اجل استمرار الاتصال بالتقدم العلمي والتقني مع الخارج وهؤلاء يسمون بـــــ(الفرانكفونيين) أما الفريق الأخر فانه يستمد حججه من الوقائع التاريخية الثابتة المتعلقة بأهمية اللغة العربية ثقافيا وحضاريا وهم من دعاة التعريب في حين أكدت اتفاقية أيفيان في 19 مارس /آذار 1962 على المحافظة على وضع ممتاز للغة الفرنسية في الجزائر كذلك سارعت فرنسا بإنشاء المكتب الجامعي والثقافي في 11 أغسطس /آب 1962 وكان من بين أهدافه : العمل على إن تكون الجزائر نقطة انطلاق لنشر الثقافة واللغة الفرنسية في إفريقيا والعالم الثالث فضلا عن اهتمامه بالمحافظة على سيادة الثقافة واللغة الفرنسيتين في الجزائر لإخراجها من الدائرة العربية . [1]

استقلت الجزائر وهي تعاني من مشكلة الأمية في أبعادها الخطيرة إذ وصلت نسبة الأمية في البلاد الى ما يزيد عن 90% من مجموع الشعب وقد واجهت الدولة الناشئة المشكلة من خلال الإجابة عن

[1] المرجع نفسه ، ص 43

السؤال الآتي :هل تمحى الأمية باللغة العربية ،لغة الأصول القومية العريقة ولغة ثورة التحرير المجيدة ولغة "الأنا" الوطنية المكتشفة من جديد في أعماق الجزائري أم تمحى الأمية باستمرار التراث التعليمي والثقافي للاستعمار الفرنسي في البلاد ؟ [1]

وكانت إجابة الدولة الجزائرية عن هذا السؤال هو المضي قدما باتجاه إعادة اللغة العربية إلى مكانتها الطبيعية التي كانت عليها قبل احتلال الجزائر ،وذلك من خلال الشروع بأوسع عملية تعريب شاملة ليس على مستوى الجزائر فحسب بل وعلى نطاق المغرب العربي أيضا.

والواقع إن اللغة العربية بقيت مطروحة في علاقتها المتباينة مع المحيط الاجتماعي –السياسي،اذ شكلت إحدى محاور الصراع بين مختلف الفئات المتطلعة إلى التحكم والاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة بوصفها المحددة للوضعيات الاجتماعية ،وقد قادت مسألة الصراع اللغوي في الجزائر ،ولاسيما هيمنة اللغة الفرنسية المستمرة إلى توترات عنيفة لعل من بينها ما حدث في الجزائر عام 1980 إذ عرفت مدينة تيزي وزو وعدد من كلياتها تظاهرات احتلت فيها المطالب اللغوية عنصرا أساسيا .

ولدى الرجوع إلى إحصائية دراسة أجريت عام 1980 تتعلق باللغة التي درس فيها الطلبة الذين أجريت عليهم الدراسة في المراحل الابتدائية والمتوسطة والثانوية ،تبين ان الأغلبية الساحقة من عينتين أجريت عليهما الدراسة قد درست المرحلة الابتدائية باللغتين العربية والفرنسية (74% من المعربين و80% من المفرنسين)وانخفضت هذه النسبة في المرحلة المتوسطة عند المعربين وحافظت على نفسها لدى المفرنسين (53% عند المعربين وظلت 80% لدى المفرنسين) في حين انخفضت لدى المعربين (إلى 31% وانخفضت كذلك لدى المفرنسين إلى 46%)وهذا يظهر أنها تسير لصالح اللغة العربية في الحالتين لدى المجموعتين تقريبا .

ولعل التعريب في الجزائر ليس مجرد تغيير لسان الشعب هناك بل هو إعادة الإنسان الجزائري الى مقومات شخصيته الوطنية العربية الأصلية ومن ابلغ ما قيل عن جوهر التعريب في الجزائر ،مقولة للرئيس الجزائري الأسبق هواري بومدين وقد جاء فيها :"إن كسب قضية التعريب هو كسب للشخصية

[1] حليم بركات ، مرجع سابق ، ص 98

الجزائرية العربية وهزيمة نهائية لكل المخطط الامبريالي الفرنسي الذي كان يهدف إلى مسخ شخصيتنا عن طريق تحطيم لغتنا ليتمكن من السيطرة إلى الأبد على بلادنا بمواردها وإمكانياتها .

وبشكل عام فان التعريب بمعناه المباشر هو سيادة اللغة العربية على ساحة الوطن العربي عامة والجزائر خاصة ،بما يوحد المشاعر العربية ،ويجمعها تاريخها وواقعها ومصيرها .

وخلاصة الحديث عن التعريب في الجزائر ،نرى انه يعد من ابرز الوسائل الرامية إلى إعادة الوضع الطبيعي للغة العربية فيه ،نظرا لما تتمتع به هذه اللغة من أهمية بالغة في الحفاظ على هويته العربية والإسلامية

ثانيا التعليم:

ورثت الجزائر المستقلة أكثر من (170 مدرسة) عربية حرة تنتشر في أنحاء البلاد ،وهي تضم مايقرب من (40الف تلميذ وتلميذة) كما ورثت ثلاثة معاهد ثانوية:اثنان منها قسطنطينة وواحد في وادي ميزاب ،في حين كانت معظم هذه المدارس غير صحية لاتتوفر فيها الشروط التي تتوفر في المدارس الفرنسية الموروثة عن العهد الاستعماري ،وبدل أن يحول المسؤولون عن وزارة التربية في 1962 عددا من المدارس الابتدائية الفرنسية إلى مدارس غربية ،ويحولوا عددا من المتوسطات والثانويات الفرنسية لاستيعاب آلاف من تلميذات وتلاميذ المدارس الحرة الابتدائية ،اكتفوا بترك المدارس الحرة على حالها وسدت الأبواب أمام المتخرجين من المدارس الحرة الذين لم يتمكنوا من إتمام دراستهم المتوسطة والثانوية ،بل آن عددا من المدارس التي لم تكن ضمن المدارس الحرة ،حولت في عهد الاستقلال إلى مدارس عربية لا تتوفر فيها شروط المدرسة المعمارية والصحية كمدرسة الثعالبية

إن اتفاقيات استقلال الجزائر ،في ايفيان قد نصت صراحة في متنها على استمرار العلاقات الثقافية غير العادية بين الجزائر وفرنسا بعد الاستقلال ففي مجال التعليم تطرق عدد من نصوصها إلى التي :

– تتعهد فرنسا بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي الإعداد المهني والبحث العلمي وسير المرافق الإدارية وهيئة التدريس من الفنيين والمتخصصين والباحثين

– تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ،ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى الجامعات الفرنسية ،وتنظم الجزائر في حدود إمكانياتها أقسام الكليات الأساسية في جامعاتها ،مراعية الأقسام الرئيسية المشتركة مع الجامعات الفرنسية ،مع إتباع نظم مماثلة في البرامج ونظم التعليم والامتحانات ،وسرعان ما استجابت السلطات الفرنسية فعملت على إنشاء "المكتب الجامعي والثقافي –كما سبق ذكره –اذ ضم هذا المكتب نحو 60 منشأة ثقافية ،فاستقبل عام 1968 مثلا (13500 تلميذ) جزائري ،والحق عام 1966 بوزارة الخارجية الفرنسية مباشرة ولعل من اهم أهدافه في مجال التعليم ،إبقاء الجزائر مرتبطة بفرنسا ثقافيا وعلميا وذلك بهدف الدفاع عن مصالحها والحفاظ على سياسة التعاون الثقافي والتعليمي حتى تستطيع الإبقاء على نفوذها في هذه المنطقة الإستراتيجية

لقد تميز التعاون الثقافي الفرنسي في الجزائر في عدة مجالات تطبيقية منذ فجر الاستقلال،وعلى رأسها الخدمة التعليمية الداخلية في البلاد ،ثم التعاون الفني والعلمي ،والمنح الدراسية للجزائريين في الجامعات والمعاهد الفرنسية. [1]

لقد اتخذ التعاون الثقافي بين فرنسا والجزائر المستقلة طابعا مؤسسيا وخصوصا في ميدان التعليم، والدليل الواضح على ذلك وجود (8753 معلما فرنسيا) عام 1967 وتظهر المعونة الثقافية الفرنسية للجزائر لاسيما في مجال التعليم، في ثلاثة محاور هي :

– التعاون: وهو الموضوع تحت سلطة وزارة التربية الوطنية الجزائرية،يقدم للعلاقات الثقافية الفرنسية – الجزائرية أفاقها الحقيقية للمستقبل وهو الأكثر أهمية ويشتمل اعلي درجات التعليم كافة

– المصلحة الجامعية الثقافية لأجل الجزائر: وقد أخذت بعين الاعتبار ان الجزائر مستعمرة فرنسية سابقة ،ولا تزال الأكثر أهمية في ما لدى فرنسا في الخارج

– التعليم الخاص الكاثوليكي تحديدا: وكان يشتمل عام 1967 على حوالي (1400 معلم فرنسي). [2]

[1] احمد نازلي ، مرجع سابق 195

[2] لويس دوللو، العلاقات الثقافية الدولية ، تر :هيج شعبان ،ط 1 ، بيروت : منشورات عويدات ، 1947 ، ص 99

مما تقدم يتبين إن التعليم في الجزائر بمؤسساته وكوادره التعليمية بقي رهين التعاون الثقافي والتقني مع فرنسا في مرحلة ما بعد الاستقلال ولسنوات طويلة ،بسبب ما خلفته المرحلة الاستعمارية من تبعية ثقافية واقتصادية وغيرها .

ثالثا: النخب الفرانكفونية والهوية الوطنية الجزائرية :

تمخضت المرحلة الاستعمارية بعد انقضائها في الجزائر نخبا يصفها المعارضون لها بذوي "النزعة التغريبية" أو التيار الفرانكفوني أو الفرانكفونية" وهو منتوج للنخبة أو الانتلجنسيا المهنية والفكرية "المفرنسة" التي أعطتها "الأداة اللغوية" و "الخبرة المهنية والإدارية" سلطا متعددة ،من مراكز الحل والعقد والإدارة العليا والاقتصاد والتسيير ،حتى أماكن ومناصب اتخاذ القرار في قطاعات الإعلام والثقافة والبحث العلمي ،وتعد هذه النخبة عموما وفرنسا خصوصا منبع القيم والنماذج التنموية في السياسة والاقتصاد وترى الحداثة الغربية نموذجا عاليا للديمقراطية.

لقد شكلت النخبة الفرانكفونية في الجزائر في افق عربي وهي كما يطلق عليه البعض (انتلجنسيا ليبرالية) ذات نزعة وطنية برجوازية ،تحاول المزاوجة بين الإصلاحية واليوتيبيا ،ونظرا لكونها بقيت تحت ضغط قانون فرنسا الاستعمارية فإنها تتوجه إليه باسم مبادئ الثورة الفرنسية نفسها. [1]

ولعل المعركة الحقيقية الضاربة منذ الاستقلال وحتى اليوم ،قد استمرت في الجزائر بين معسكرين رئيسيين هما : المعسكر "التيار الفرانكفوني"، من جهة ومعسكر الذين يريدون لهذا البلد إن يتطور في إطار مقوماته الوطنية وفي مختلف الميادين في المجتمع الجزائري ،اذ لم يجد أصحاب الحل الوسط من ذوي الاعتدال وعدم التطرف والدعوة إلى التعايش ونبذ العنف مجالا لهم في عرض مشاريعهم السياسية في ظل تلك المعركة المستمرة والمستعرة حتى اليوم في المجتمع الجزائري

في حين ظهر هذا الصراع بشكل أكثر جلاء لدى تطبيق عملية التعريب فقد دعم أنصار استمرار هيمنة اللغة الفرنسية من الفرانكفونيين على كافة مجالات الفكر والثقافة ،أما الفريق الثاني فقد تمثل في دعاة نصرة اللغة العربية وضرورة تسيدها على اللغة الفرنسية في البلاد.

[1] المرجع نفسه ، ص 102

ولعل سياسة التعريب ينظر إليها الفرانكفونيون بأنها خطر يهدد وجودها ذاته ،في قمة السلم الاجتماعي في البلاد.

مما تقدم نجد أن هناك ارتباطا وثيقا بين توجهات ونشاطات النخب الفرانكفونية وبين التهديدات الخطيرة التي تواجهها الهوية الشخصية والوطنية للجزائريين ،ولعل الدكتور احمد نعمان يشير صراحة في كتابه (فرنسا والأطروحة البربرية) بقوله :"إن الحركة البربرية هي صنيع الفرانكفونية في الجزائر ،بدون منازع ،بدليل أن رأس الحربة لهذه الحركة يقع في الجزائر في الوقت الحاضر ،وليس في غيرها من بلاد المغرب العربي الأخرى.

رابعا: الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية :

بقي جزء كبير من الأدب الجزائري في مرحلة ما بعد الاستقلال ،يكتب بالفرنسية من قبل كتاب فرانكفونيين تأثروا باللغة والثقافة الفرنسيتين تأثرا كبيرا اثناء الفترة الاستعمارية الطويلة لفرنسا في الجزائر ،فالفرنسية بالنسبة لهؤلاء الكتاب الفرانكفونيون تعد لغة أجنبية وهي لغة التواطؤ والاستلاب ولكنها أيضا لغة يستطيع المرء إن يكتشف فيها ذاته إذ يبقى الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية الآن اهم ادب فرانكفوني بعد استقلال الجزائر بعقود.إذ يعبر عدد الكتاب الجزائريين عن واقع كتاباتهم بالفرنسية ،إذ يقول كاتب ياسين "إن الكاتب الجزائري الذي يكتب بالفرنسية موضوع بين خطي نار مما يضطره إلى الابتكار والارتجال والتجديد" في حين يقول مالك حداد وهو الكاتب الفرانكفوني البارز :"إن الفرنسية هي منفاي" إذ عد نفسه منفيا في ذلك .انه في اللغة الفرنسية –بحسب قوله- وبفعل شعوره الوطني ،اتخذ موقفا مبدئيا منها ،بالكف عن الكتابة بها .على الرغم من كثيرا من الكتاب والمفكرين يرون إن الأدب المكتوب بالفرنسية في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة لم يزل منتشرا بشكل واسع النطاق ،ومن بينهم الباحث المغربي المصطفى الغربي الذي يقول :"إن التوقع الذي كان سائدا في الستينات بشأن اضمحلال الأدب ألمغاربي المكتوب بالفرنسية ،يجد نفسه اليوم مكذبا أكثر من أي وقت مضى إذ أن هذا الأدب يتخذ لنفسه مرجعيات ثقافية عربية –بربرية إسلامية ،وبذلك فهو يبدو متجذرا من كل إرادة لفرض هوية أجنبية".

لقد وصفت مرحلة ما بعد الاستقلال في كتابات الأدباء الجزائريين (الفرانكفونيين) خاصة والمغاربة عامة ،بأنها (مرحلة الرفض والشك) ،ولاسيما بدءا من سنة (1964-1965) ،وهي التي تم خلالها نقد

الالتزام والكتابة التقليدية ،أي إعادة نظر لعلاقة الأدب بالواقع والتاريخ ،لأسلوب الإبداع وذلك برفض مفهوم البطل الإيجابي والتراجع في الدفاع عن جملة من القيم ،وقد ظهرت في هذه الفترة كتابة يغلب عليها الاهتزاز والانفصام ،ويعد رشيد بوجدرة من أحسن ممثليها الذي لم يكن سلبيا تماما ، ذلك أن الشك يكون أحيانا طريقا إلى اليقين ،لذا فقد أصبح هذا الروائي الجزائري يكتب بالعربية أيضا فظهرت له رواية "التفكك" ،خلافا لمالك حداد الذي قرر الصمت حتى مات ،ولكاتب ياسين الذي اختار أن يعتني اعتناء خاصا باللهجة والثقافة البربرية . [1]

المبحث الثالث: الفرانكفونية المعاصرة والجزائر

المطلب الأول : الموقف الجزائري من الانضمام إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية :

على الرغم من إن الجزائر ،تعد من بين أكثر البلدان العربية تأثرا بالفرانكفونية ،إن لم تكن على مستوى دول العالم اجمع ،وذلك بسبب الامتداد التاريخي الطويل للاستعمار الفرنسي فيها ،الذي خلف رواسب عدة ،صارت لبنات أساسية في مجال إضفاء الصبغة الفرانكفونية بين فئات واسعة من المجتمع الجزائري ،لتجعل من الجزائر من أكثر البلدان تأثرا بالفرانكفونية ،بعد أن برزت الفرانكفونية كتيار فاعل منذ مطلع عقد السبعينات من القرن الماضي على الساحة الدولية.

ومن الجدير بالذكر أن الجزائر لم تنضم إلى منظمة الدولية للفرانكفونية حتى اليوم ،في حين أن الرئيس الفرنسي جاك شيراك رحب بانضمامها في أي وقت تشاء ،على الرغم من انه عد عملية التوسع داخل المنظمة ،قد بلغت حدها داعيا إلى الحفاظ على العدد المناسب لحجم الوسائل المحددة لها ،وقال شيراك في مقابلة مع مجلة "عربي" الصادرة باللغة الفرنسية "ان الجزائر بلد كبير تستخدم فيها اللغة الفرنسية بصورة شائعة ،وجامعاتها تتعاون مع الوكالة الجامعية للفرانكفونية ،وأضاف الرئيس الفرنسي :"إن الجزائر ليست عضوا في المنظمة الدولية للفرانكفونية ،وهذا خيارها وانا احترمه بدافع التفاهم والمودة العميقة التي تميز العلاقات بين الجزائر وفرنسا.

[1] ليلى العرباوي ، مرجع سابق ، ص 47

في حين حضر الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة القمة الفرانكفونية التاسعة التي أقيمت في بيروت أواخر عام 2002 وكان حضوره لافتا للنظر إذ دأبت فرنسا منذ عدة أعوام على محاولة إقناع الحكومات الجزائرية المتعاقبة على المشاركة في المنظمة الفرانكفونية بصفة مراقب ،إلا أن الطلب الفرنسي كان دائما يقابل بالرفض واعتبر المراقبون حضور "بوتفليقة"بمثابة مصالحة فرنسية – جزائرية،مع ان المشاكل بين البلدين لم تزل كبيرة ومتشعبة ،وكان جل اهتمام باريس في حضور الرئيس الجزائري ،هو التأكيد على الهوية السياسية للمنظمة الفرانكفونية.

في حين أشاد الناطق الرسمي باسم قمة بيروت التاسعة للفرانكفونية شارل رزق بحضور بوتفليقة كضيف على هذه القمة ،مشيرا إلى الصدى الإيجابي الكبير الذي لاقاه هذا الحضور ،"لأنه بانفتاح الجزائر على الفرانكفونية تكون قد انفتحت على عائلة كبيرة جدا".

أكد الرئيس الجزائري بوتفليقة بعد مشاركته في القمة التاسعة بيروت ،عزم الجزائر على الانضمام إلى الفرانكفونية وبشكل هادئ ،رغم أن بعض الأطراف في الجزائر لاترحب بهذه المشاركة ،اعتبر أن هذا وضع طبيعي طالما "إننا تنتهج منهجا ديمقراطيا" –بحسب قوله –وأضاف :" أن لاشيء يمنع انضمام الجزائر إلى الفرانكفونية ،انه عندما أسست لفرانكفونية كمشروع تربوي كان لدى الجزائر بعض التردد ،لان هويتنا الوطنية لم تكن قد تشكلت بعد كما نريدها"،واعتبر أن الجزائر بعد مرور 40 عاما مع الاستقلال تتمكن الان من اختيار طريقها في هدوء وبشكل تدريجي. [1]

في حين اثار اعلان الحكومة الجزائرية الموافقة على الانضمام لمنظمة الدول الفرانكفونية في مطلع عام 2005 استياء الأوساط الإسلامية للبلاد وحذروا من "كارثة ستحل بالثقافة الجزائرية في حال الانضمام للفرانكفونية.

ولعل عدم انضمام الجزائر طيلة العقود الماضية إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية يعود إلى أسباب سياسية وفكرية تتعلق بتأثيرات الفترة الاستعمارية لفرنسا في هذا البلد ،والتخوف والحذر من عودة الاستعمار الفرنسي القديم إلى الجزائر تحت غطاء جديد،هو "الفرانكفونية" في وقت يعول فيه أنصار ومنظري السياسة الفرانكفونية الكثير على الجزائر ،كأحد ابرز البلدان الفرانكفونية يشير إلى ذلك وزير الثقافة الجزائرية الأسبق عبد المجيد مزيان ،مؤكد بان ستيليو فرانجيس (الأمين العام للمجلس الأعلى

[1] نشرة اخبار قناة الجزيرة الفضائية ليوم 2001/10/28 ، على موقع الانترنيت : < http://www.aljazeera. Net/news/

للفرانكفونية) قال له عام 1983 "أن الفرنسية لم تنتشر على نطاق واسع في الجزائر وباقي الأقطار العربية المغاربية إلا بعد فترة الاستعمار وظهور الفرانكفونية في حين تشير اللوموند الفرنسية إلى "انه في الجزائر المعربة تضاعف عدد التلاميذ الذين يتعلمون الفرنسية عشرين مرة عما كان عليه في عهد الجزائر الفرنسية ومن الغريب أن الحكومة ترفض الاعتراف بالازدواجية اللغوية وبالفرانكفونية مع أن الجزائر تعد البلد الفرانكفوني الثاني في العالم. [1]

أن الكتاب والمحللين السياسيين الفرنسيين ،لازالوا بسبب استمرار سيطرة اللغة الفرنسية في الجزائر،وبسبب انتشارها في عهد الاستقلال –عموديا وافقيا– يدخلون الجزائر ضمن دائرة الفرانكفونية ،فهاهو الكاتب الفرنسي روجيه كان R–Cans يكتب في جريدة اللوموند عام 1979 ،دراسة تحت عنوان (من سيتكلم الفرنسية عام 2000؟) إذ يدخل الجزائر في إطار إستراتيجية الفرانكفونية متحدثا عن مسماه بـــــــ (محور بروكسل –الجزائر–تاناناريف) الذي يطوق الكرة الأرضية ،حتى يصل إلى مونتريال (عاصمة كندا) ويذكر الكاتب في ذات المقال :" إن الفرانكفونية تقاوم جيدا التعريب في الجزائر" ،وفي جانب آخر من المقال ،يسوغ ضرورة إدخال الجزائر قد ازداد بشكل ملحوظ منذ الاستقلال بحيث أصبح تعداد التلاميذ الذين يدرسون الان (عام 1979) بالمدارس الجزائرية ثلاثة ملايين ونصف المليون مقابل خمسمائة ألف في عام 1962 .

أن الحديث الذي يدور فيه الجدل بشأن الفرانكفونية في المغرب العربي عامة وفي الجزائر خاصة يعود إلى إن مصطلح "الفرانكفونية"نفسه يفتح بابا للبس –كما يقول د.مصطفى الغربي–لماذا لايتم الحديث عن الانكلوفونية أو الاسبانوفونية كمكان للقاء الثقافي أو كفضاء اقتصادي وسياسي ،وبدلا عن ذلك يجري الحديث عن الفرانكفونية؟ ثم يتساءل :"ما هي الرهانات الحقيقية المختفية وراء هذا الاستعمال؟ لاشك إن مفهوم الفرانكفونية يرتبط بتاريخ فرنسا الاستعماري في أصل الصراع الثقافي "نفي حين يؤكد على مسألة الغموض والإبهام الذي يحيط بفكرة ومفهوم الفرانكفونية الباحث المغربي د.احمد ألمديني بقوله :"انها لا تكشف عن وجهها الحقيقي فهل هي مسألة لغوية أم مسألة ثقافية لم تتعلق بقضية اخطر؟وهذا أسلوب من أساليب مناورة الفرانكفونية"[2]

[1] ليلى العرباوي ، مرجع سابق ، ص 45

[2] احمد المديني ، " تاملات ورؤى في مكونات الوضع الغوي في المغرب العربي" ، مجلة الحكمة ،العدد22، 2002، ص 62

ويرى عدد كبير من المثقفين والمفكرين الجزائريين[1] ،أن الوجه الحقيقي للفرانكفونية يتمثل في عدة منطلقات تشكل ابرز محاور سياستها ،وهي :

- ✓ محاولتها محو اللغة العربية في الجزائر ،وطمس الثقافة العربية الإسلامية لدى الجزائريين
- ✓ اهتمامها باللهجات المحلية واللسان العامي على حساب تعليم اللغة العربية الفصحى واستعمالها
- ✓ إيجاد تفسيرات مغرضة وأحكام متحيزة لإحداث التاريخ الجزائري، تتنافى والمقومات الأساسية للشخصية الجزائرية ،تتعارض وتفاعل الشعب الجزائري مع محيطه العربي الإسلامي
- ✓ اعتبار العنصر البربري بأنه من أصل أوربي والحكم عليه بأنه معاد بطبعه للعرب
- ✓ اعتبار الصلة بالمشرق نوعا من التبعية والاستلاب والضياع

لقد كانت تلك المرتكزات في السياسة الفرانكفونية تجاه الجزائر منذ عدة عقود تهدف إلى السماح مستقبلا للفرانكفونية بالتحكم في تصورات بناء الدولة والمجتمع في الجزائر

ويرى العديد من المثقفين الجزائريين أيضا ،مسألة الصراع اللغوي في الجزائر على سبيل المثال ،والتي يعمل الفرانكفونيون على إثارتها ،تجد تأييدا واسعا من وسائل الإعلام الفرنسية السمعية والبصرية والمكتوبة في فرنسا والجزائر كما تجد تشجيعا وتأييدا من جميع الدوائر الفرانكفونية في العالم الفرانكفوني في حين يرى الكاتب السوري معتز الخطيب ،إن عدم انضمام الجزائر إلى (المنظمة الدولية للفرانكفونية) يعود إلى معاناتها الطويلة إبان الفترة الاستعمارية والى الدور الفرنسي غير المرغوب فيه في الأزمة الجزائرية أيضا ،كما يشير إلى ذلك كتاب حبيب سواعديه "الحرب القذرة"، فضلا عن دور فرنسا في مساندة الامازيغية

ولعل الجزائر التي مازالت لم تنخرط في المنظمة الدولية الفرانكفونية ،فيها محاربو الفرانكفونية أكثر عددا وحماسا منها في أي بلد أخر ،وهم الذين أطلقوا على الفرانكفونيين الجزائريين اسم "حرب فرنسا"

[1] جلال رافت، مرجع سبق ذكره ، ص 101

،لتخوينهم وعزلهم شعبيا ،وهذه التوجهات تجد لها تجاوبا كبيرا لدى أوساط متعددة في المجتمع الجزائري يبعد من احتمالات انضمام الجزائر إلى (المنظمة الدولية الفرانكفونية) في المرحلة الراهنة

مما تقدم يتبين لنا أن الجزائر اليوم هي القطر الوحيد من بين المستعمرات الفرنسية السابقة –إذ استثنينا سوريا–الذي بقي صراحة ضد سياسة الفرانكفونية بمؤسساتها ومؤتمراتها ،لكن لا يكفي إرجاع هذا الموقف إلى العامل التاريخي وحده .

(أي معاناة الشخصية الجزائرية القومية تحت عقود الاحتلال الطويلة) ،كما سبقت الإشارة إليه ،وإنما أيضا "بادراك الفئات السياسية والمثقفة عموما إن الفروق في أخر تحليل عن سياسة الفرنسة بالأمس وسياسة الفرانكفونية اليوم لهي اضعف من خيوط العنكبوت ،كما يقول بنسالم حميش ،الذي يضيف :"لانها فروق في الشكل والأسلوب لاغير ،وأما هدف السياستينفي العمق فيبقى هو نفسه :خلق شروط التبعية المعنوية والثقافية عبر قناة اللغة واشعاعها في التعليم والإدارة والمصالح العمومية ،وبالتالي في المجتمع ومجاله السمعي –البصري".

وبذا يبدوا أن التأزم المستمر في العلاقات الفرنسية –الجزائرية ،فضلا عن الحساسية المفرطة في تعامل الجزائريين مع كل ما هو متعلق بالدولة المستعمرة السابقة ،يجعل من مسألة انضمام الجزائر والى (المنظمة الدولية الفرانكفونية) امرا لم يحسم بعد في الاوساطالجزائرية والى اجل غير مسمى

المطلب الثاني : مجالات التأثير الفرانكفوني المعاصر في الجزائر

هناك مجالات متعددة خضعت للتأثير الفرانكفوني في الجزائر ،ولاسيما في المرحلة الراهنة إذ بقيت البصمات الفرانكفونية وملموسة في تلك المجالات على الرغم من السياسات التي انتهجتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة منذ عهد الاستقلال في العام 1962 وحتى اليوم ،ولعل أهم تلك المجالات :

أ- الصراع اللغوي:

تعد العربية اللغة الرسمية في الجزائر ،وتتلوها الفرنسية بعدها ،في حين هناك انتشار واسع للهجة البربرية التي تأتي في المرتبة الثالثة ،والتي يطلق عليها الفرنسيون "اللغة البربرية" في إطار دعمهم وتشجيعهم للجزائريين من ذوي الأصول البربرية ،وقد سبقت الإشارة إلى ذلك–في حين تشير الوثائق الصادرة عن المجلس الأعلى للفرانكفونية لعام 2000 بان الجزائر (غير المنضوية إلى المنظمة الدولية

الفرانكفونية) ،كانت في منتصف التسعينات من القرن الماضي تضم 30% ومن الفرانكفونيين الحقيقيين و30% من الطرفيين في وقت لاتزال فيه المسألة اللغوية تقع في قلب المواجهات السياسية المتعلقة بالعنف ،التي راح ضحيتها العديد من الصحفيين والمتعلمين والمفكرين الفرانكفونيين بسبب تلك المواجهات ،ولعل الثنائية اللغوية تعد اليوم اقل قبولا في الجزائر ،حيث تبقى اللغة العربية هي اللغة الوطنية ،إذ يجري التعامل بها في سوح القضاء والإدارة ،ولكن الفرنسية دائما كلغة أجنبية إلا انها تبقى اللغة المميزة للكواد والمؤهلين الجامعيين والإدارة العليا كما انها اللغة المفضلة لدى رجال الأعمال وقد أصبحت الزامية في جميع أقسام الباكالوريا في الجزائر منذ عام 1994. [1]

وفي الوقت الذي تشير فيه الإحصائيات الواردة من فرنسا ،إلى أن عدد من الفرانكفونيين في الجزائر مابين (30% و50% من السكان) وقد أعطى بوتفليقة قيادة الدولة في ابريل /نيسان 1999 دعما واضحا للغة الفرنسية في الجزائر ،اذ اشرف بنفسه على الاستعمال المنتظم للغة الفرنسية في جميع مرافق المجتمع الجزائري وقدم البث المنتظم للبث التلفزي باللغة الفرنسية دعما لاستعمال اللغة الفرنسية بصور واسعة ،في حين دفعت النشاطات المتوافرة كالمعونات التعليمية أو التظاهرات الثقافية من لدن فرنسا للغة الفرنسية خطوات إلى الأمام.

ولدى انعقاد المؤتمر العاشر للاتحاد الدولي لأساتذة اللغة الفرنسية علق عدد من الحضور الجزائريين على واقع اللغة الفرنسية –F.I.P.F–في الجزائر حاليا "بأنها تعد الأكثر استخداما ،على الرغم من قوانين التعريب ،في خضم (صراع اللغات) ،بقيت اللغة الفرنسية تمتلك شعبية واسعة مع الأجيال الشابة تتعلمها بشكل اقل من السابق إذ يجري تعلمها بشكل فردي عبر التلفاز في اغلب الأحيان

ومع ذلك يبقى الصراع اللغوي في الجزائر محتدما بين اللغة العربية الام ولغة المستعمر السابق (الفرنسية) في حين تبدي السلطات الفرنسية تذمرا واضحا في المحافل شبه الرسمية إزاء القوانين الداعمة لاستعمال اللغة العربية في الإدارة العمومية والقطاع الخاص ،ولعل في مقدمتها القرار المتخذ بأغلبية ساحقة بعد تصويت ديمقراطي من قبل البرلمان الجزائري في ديسمبر /كانون الأول 1990 ،أكدته عدة قرارات أخرى في الأعوام 1995 و1996 و1998 إلى أن دخل حيز التطبيق في 5 يوليو/تموز 1998 فعند ذاك انصرفت الصحافة الفرنسية مجددا وحتى الرصينة منها (اللوموند مثلا)

[1]Etat de la francophonie dans le monde , donnees 1995-1996, paris : la documentation francaise , 1996 , p 30

إلى شن حملات مسعورة ضد السلطات الجزائرية كما إن القضية شان فرنسي داخلي وليس مختصا بامة مستقلة ودولة ذات سيادة نمما ارب حتى اعتى المناوئين للعربية والداعمين للفرنسية من الفرانكفونيين في الجزائر مثل آيت احمد رئيس "جبهة القوى الديمقراطية" وسعد سعدي متزعم التجمع من اجل الديمقراطية والثقافة

في حين يرى بنسالم حميش في الفرانكفونية اكبر مثال على سياسة الحجر أو الهيمنة الثقافية وخصوصا في المغرب العربي لاسيما في مضمار الصراع اللغوي.

ب- التعليم باللغة الفرنسية :

بقيت اللغة الفرنسية تشكل حيزا هاما في التدريس ضمن المؤسسات التعليمية في الجزائر ،مع إن اللغة العربية تعد اللغة الرسمية في هذا البلد العربي ،فقد ارتفعت نسبة التردد إلى المدارس إلى (97% بالنسبة للذكور و91% للاناث) إما نسبة التلاميذ الذين يصلون إلى السنة الخامسة فقد ارتفع هو أيضا إلى (93% للذكور و95% للإناث) في حين انخفضت نسبة المسنين الحاصلين على شهادة البكالوريا إلى 2.5% في وقت يبلغ فيه عدد الطلبة في المدارس العليا في الجزائر(445000) منهم (50%) يتعلمون باللغة الفرنسية.

إن عدد متعلمي اللغة الفرنسية في ازدياد كبير إذ ارتفع عدد التلاميذ إلى 3.5% مليون عام 1994 فهناك مليونان وثلاثمائة وستة ألاف تلميذ من مجموع أربعة ملايين وتسع وسبعين الف تلميذ بين سن (6-11سنة) ومليونان وثمانمائة وتسعة ألاف تلميذ بين سن (12-18 سنة) يتعلمون اليوم ثنائيا (عربي-فرنسي) في المدن الكبرى ضمن "المدارس الحرة بشكل شبه رسمي ،يتم بعدها منحهم شهادة البكالوريا الجزائرية والفرنسية وفريق من هؤلاء التلاميذ يسجلون في دروس في المركز الثقافي الفرنسي للتعليم عن بعد.

من جهة أخرى تدرس اللغة الفرنسية في مدرسة (الشيخ بوعمامة) الجزائرية لما يقارب الـــــــــــ(500تلميذ) أجنبي أو جزائري كانوا يعيشون في الخارج وفي التعليم العالي يقرب عدد الدارسين للتخصص مستقبلا باللغة الفرنسية من (6500طالب) ولكن هناك طلاب آخرون يصل عددهم إلى (200000) يدرسون باللغة الفرنسية دراسات أدبية ،مع أن الآداب والعلوم الإنسانية قد جرى تعريبها في أعوام الثمانينات

في حين نجمت عن الأزمة السياسية الحالية في الجزائر ضغوط كبيرة على الحكومة من قبل شخصيات جزائرية فرانكفونية وعدت بان باريس ستقف مع السلطة الجزائرية في صراعها مع الجنرالات المناولة لها مقابل تقديمها تسهيلات للغة الفرنسية حيث أعادت جميع المراكز الثقافية الفرنسية نشاطها بشكل ملفت للانتباه في الجزائر ،وبالتوازي مع هذا التوجه فان اللجنة الوزارية التي كلفت بوضع خطة تربوية جديدة ،أوصت بضرورة إعادة الاعتبار للغة الفرنسية ومعاودة تدريس المواد العلمية والدقيقة بها ،فضلا عن جعل اللغة الفرنسية ضرورية من المرحلة الابتدائية والى الجامعة.

من جهة أخرى ،هناك خطة لتدريس اللغة الفرنسية لعدة سنوات تقدمها الوكالة الحكومية للفرانكفونية (AIF) التي تدير خطة للتكوين عن بعد اذ يوجد في ما يقارب (22700متعلم) في المرحلة الأولى التي يجري التعليم فيها بالفرنسية بواقع خمس ساعات في الأسبوع ،فهناك (13500متعلم) في الحلقة الأولى (ler cycle) و(5000متعلم) في الحلقة الثانية (2em cycle)،حيث تدرس الفرنسية بواقع خمس ساعات في الأسبوع لجميع التلاميذ من سن (12-18سنة) فضلا عن عدد من الذين يحصلون على دروس في المصطلحات الفرنسية ولاسيما في العلوم الحديثة ،ويلاحظ ان عدد المتعلمين للغات الأجنبية الأخرى لا يتجاوز (13500متلعم) في المراحل الابتدائية والثانوية حيث تشكل الإنكليزية اللغة الوحيدة للتعليم كلغة أولى من قبل عدد قليل جدا من الطلبة في الحلقة الأولى من المرحلة الثانوية. [1]

ج- الحياة الثقافية:

يعد التأثير الفرانكفوني في مجال الثقافة في الجزائر كبيرا جدا إذ يخضع هذا المجال للخطاب السياسي الفرانكفوني بعامة ،والفرنسي بخاصة ،ويظهر تأثير التيار الفرانكفوني التغريبي واضحا في مسار الثقافة في الجزائر ،المنفصل عن المخزون الثقافي الشعبي للبلاد ،وعن لغات المجتمع والثقافة العربية الإسلامية في حين بقيت بعيدة عن فهم حركة استرجاع الهوية الثقافية الجزائرية واللغة الوطنية وترسيخ أدواتها وعلى رأسها اللغة العربية والتراث الإسلامي.

وفي ما يتعلق بالتظاهرات الثقافية المسندة فرانكفونيا في الجزائر ،فهي لم تزل محدودة إذ تتفوق عليها كثيرا النشاطات والتظاهرات "الارابوفونية" فيما عدا عدد محدود جدا من عروض الفرق الموسيقية

[1] Etat de la francphonie , donnèes 1995-1996, op.cit , p 403

الكبيرة ، ولاسيما في عيد الموسيقى الذي نظمته الجمعية الجزائرية (RAJ) للمرة الثانية في أكتوبر /تشرين الأول 1994 وكان مهرجانا موسيقيا كبيرا شارك فيه مابين (2000الى 3000شاب) وذلك بالتعاون مع مكتب التعاون في راديو فرانس (OSCAR)،ودار ثقافات العالم (MCM) في حين نظم المعرض الدولي للكتاب الفرانكفوني في الجزائر في سبتمبر /أيلول 1999 ،بعد غياب لأكثر من عشر سنوات وفي حين إن المنتجات الثقافية في اغلبها مستوردة ،وأسعارها مرتفعة جدا مقارنة بمستوى دخل المواطن العادي (40% من الشعب الجزائري يعيش تحت وطأة الفقر) ومن بين هذه المنتجات (الكتب والكاسيتات) ومستلزمات الحواسيب الآلية والفيديوهات وغيرها).

ومن جهة أخرى ،وتبعا لاتفاق جرى ابريل /نيسان 2000 بين شركة (Canal+Horizons) ووزارة الاتصالات والثقافة الجزائرية من اجل توزيع القنوات الكابلية في البلاد وفتح 400 منفذ للبيع في جميع أنحاء البلاد ،ولعل الإنتاج الجزائري الحالي في مجال السينما الفوتوغرافية قد تحقق من خلال إنتاج مشترك مع شركات فرنسية ولعل قلة النشاطات والفعاليات في الجزائر في السنوات الأخيرة ،يعزى إلى أن المجتمع الجزائري لم يزل يسوده العنف وتعصف به الأزمات السياسية ،فعلى سبيل المثال ،أدت حادثة مقتل المطرب الشعبي الجزائري (البربري الاصل) "لوناس" عام 1999 إلى أزمة سياسية تخللتها تظاهرات ومسيرات عامة ،كانت احد الأسباب الرئيسة في تنحي الرئيس السابق (الأمين زروال) عن الحكم ،وكان للنخبة الفرانكفونية الجزائرية (ولاسيما البربرية الأصل) دور كبير في ذلك .

إن حجة الانتلجنسيا الجزائرية والطبقة السياسية الجزائرية (الفرانكفونية) القائلة بان اللغة والثقافة الفرنسيتين "غنيمة حرب"،و"سلاح وأداة للحداثة" ،قد تهمشت في وقت الامتحان الشعبي ،وان كان امتحانا جزئيا ،وإذ كما يقول عمار بلحسن :"لقد انتهت الحرب واستهلكت الغنائم" ،ومن خلال هذا المنظور تأكدت الحداثة كفعل وفضاء داخلي ووطني مستقل ،ومسار مجتمعي ،يبتعد عن كونه خطابا نخبويا ،وبالأحرى خطابا نخبويا "فرانكفونيا تغريبيا" لغة وطنية وتراثا جزائريا. [1]

يقسم على الكنز الثقافة إلى ثقافتين ثقافة المثقفين وثقافة شعبية تطورت من ترك المجتمع المدني وتقوقعت على نفسها في الريف أو في القبيلة ،ولعل الثقافة الجزائرية بناء على هذه النظرية تبدو

[1] ليلى العرباوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 162

مازالت محكومة بأوضاعها في الثورة وقبلها ،ولعل هذا لتحليل يشير إلى أن العامل الاستعماري كان له دوره كبرزخ تاريخي بين الثقافة العالمة والثقافة الشعبية لذا فقد انكفأت الثقافة الأخيرة على نفسها في إستراتيجية دفاعية كي تبقى تعبيرا عن غريزة البقاء في المجتمع الجزائري ،ثم اشترطت تلك الثقافة نفسها بعامل تاريخي أخر باطني أكثر منه خارجيا (الثورة التحريرية) ويلاحظ أن في هذا المستوى بالذات حضور أفكار (فرانزفانون) لأنه أول من حملها.

أن العلاقة بين الثقافة والنخبة الفرانكفونية في الجزائر ،علاقة وثيقة تكتسب أهميتها من التأثيرات المباشرة والهامة للنخبة في ميدان الثقافة ،ولعل السبيل إلى حل إشكالية وقوع النخبة في شراك الثقافة الفرانكفونية بعيدا عن الثقافة الوطنية الجزائرية ومن ثم استدراج هذه الأخيرة نحو التبعية للثقافة الفرانكفونية ،هو يجعل الثقافة العربية ولغتها مشروعا وأداة للعمل والفعل والخطاب والاتصال والبحث والعلاقات في المجتمع بصحبة اللغات الأخرى نفي شبه ازدواجية لمصلحة اللغة الوطنية ،وتغذية وإثراء لها ،ترجمة وتفتحا على ثقافات العالم ،بما فيها الثقافة الفرنسية والفرانكفونية نفسها ،سيتحقق حينذاك نوع من البرنامج المتوازن يجسد مصالحة تاريخية بين النخبة والشعب ،ويتجاوز الانفصال بينهما على كافة المستويات ،ستظهر النخبة متفتحة على ثقافتها العربية والإسلامية ومرجعيتها الثقافية الوطنية. [1]

[1] احمد المديني ، مرجع سبق ذكره ، ص 88-89

ملخص الفصل :

نستنتج من الفصل الثالث أن الفرانكفونية ظهرت بشكل مؤثر في الساحة الدولية و ذلك من خلال الاستعمار الفرنسي ، و قد انتشرت بكثرة في منطقة الساحل الإفريقي و من بين هاته الدول نجد الجزائر التي تركت فيها فرنسا تركة ثقافية جسدتها خلال مرحلة ما بعد الاستقلال و ذلك من خلال المؤسسات التعليمية ، الصحافة ، الأدب الجزائري المكتوب بالفرنسية ، و رغم ذلك لم تنظم الجزائر إلى المنظمة الفرانكفونية لمجموعة من الأسباب السياسية و الفكرية و ظلت عظوا مراقبا .

الخاتمة

الخاتمة

ختاما نقول أن المصلحة الرئيسية التي تحدد علاقة فرنسا بالساحل الإفريقي ، هي ذات طبيعة إستراتيجية أمنية ، فالإستراتيجيون الفرنسيين يصنفون الساحل ، ضمن أهم المناطق المعنية بإمكانية تشكيل خطر كبير على الأمن الفرنسي والاستقرار الإقليمي للدولة الفرنسية.

بالإضافة إلى تهديدات أخرى طبعا، كالجريمة المنظمة، الإرهاب...الخ، لذلك تبدو فرنسا حريصة على إيجاد نظم قادرة على ضبط الناس وتثبيتهم في مناطقهم، ومستعدة لتأييد ودعم النظم التي تسعى إلى ذلك.

لطالما مثلت فكرة إنشاء مناطق نفوذ وتأثير وتوسيع الإمبراطورية الفرنسية ، أحد أهم الأهداف الإستراتيجية الثابتة في الفلسفة السياسية الفرنسية ، وذلك منذ الثورة الفرنسية ، بخلق وإنشاء أسواق عالمية واسعة ، لتسويق المنتجات الفرنسية وجلب الموارد والمصادر الأولية ، بالإضافة إلى المهمة الحضارية التي خصت بها فرنسا نفسها .

لذلك شكل الساحل الإفريقي أحد الأطر الإقليمية الأكثر حساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي ، وفي سياستها الخارجية ، تكمن هذه الحساسية ليس فقط بالنظر للقرب الجغرافي أو للتاريخ الاستعماري ، ولكن أيضا لما تضطلع به هذه المنطقة من أهمية في التصور الفرنسي الكلي للتوزيع العالمي للمصادر والقوة ، مما يمكن فرنسا من الارتقاء في السلم العالمي للقوة .

الخاتمة

كما يشكل الدفاع عن المصالح الثقافية ميدانا آخر لتحديد بنية العلاقات الفرنسية الإفريقية ، وهذا هو هدف الحفاظ على مؤسسات علمية وتعليمية وتربوية عديدة ، وتقديم المساعدات لتدعيم موقع اللغة الفرنسية ، كما هو الحال بالنسبة للمنظمة الفرنكوفونية ، وتطوير برامج تهدف إلى الإبقاء على علاقات رعاية وحماية النخب الثقافية المحلية ، بهدف عزلها نسبيا عن قطاعات الرأي المغاربي المعتبرة تقليديا معادية ، وجذبها أكثر ما يمكن إلى دائرة النفوذ والتأثير والولاءات الفرنسية .

أما عن المصالح السياسية، فإن فرنسا تعمل على إقناع النخب الحاكمة في الساحل الإفريقي بتبني قيمها ومؤسساتها وقوانينها ، بالإضافة إلى استخدام أصواتها في المحافل الدولية لمساندة مكانة ومطالب فرنسا عالميا ، لأن هذا الهدف يبقى أحد العناصر الأساسية في الخارطة النفعية الفرنسية.

ففرنسا تنطلق من فكرة أنه لتقوية موقع فرنسا أوروبيا ثم عالميا، لابد من الهيمنة على الساحل الإفريقي ، لذلك من المتوقع ومن المرشح زيادة التعاون بين فرنسا أو حتى الاتحاد الأوروبي مع دول الساحل مستقبلا كل هذا يعني أن السمة الرئيسية للجيواستراتيجية الفرنسية ، هو انتقالها من إستراتيجية الهجوم التي سيطرت خلال أكثر من قرنين ، حتى بدايات القرن العشرين ، إلى إستراتيجية الدفاع القائمة على الانكفاء على نفسها وعلى القارة الأوروبية ، وعلى أكثر وأهم المناطق الجغرافية خدمة لهذه الإستراتيجية الفرنسية وعلى رأسها منطقة الساحل ،

باعتمادها على الطرق والآليات الناعمة السلسة ، التي تتيح لها استرجاع أمجادها كقوة عظمى في النظام الدولي .

بناءا على كل هذا يمكن أن نستخلص النتائج التالية والتي تؤكد صحة الفرضيات المطروحة في بداية دراستنا هذه :

– لا يمكن فهم السياسة الخارجية الفرنسية عامة أو تجاه الساحل الإفريقي ، إلا في إطار الفلسفة السياسية الكونية الفرنسية ، التي تبلورت منذ القدم.

– لا يمكن فهم العلاقات الفرنسية الجزائرية بعيدا عن ربطها بتلك العلاقات التاريخية التي جمعتهم ، ومكانة المنطقة في التصور الاستراتيجي الفرنسي منذ القديم .

– لا يمكن إرجاع دوافع العلاقة بين فرنسا والساحل الإفريقي إلى بعد واحد فقط ، بل هي أبعاد:

سياسية، اقتصادية، أمنية، ثقافية، وأخرى مرتبطة أساسا بالتطلعات العالمية الفرنسية.

– يشكل الاتحاد الأوروبي حلقة مهمة، في إطار سعي فرنسا لبقاء نفوذها في منطقة الساحل، مجابهة المنافسة الدولي، وتدعيم موقعها الدولي.

– يعتبر الساحل الإفريقي و المنطقة الفرونكوفونية منطقة نفوذ أساسية في المنظور الاستراتيجي الفرنسي المتوسط والبعيد المدى ، والتمحور حول تحويل الهيكلة العالمية إلى نظام متعدد الأقطاب تكون فيه قطبا سياسيا.

تمت بعون الله وبفضله

قائمة

المصادر و

المراجع

أولا المصادر

القرآن الكريم

ثانيا: المراجع باللغة العربية

1. الكتب

1) جاك لوب، **العالم الثالث وتحديات البقاء** ،تر:أحمد فؤاد بلبع ، الكويت :عالم المعرفة ،1986 .

2) الحسان بوقنطار ،السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام 1928، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية .

3) حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر ، ط 4 ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1991 .

4) حمدي عبد الرحمن،**إفريقيا وتحديات عصر العولمة** ، أي مستقبل؟القاهرة : مكتبة مدبولي ، العدد 1 .

5) د أحمد يوسف التل، **الإرهاب في العالمين العربي و الغربي** ، عمان 1998، ط1 .

6) د.أحمد إبراهيم محمود ، **الحروب الأهلية في إفريقيا** ، جامعة القاهرة : مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ،2001.

7) راوية توفيق ،**القوى الكبرى والمشروطية السياسية**، جامعة القاهرة: مركز الدراسات الإفريقية،2006

8) صبحي قنصوه، **التحولات الديمقراطية في أفريقيا: الأسباب، الأبعاد، احتمالات المستقبل**، الموسوعة الأفريقية، القاهرة : معهد البحوث و الدراسات الأفريقية مايو 1997 .

9) علي محافظة ،موقف فرنسا و ألمانيا و ايطاليا من الوحدة العربية 1919-1945، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،1985 .

10) عمران أبو حجلة ، حالات الفوضى ، **الآثار الاجتماعية للعولمة** ،ط1، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1997.

11) كولن كامبيل وفروكده ليزينبوركس و آخرون ، ترجمة د عدنان عباس علي ،**نهاية عصر البترول** ، الكويت ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، 2004 .

12) لويس دوللو، العلاقات الثقافية الدولية ، تر :بهيج شعبان ،ط 1 ، بيروت : منشورات عويدات ، 1947 .

13) محمد مهدي عاشور، التعددية الإثنية: إدارة الصراعات وإستراتيجيات التسوية، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، الطبعة الأولى،2002 .

14) مصطفى الغربي، الفرانكفونية و التعريب و تدريس اللغات الأجنبية في المغرب ،تر:محمد سليم ، ط1،مكناس،1994 .

15) نادية عبد الفتاح ، **تكالب القوى الكبرى على البترول والغاز في إفريقيا** ،جامعة القاهرة التقرير الإستراتيجي الإفريقي لمركز البحوث الإفريقية ،2006 .

2. الدوريات:

1) أ.د امحند برقوق،**الساحل الإفريقي بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية** ، مجلة العالم الإستراتيجي،العدد،7، نوفمبر2008.

2) إجلال رأفت ، السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء، مجلة السياسة الدولية، العدد 145 .يوليو 2001.

3) احمد المديني ، " تاملات ورؤى في مكونات الوضع الغوي في المغرب العربي" ، مجلة الحكمة ،العدد22، 2002.

4) أحمد مقرم النهدي ، موقع قارة إفريقيا الإستراتيجي، **مجلة قراءات إفريقية** ،سبتمبر2010.

5) احمد نازلي ، " الصحافة في اقطار المغرب الثلاثة"، مجلة المستقبل العربي ، العدد 19 ، السنة 3 ، سبتمبر 1980.

6) تيمور مصطفى كامل ، الفرانكفونية العالم العربي : مسيرة تعاون مشترك، مجلة السياسة الدولية ، السنة 37، العدد 142، أكتوبر/تشرين الأول 2001.

7) جلال رأفت،"السياسة الفرنسية في إفريقيا جنوب الصحراء"، مجلة البيانّ، العدد145،السنة18،جويلية2001 .

8) خالد الصمدي ،"جوانب من تأثير الفرانكفونية في نظام التربية و التعليم بالمغرب ، مجلة البيان ، العدد177،السنة 17،اوت2002.

9) خالد حنفي علي ، موقع إفريقيا في إستراتيجية أمريكا الجديدة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 145، أكتوبر2003.

10) د مصطفى بخوش، منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية و الاعتبارات الجيواقتصادية ، **مجلة العالم الإستراتيجي** ، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7، نوفمبر 2008.

11) عبد الكريم غلاب، «التعريب و دوره في حركات التحرر في المغرب العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد32، السنة4، فيفري 1982.

12) فريد الأنصاري ، الفرانكفونية في سطور، مجلة البيان ، العدد 188، السنة 18، يوليو –أغسطس 2002.

13) ليلى العرباوي ، "إشكالية الثقافة الوطنية في الجزائر " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 285 ، السنة 24 ، جانفي 2002 .

14) محمد حسنين هيكل ،الفرانكفونية و أخواتها، مجلة الكتب وجهات نظر،العدد28،السنة 3،مايو 2001.

15) امحند برقوق، **التدخل الفرنسي سيحول المنطقة إلى مستنقع وسيخلق أزمة سياسية غير مسبوقة**، حوار أجري بجريدة الحوار الجزائرية، في يوم 13جانفي 2013.

16) محمد كمال رزاق بارة ،**دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب** ،مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية،جريدة الشعب ، الثلاثاء29 فيفري 2013، العدد 15072.

3.الدراسات الجامعية:

أسماء رسولي ، **مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الحاج لخضر،باتنة، 2011.

قلاع ضروس سمير ، **المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص دراسات استراتيجية ، جامعة الجزائر 03 ، 2012–

2013

4.التقارير:

تقرير الأمم المتحدة حول موضوع **المخدرات والأسلحة والقرصنة تهدد غرب إفريقيا**، مقال منشور عن الموقع الإليكتروني،تاريخ الدخول1 مارس 2013.

http://www.alwatennews.com/newsdetails/137077

5.المواقع الالكترونية :

1) توفيق المديني ، **هل تحولت إفريقيا إلى ميدان جديد لنشاط القاعدة** ، جريدة الجزيرة السعودية ،منشور في الأربعاء4 أوت 2010، مقال منقول عن الموقع الإليكتروني ، بتاريخ 3فيفري2013 الساعة 22:29 http://www.65.17227/newspapers/2010/5885433 .html

2) حفيظ صواليلي، **الساحل الإفريقي يستقطب الأطماع ويرسم إستراتيجيات الغرب الأمنية**، متحصل عليه من الموقع الإليكتروني بتاريخ29 مارس 2013من خلال الرابط التالي:

http://www.elkhabar.com/dosseirsp/ida&=1pagereduction/mars/2010.

3) خريطة متحصل عليه من الموقع الإليكتروني التالي:

http://www.avomm.com/La-mefiance-reciproque-entre-pays-du-Sahel-freine-la-lutte-contre-Aqmi_a12074.html

4) خريطة متحصل عليها من الموقع الإليكتروني التالي:

http://www.google.fr/imgres?q=carte+de+sahel+africain&sa=X&biw=1600&bih=761&tbm=isch&tbnid=JB7uN8OATllG8M:&imgrefurl

5) عمر فرحاتي،**أثر التهديدات الأمنية الجديدة في الساحل على الأمن في المغرب العربي** ،مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي المغاربي حول التهديدات الأمنية للدول المغاربية ،في ضوء التطورات الراهنة يومي27و28 فيفري 2013.

Walfrem Lacher,**Organized Crime and Terrorisme in the Sahel** , German instutite for International and security affaire, january 2011.PDF

6) محمد البشير موسى ،التنافس الفرنسي الأمريكي على ثروات التشاد ، **مجلة المسلم الإليكتروني التشادية** ،يوم7ديسمبر2010 ، متوفر على الرابط التالي ،تاريخ الدخول 16 جانفي 2011. http://www.almoslim.net/n_ode/84453

7) محمد محمود أبو المعالي ، **القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء** ، مركز الجزيرة للدراسات ، مقال منشور على الموقع الإليكتروني التالي بتاريخ22 جانفي2013.
http://www.studies.aljazeera.net/report/2010/04/2024/17123463617.html

8) مريم محمود،**الإرهاب في إفريقيامستقبل الجيل الثالث**،جريدة المصري اليوم، منقول عن الموقع الاليكتروني بتاريخ12.02.2013
http://www.almasryalyoum.com/mode/1344881//stach.8ambdyhom.PDF/

9) مغاوري شلبي .اتفاقية لومي تدشّن مشاركة اقتصادية بين إفريقيا وأوروبا.
In : http://www.onislam.net

10) نشرة اخبار قناة الجزيرة الفضائية ليوم 2001/10/28 ، على موقع الانترنيت :
http://www.aljazeera. Net/news/

11) ولفرام لاتشير ، **الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء**، ورقة كارنيجي ، منقولة عن الموقع الخاص للمجلة الإفريقية للعلوم السياسية تاريخ الدخول،23 جانفي 2013 الموقع الإليكتروني :
Hhttp://www.Carnegieendowment.org/2012/09/13dtjg/pdf/

12) يوناس بول دي مانيال،**الدور الفرنسي في إفريقيا:تاريخه وحاضره ومستقبله**، مجلة قراءات إفريقية ،مقال منشور في موقع المجلة بتاريخ 10 أفريل 2012،منقول عبر الموقع الإليكتروني التالي:.http://www.qiraatafrican.com/view/?q=511

ثالثا: المراجع باللغة الفرنسية:

1) André bourgeot, **Sahara des tout les enjeux**, La découverte, Article disponible en ligne a l'adresse: http://www carin.info/revue-Hérodote-2011-3-page43.html, la date de entre'23/12/2012.
2) André Bourgeot. «Sahara de tous les enjeux», Hérodote n° 142, 2011.
3) Angélique Mounier- Kuhn, La Lutte contre Al-Qaïda au Maghreb peine a'sorganiser, journal le temps, page international, mercredi 28juilliet 2010, p4.
4) Antonin Tisseron. Quels enseignements de l'approche américaine au sahel. ? P 12.In : http://www.gabrielperi.fr
5) Bérangère Rappent .Les Etats sahéliens et leurs partenaires extrarégionaux. Le L'union européenne en particulier .In : http://www.grip.org .p2-3

6) Etat de la francophonie dans le monde , donnees 1995-1996, paris : la documentation francaise , 1996 , p 30

7) http://www.gabrielperi.fr

8) Jean Jacque Roche, **Quelle politique de securite' pour l'apres guerre froide realise de securite'a l'aude du 20 siecle**, désponible sur site web :http://www.danduranduqan.ca/downald./pdf/etude/roche/politique_de_securité/

9) L'Union Européenne et le Sahel. Fiche d'information .Bruxelles. Le 16 janvier 2013 .In :http://www .concilium.europa.eu

10) Luis Simon Alexander Mattelaer. Amelia, une stratégie cohérent de l'UE pour le sahel.in :http://www.europarl.europa.eu.p

11) Mahdi Taje, **Sécurité et Stabilité dans le Sahel Africaine**, collège de defence de **l'OTAN** research branche de Rome Italie, 2006, p ,2.

12) Mapakatti Attata , **L'Afrique Oriental et L'exploatation coloniale** ,Revue françaised d'etudes politique africaine, N 87 , mars 1973 ,page 66.

13) Tshiteya Kazumba, **Quelque Refixions sur la politique militaire de la France en afrique**, kinshasa :cahiers du université de Kinshasa,1982,p15.

14) William Assanvo «réflexion sur la stratégie européenne pour la sécurité et le développement dans le sahel. . In : www.ouido-afrido,org)(Notes D'Analyse, , N° 05 octobre 2011. P 2-4).

15) Yvan jonchay, **l'infrastructure de depart du sahara et de**

l'organisation Commune des regions saharienne « 0.C.R.S », Revue de geographie de Lyon, vol32, N 4 ,1957, page 174 .

المراجع باللغة الانجليزية

1) Antonie Socpa, **Ethnicité et Etat Post Colonial en afrique**, research School CNWS, pays-bas :leiden university, P.Obox ,p,188.
2) Beverly Cramford ,**Explaining cultural in yougeslavia :instutitional weakness, economic crisis and identity** polities ,on web site : http://www.repostivies .ed/lib.org/cgiviewcentre strategique/research,pdf
3) Colonel Dan Hink ,**Conflict and conflict Resoulition**
4) Daniel Posner ,**Institution and ethenic polities in africa** ,Cmbridege University press 2009, p1, on web site http://www. Cambridge .org.vs/catalogue.aspishpn _052154794.
5) Frances Stewart , Horizontal Inequalities and conflict : An Introudiction and some hypothese , Part one :concept and issue (ethenic violence as a proprtion of a major political violence :1946-2004) , calcualted from marshall,2006 , p12.
6) **in the sahel** , The Tuareg in surgency in mali , may1998,p 1.
7) Walfrem Lacher,**Organized Crime and Terrorisme in the Sahel** , German instutite for International and security affaire, january 2011.PDF
8) William Guiningham,**Theoritical framework for Conflict Resoulition** ,The university of sukland ,1984, désponible en site électronique http:www.og guiningham –html_1074=cain /ulstac .uk ./conflict

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة.....

الفصل الأول : منطقة الساحل : دراسة ايتيمولوجية 01

المبحث الأول : دراسة جيوسياسية لمنطقة الساحل 02

المطلب الأول:البعد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي.....03

المطلب الثاني:الجذور التاريخية للنزاع في منطقة الساحل.....07

المطلب الثالث:الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الساحل الإفريقي.....12

المبحث الثاني: البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي.....16

المطلب الأول: ضعف الأداء الديمقراطي.....17

المطلب الثاني:التوزيع الإثني في الساحل الإفريقي.....21

المطلب الثالث:الهشاشة الاقتصادية لدول الساحل الإفريقي.....24

المبحث الثالث: التحديات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي.....25

المطلب الأول: الإرهاب 26

المطلب الثاني: الجريمة المنظمة 32

المطلب الثالث:الهجرة الغير الشرعية.....35

الفصل الثاني: التصورات الأمنية الفرنسية في الساحل الإفريقي.....40

المبحث الأول: الخلفية التاريخية للتواجد الفرنسي في الساحل.....40

المطلب الأول:الوجود الفرنسي في المنطقة 42

المطلب الثاني:الأهمية الإستراتيجية للساحل الإفريقي بالنسبة لفرنسا.....43

المطلب الثالث: أهداف فرنسا في الساحل 46

المبحث الثاني: آليات السياسة الفرنسية في الساحل 51

المطلب الأول: آليات سياسية و عسكرية 52

المطلب الثاني: الآليات الاقتصادية 54

المطلب الثالث: الآليات الثقافية 56

فهرس المحتويات

المطلب الرابع: اتفاقيات الدفاع العسكري المشترك.....57

الفصل الثالث : أنموذج الفرانكفونية في الجزائر الخلفيات والأبعاد.....60

المبحث 1: البناء الابستمولوجي للفرانكفونية 61

المطلب1:التطور التاريخي للفرانكفونية 61

المطلب الثاني: مفهوم الفرانكفونية 65

المطلب الثالث: أهداف الفرانكفونية 67

المبحث الثاني: التأثيرات الفرانكفونية في الجزائر 69

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن التركة الثقافية الفرنسية في الجزائر.....69

المطلب الثاني : التأثيرات الفرانكفونية في مرحلة ما بعد الاستقلال 79

المبحث الثالث: الفرانكفونية المعاصرة والجزائر.....85

المطلب الأول : الموقف الجزائري من الانضمام إلى المنظمة الدولية للفرانكفونية.....85

المطلب الثاني : مجالات التأثير الفرانكفوني المعاصر في الجزائر 90

الخاتمة 97

فهرس المحتويات